الجمهورية العربية السورية

جامعة دمشق

كلية العلوم السياسية

آثــار المتغيّرات الدوليّــة على الإصلاح الاقتصادي في سورية

The Effects of International Changes on Economic Reform in Syria

رسالة أعدت لنيل درجة الماجستير في العلاقات الاقتصادية الدولية

المشرف المشارك

الدكتور: يوسف جزّان

أستاذ في قسم الاقتصاد الدولي

كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق

المشرف العلمي

الدكتور: عفيف حيدر

أستاذ في قسم الاقتصاد الدولي

كلية العلوم السياسية – جامعة دمشق

إعداد الطالب

نضال الحموي

1428 هـ / 2008 م

المحتويـــات

المقدمـة

شهد المجتمع الدولي منذ منتصف ثمانينات القرن العشرين تغييرات واسعة وسريعة شملت مظاهر الحياة القائمة كلها ترافقت بمفاهيم سياسية واقتصادية واجتماعية هي نتاج لهذه المتغيرات ومن المتوقع أن تتجه المفاهيم الجديدة نحو المزيد من التبلور والتحديد على امتداد العقود القادمة نتيجة التفاعل بينها وبين التطورات العلمية والسياسية والاقتصادية وإن أنماط السلوك والتفكير والحياة والرؤى والقيم مرشحة لتبدلات ربما يكون في بعضها جذرياً شاملاً وثمة نتائج هامة أفرزتها المتغيرات الدولية .

أما على صعيد الاقتصاد الدولي برزت خلال العقدين السابقين عدة اتجاهات غيَّرت ملامح الاقتصاد الدولي أهمها ما يلي:

1- انخفاض اعتماد الإنتاج الصناعي على المواد الأولية، ويعود السبب الكامن وراء هذا الاتجاه إلى التغيير الكبير في تركيب الإنتاج الصناعي في الدول المتقدمة؛ أي الانتقال من الإنتاج الذي يعتمد على حجم كبير من المواد إلى الإنتاج الذي يعتمد على تكنولوجيا متقدمة.

2- تحرير الإنتاج الصناعي من الاعتماد الكبير على العمالة، وذلك نتيجة عدة عوامل أهمها إحلال رأس المال والمعرفة محل العمل البشري، والتحول التدريجي من الصناعات ذات العمالة الكثيفة إلى الصناعات ذات المعرفة الكثيفة والاستخدام الواسع للتكنولوجيا المتطورة.

3- ظهور ونمو الاقتصاد الرمزي المحرك للاقتصاد العالمي بما يفوق حجم الاقتصاد العيني، أو بمعنى آخر انكماش أهمية التجارة الدولية في السلع والخدمات مقارنةً بحركة رؤوس الأموال وتداول العملات والقروض الدولية حيث أصبحت حركة رؤوس الأموال لا ترتبط كلياً بالتجارة الدولية، كل هذه الاتجاهات السابقة تحتّم ضرورة استيعابها من الدول النامية، وضرورة التكيف السريع معها خاصة في ظل الاتجاه السائد عالمياً نحو الحرية الاقتصادية، وتحرير التجارة الدولية عموماً والتجارة في الخدمات الخاصة وذلك بما يزيد من حدة المنافسة في الأسواق الوطنية وترسيخ الاتجاه نحو التداول.

يرى الباحث أن معظم المكاسب المحتملة بالنسبة للبلدان النامية الأعضاء في اتفاقيات منظمة التجارة العالمية ناتجة عن تحرير أسواقها، فهناك أدلة قوية على أن العديد من القيود التي تقلل الكفاءة الاقتصادية تنشأ محلياً، بمعنى أن الحكومات لم تتبع السياسات الملائمة بشكل مستديم، و لم تلعب دوراً حاسماً في تهيئة الفرص الإنمائية.

أصبح من الصعب على الاقتصاد السوري الاستمرار بنفس تلك السياسات التي ساد اقتصادها للعقود الأربعة الماضية، وأصبح استمرار هذه السياسات يخلق من الآثار السلبية أكثر مما يخلق من النتائج الإيجابية، وخاصة بعد أن تقادمت هذه السياسات وأصبحت تنتج آثاراً سلبية كثيرة بسبب ضعف الكفاءة والفعالية، وتضعف القدرة الإنتاجية، في ظل الانفتاح على الأسواق العالمية، وظهور اتفاقات التجارة الحرة، والمناطق الجمركية الحرة بين الدول.

إن مشروع الإصلاح الاقتصادي يعكس الرؤيا الاستراتيجية للقيادة السياسية، وتشكل المبادرة الوطنية الاستراتيجية التي أطلقتها القيادة السياسية مرجعية لها، ويمثل هذا البرنامج على المدى القريب والمتوسط إطاراً عاماً لأهداف وسياسات اقتصادية تصحيحية تعمل على تحقيق تغيرات في البنى الاقتصادية، وتؤدي إلى تفعيل النمو الاقتصادي، والتحديث العلمي والتكنولوجي والصناعي من جهة، وتطوير منظومة الرعاية الاجتماعية، وعدالة توزيع الدخل من جهة أخرى.

ويأتي هذا البحث لإلقاء الضوء على آثار المتغيرات الدولية السابقة الذكر على الاقتصاد السوري من كافة جوانبه الاقتصادية والسياسية، وتحليل الآثار من وجهة نظر السير مع متطلبات المتغيرات الاقتصادية العالمية بكل أدواتها، ومفاهيمها الجديدة.

أهمية الدراسة:

يمكن بلورة أهمية هذه الدراسة من خلال النقاط التالية:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الدور الذي تلعبه المتغيرات الدولية على كافة الاقتصاديات العالمية، ومنها الاقتصاد السوري ومن هنا جاءت أهمية هذا البحث لإلقاء الضوء على أهمية الإصلاح الاقتصادي في سورية لمسايرة وملاءمة المتغيرات الاقتصادية الدولية من انفتاح، وتجارة حرة، وحرية في تبادل رؤوس الأموال، وتسهيل حركة هذه الرؤوس من خلال الأسواق المالية، بالإضافة إلى ذلك تأتي أهمية هذا البحث لبيان جملة المشاكل التي تعترض طريق الإصلاح الاقتصادي، بما يتلاءم وتلك المتغيرات الدولية.

مشكلة الدراسة:

يمكن صياغة مشكلة الدراسة من خلال طرح الأسئلة التالية:

1- ما هي المشكلات الاقتصادية التي تواجه الإصلاح الاقتصادي في سورية ؟

2- ما هو تأثير المتغيرات الدولية بكافة أشكالها على الإصلاح الاقتصادي المنشود في سورية؟

3- ما الضرورات الرئيسية للإصلاح الاقتصادي في سورية؟

أهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في تحليل آثار المتغيرات الدولية على عمليات الإصلاح الاقتصادي في القطر بهدف تحقيق الملاءمة بين أدوات الاقتصاد السوري وبين تلك المتغيرات الدولية، وهذا الهدف سيتم تحقيقه من خلال الأهداف الفرعية التالية:

1- تحليل ومناقشة أهم المتغيرات الدولية الراهنة.
2- بيان المشاكل الرئيسية التي تعترض الإصلاح الاقتصادي في سورية.
3- تحليل أثر المتغيرات الدولية على الإصلاح الاقتصادي في سورية، ومدى مسايرة هذه الإصلاحات لتلك المتغيرات الدولية بما يخدم العملية التنموية في القطر.

منهجية الدراسة:

- يعتمد الباحث على المنهج الوصفي، وذلك من خلال استعراض المتغيرات الدولية الحالية، وأثرها على الاقتصاد السوري.
- يعتمد الباحث على المنهج التحليلي، وذلك من خلال البحث في المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يواجهها الاقتصاد السوري، ومن ثم محاولة صياغة الحلول لها.
- المنهج الاستشرافي حيث يقوم الباحث بتقديم عرض، ورؤيا استشرافية لمستقبل الاقتصاد السوري في ظل المتغيرات الدولية.

فرضية الدراسة:

1- هناك حاجة ماسة لإصلاح اقتصادي يترافق بإصلاح إداري شامل لخلق البيئة الملائمة لعملية التطوير لمواكبة المتغيرات الدولية .
2- للقطاع العام دور هام وأساسي في التنمية الاقتصادية ومن الصعب التخلي عنه.
3- اقتصاد السوق الاجتماعي خيار موجود ومتبع في عملية الإصلاح والخصخصة خيار مؤجل .

إذ يواجه الاقتصاد السوري بعض من المشكلات الاقتصادية المفترض إيجاد حلول حقيقية لها، لذلك لا بد من إيجاد إصلاح اقتصادي شامل ومتكامل يتماشى مع الوضع الراهن وبنفس الوقت يحقق المصالح الوطنية والقومية، ويعتمد فكراً اقتصادياً أساسه اقتصاد السوق الاجتماعي، وإدخال سورية في النظام الاقتصادي العالمي لملائمة ومسايرة المتغيرات الاقتصادية الدولية .

أدبيات الدراسات السابقة:

دراسة أولى: دراسة الدكتور عادل القضماني 2005 بعنوان التطور الاقتصادي في سورية (عرض تحليلي تنبؤي) [1].

هدف هذه الدراسة هي الكشف عن آلية تطور القطاعات الاقتصادية، والمولدة للنمو الاقتصادي، بالإضافة إلى بيان طبيعة تشكيلها للناتج المحلي الصافي، وانعكاسه على حصة الفرد من ذلك الناتج، وكذلك على آفاق هذا التطور في المستقبل ضمن حدود معينة من الثقة، وكل ذلك في إطار رقمي إحصائي بعيد عن التعمق في التحليل الاقتصادي.

وقد استخدم الباحث مقاييس تحليل آلية تطور الظواهر عبر الزمن، التمثيل البياني، والاختبار الإحصائي، والتقدير المجالي، ضرورة التسريع، والتكثيف الشاملين لتطور القطاعات الاقتصادية الأكثر استراتيجية، وذلك لتحقيق الغرضين التاليين:

الأول: عدم تكرار الانتكاسات التي عشناها في الثمانينات، والتي عمقت التباطؤ في نمو اقتصادنا الوطني المتجسد في التناقص المتنامي لمتوسط الزيادات المطلقة المحققة في الناتج المحلي الصافي من خلال تنفيذ الخطط الخمسية.

الثاني: أن تصبح النظرة التفاؤلية التي سبق طرحها واقعاً معاشاً.

[1] عادل القضماني : (التطور الاقتصادي في سورية مدخل تحليلي تنبؤي) مجلة بحوث جامعة حلب سلسلة العلوم الاقتصادية / العدد /19/ 2005م، ص 269-296.

إن التسريع والتكثيف يجب أن ينطلقا من استغلال أمثل للموارد، والإمكانيات المادية والبشرية المتاحة لدى كافة الفئات والشرائح، لتحقيق أكبر إنتاج ممكن، وتوزيع أفقي أفضل للناتج المتحقق بحيث نصل باقتصادنا إلى عتبات الكفاية والعدالة الاقتصادية، وبذلك نكون على استعداد لزيادة مستوى الرفاه المادي والمعنوي للمواطنين، واثقين أكثر من عدالة حصة الفرد من الناتج المحلي بالإضافة إلى ذلك يجب العمل باتجاه الحد من معدل النمو السكاني في قطرنا وبالتالي التخفيف من الأعباء التي يشكلها على المسيرة التنموية، بحيث يصبح ذلك سياسة رسمية تمارس على مختلف الأصعدة.

دراسة ثانية: دراسة الدكتور زكي حنوش (إدارة الاقتصاد الوطني في سورية، واستحقاقات التغيرات الاقتصادية) مدخل نقدي[1].

إن أي محاولة لدراسة آفاق ومتطلبات مستقبل إدارة الاقتصاد الوطني في سورية في مواجهة جملة المتغيرات التي أفرزتها المستجدات الاقتصادية العالمية دون التعرض لتجربة هذه الإدارة تاريخياً، ودون الأخذ بعين الاعتبار ظروفها ومناخها ونتائجها أمر لا يساعد على الوصول إلى وضع حلول ومقترحات منطقية للمرحلة المستقبلية، ولما يجب أن تكون عليه هذه الإدارة لمواجهة استحقاقات المراحل القادمة.

وبناءً عليه اعتمدت هذه الدراسة المدخل النقدي المبني على التحليل والتقييم الموضوعيين حيث تناولت المحاور التالية:

1- تجربة الإدارة المركزية والتخطيط المركزي الشامل للاقتصاد السوري في مرحلة ما قبل الانفتاح الاقتصادي.

2- إعادة هيكلة الإدارة العامة والسياسات الإدارية.

3- الدور المساند والمساهمات المتوقعة من المنظمات الدولية العاملة في مجال تطوير الإدارة العامة في سورية.

---

[1] - د. زكي حنوش - : (إدارة الاقتصاد الوطني في سورية واستحقاقات المتغيرات الاقتصادية) مجلة بحوث جامعة حلب سلسلة العلوم الاقتصادية / العدد /18/ 1995م، ص 49-92.

الفصل الأول

المتغيرات السياسية والاقتصادية الدولية

المبحث الأول: سيادة القطب الواحد

المبحث الثاني: العولمة والنظام العالمي الجديد

المبحث الثالث: المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية وأثرهـــا على الاقتصاد السوري

المبحث الأول

سيادة القطب الواحد

ما إن وضعت الحرب العالمية الثانية أوزارها (أو ربما قبل ذلك) حتى انقسم العالم إلى معسكرين عملاقين يتجاذبانه، في محاولة واضحة للغلبة والنفوذ، ولا بد من استعراض تطور العلاقات بين هذين المعسكرين حتى نتبين الدور الذي أسنده كل منهما لأحلافه وتكتلاته في مواجهة المعسكر الآخر وما طرأ على هذه العلاقات من تغيرات انعكست بالضرورة على وضع تحالفاتها سواء بالنسبة للتحالفات المضادة أم في بنيان هذه التحالفات.

فالولايات المتحدة الأمريكية من جهتها بنت سياستها على أساس العنف والذي عرف باستراتيجية التطويق والاحتواء التي تدرجت فيما بعد إلى استراتيجية الانتقام الشامل في ضوء تقييمها للآثار الدولية التي تمخضت عن تنفيذ استراتيجية الاحتواء .

وكان الهدف المعلن لاستراتيجية الاحتواء هو إحباط ما سمي بنَزعة التوسع السوفييتية من خلال تطويق الاتحاد السوفييتي وحلفائه بجدار ضاغط من الأحلاف والقواعد العسكرية التي تحول دون اختراق السوفييت لخط نفوذ الولايات المتحدة، وقد كان لهذا الهدف شق آخر ملازم ومكمل له في رأي واضعي هذه الاستراتيجية وهو (محاولة تعنيف قوة الضغط الموجهة ضد النظام السوفييتي من خلال العزل والاحتواء حتى ينهار وتنهار معه بالتالي منطقة نفوذه في شرق أوروبا)، ولتنفيذ هذا الهدف أقيم حلف شمال الأطلسي وحلف جنوب شرق آسيا وحلف بغداد أو المعاهدة المركزية[1].

---

[1] د. زكي حنوش -: إدارة الاقتصاد الوطني في سورية واستحقاقات المتغيرات الاقتصادية ، حلب – مجلة بحوث جامعة، العدد 1999/18 ص30-40.

انهيار الاتحاد السوفييتي:

لقد توقعت الكاتبة الفرنسية هيلين كارير دانكوس انهيار الاتحاد السوفييتي كما أن جورج كينان واضع استراتيجية التطويق والاحتواء التي اعتمدتها الولايات المتحدة الأمريكية بعد الحرب العالمية الثانية كان يتوقع انهيار الاتحاد السوفييتي .

وإن ما استند إليه من توقع كان علمه بطبيعة الشعوب المنضوية تحت لوائه والاختلافات فيما بينها (اختلافات قومية وعرقية وإثنية)، وتبقى الخلافات محدودة التأثير طالما أن النظام القائم يتمتع بكل مقومات الدعم والسيطرة، لكن أي خلل يصيب هذا النظام فإن الانقسامات الحادة والمتسارعة لا بد أن تقضي على هذا النظام وهذا ما حصل فعلاً في العام 1990.

ازداد الأمر تعقيداً بمتابعة غورباتشوف خطواته التراجعية خاصة عندما أقدم ومن جانب واحد على إيقاف التجارب النووية في صيف 1985 لفترة زمنية محددة تحت عنوان (الموراتوريوم) وأوقف أيضاً تجارب الأسلحة المضادة للأقمار الصناعية لتوفير مناخ جيد لقمة جنيف في خريف 1985 التي لم ينتج عنها أكثر من تعارف وتبادل وجهات نظر.

أطال غورباتشوف فترة (التجارب النووية)، لكن الولايات المتحدة استمرت في تطوير برنامجها الدفاعي الاستراتيجي (حرب النجوم) واستمرت في سياسة ابتزاز نووي بالحديث عن إلغاء سالت، وعرض عضلات بإرسال سفنها الحربية تجاه المياه الإقليمية السوفييتية.

وبزوال الاتحاد السوفييتي من الخريطة السياسية الدولية، باتت الولايات المتحدة الأمريكية الدولة الأقوى في العالم، تتعاون معها روسيا في محاولة وضع حلول لمشاكل قديمة، هكذا رعت الدولتان مؤتمر السلام حول الشرق الأوسط في مدريد عام 1991، وأثناء أزمة الخليج (اجتياح الكويت) كان موقف الطرفين متطابقاً بضرورة انسحاب العراق دون قيد أو شرط، هذا التوافق في الرأي لا يعني وقوفهما في مواقع متوازية .

التحديات التي تواجه الولايات المتحدة الأمريكية :

لقد استطاعت الولايات المتحدة الأمريكية الانتصار على منافسها الرئيسي الاتحاد السوفييتي دون أي صدام مباشر معه، وقد استنــــزف الصراع شرق - غرب قدرات الدولتين (إذا ما اعتبرنا تكلفة سباق التسلح ضمناً) وتراجع الاتحاد السوفييتي عندما تخلف عن متابعة السباق في حرب النجوم وانتصرت الولايات المتحدة الأمريكية، ولكن هل ستحافظ على هذا الانتصار؟

أولاً : التحدي الداخلي :[1]

لم يحدّث التاريخ عن قوة أبدية عظمى بلا منازع وبلا تحديات داخلية وخارجية، يتألف الشعب الأمريكي من مزيج من الشعوب المهاجرة وعدم تجانسه لا يعني وجود مناطق متباينة من حيث القوميات فمن أصل 265 مليون نسمة هناك 30 مليون أسود و20 مليون من اصل أسباني و6.5 مليون من اصل آسيوي و2.5 مليون عربي و10مليون يهودي(2) تحتفظ هذه الجماعات بالكثير من العادات والقيم التي تعود إلى المناطق التي جاءت منها وبالنظر للفروقات الاجتماعية داخل المجتمع الأمريكي فإن هذه الجماعات في طريقها إلى الانكفاء على ذاتها بالإضافة إلى التراجع الكبير في المجتمع الأمريكي فالنظام التربوي في حال تدهور والبنى التحتية مصابة بالاهتراء والخدمات العامة يعتريها الشلل والجريمة في ازدياد والبطالة في تصاعد يضاف إلى ذلك زيادة في تعاطي المخدرات وتكاثر الغنى الفاحش إلى جانب الفقر المدقع بالإضافة إلى عدم ثقة المجتمع الأمريكي في القيادة السياسية الأمريكية .

---

(1) د- محمد عزيز شكري ــ: الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية، الكويت، مجلة عالم المعرفة رقم/ 7/ 1978، ص 52 .

(2) تقرير معهد التخطيط السياسي للشعب اليهودي – الوكالة اليهودية 2006/10/8

ثانياً : التحديات الخارجية :

أ . الاتحاد الأوروبي : منذ عام 2000 تتكاثف الجهود الأوروبية لتوحيد القارة، يعتبر الاتحاد الأوروبي من مواضيع العلاقات الدولية المعاصرة ويراهن عليه السياسيون لتغيير وجه النظام العالمي الجديد لكن الواقع الأوروبي لا يبدو مشجعاً، في الوضع الدولي الراهن لا يمكن لأوروبا أن تواجه أقرانها مفككة فمعيار صمودها يكمن في اتحادها فإذا ما نجحت أوروبا في توحيد نفسها يصبح لديها فرصة لأن تصبح أسرع المناطق نمواً في العالم .

ب . التحدي الآسيوي : شكلت اليابان محوراً أساسياً في سياسة أمريكا لمواجهة الخطر الشيوعي في آسيا وفي أعقاب انهيار الاتحاد السوفييتي ستزداد الأمور تعقيداً مع وجود قوتين أساسيتين هما اليابان والصين :

1- التحدي الياباني : في ظل الخطر الذي شكله الاتحاد السوفييتي كان لابد لليابان من أن تكون في حماية أمريكا أما وقد زال هذا الخطر فلا مبرر لاستمرار هذه العلاقة أضف إلى ذلك إن الاقتصاد الياباني سجل فائضاً تجارياً مقداره 132 مليون دولار[1] منه 60 مليون مع أمريكا سعت أمريكا بكل الوسائل لتصحيح هذا الخلل دون جدوى مما دفع القيادة الأمريكية إلى التلويح بعقوبات جمركية ضد البضائع اليابانية .

2- التحدي الصيني : التحدي الآسيوي الآخر يأتي من الصين التي لا تزال تحافظ على نظامها الاشتراكي، وتواجه النظام العالمي الجديد الذي أقامته أمريكا تمتلك الصين قدرة اقتصادية لا يمكن إغفالها إذ تجاوز النمو فيها 10 في المائة وتتحدى أمريكا في تعاطيها مع العالم الثالث .

---

[1] هولاند مارتن- الاتحاد الأوربي والعالم الثالث- نقله للعربية صالح الصالح- منشورات وزارة الثقافة – دمشق – 2006.

ثالثاً : مشكلات الإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية :

وهذا التحدي يأتي من دول العالم النامي وبعض الدول الأخرى حيث البطالة والفقر والمرض والجوع وتتلخص هذه التحديات على النحو التالي :

أ . اختلال التوازن في المعادلات الدولية: حافظت الدول الأوروبية حتى الحرب العالمية الأولى على توازن دولي بحكم موقعها ممّثلة بقواها العظمى.

وبعد الحرب العالمية الثانية تولى كل من الاتحاد السوفييتي والولايات المتحدة الأمريكية خيوط التوازن الدولي في معالجة الأزمات الدولية.

أما بعد غياب الاتحاد السوفييتي فأصبحت كامل الأوراق تقريباً بيد الولايات المتحدة الأمريكية، والمشكلة لا تكمن بسيطرة الولايات المتحدة على هذا الموقع بقدر ما تشكل طريقة معالجتها للأزمات الدولية من مشاكل مضاعفة، حيث تختلف طرق معالجتها من بلد إلى آخر فتتدخل الولايات المتحدة الأمريكية بقوة إذا ما كانت مصالحها في خطر، تارة تحت غطاء دولي إذا أرادت تفعيل هيئة الأمم المتحدة (الخليج العربي – الصومال) وتارة أخرى بدون هذه المنظمة أو حتى بتهميشها (وضع البوسنة).

كما أنها تعمل على تنفيذ كامل قرارات الأمم المتحدة إذا ما اقتضت مصلحتها ذلك كما هو الحال مع العراق، أو أنها تمنع أي قرار دولي لا توافق عليه كما هو الحال في حرب إسرائيل ضد لبنان آخرها حرب تموز 2006 وحربها المتواصلة ضد الشعب الفلسطيني .

ب . انتشار الأسلحة النووية

ج . المشاكل البيئية.

د . مشكلة الصراع شمال — جنوب.

هـــ . الانفجار السكاني.

التحولات الكبرى في الوضع الدولي وانعكاساتها على الساحة الإقليمية والسورية:

شهدت الساحة الدولية تغيرات جذرية، كان لها منعكسات حادة على كافة أرجاء العالم وخاصة في منطقتنا (سورية)، وهذه التبدلات كما عبّر عنها السيد الرئيس بشار الأسد، (لا تنفصل عن اختلال التوازن الدولي الذي ظهر بداية العقد الأخير من القرن الماضي والمتمثل بانهيار المعسكر الاشتراكي، ومحاولة السيطرة على العالم من قبل قوة وحيدة تريد أن تحتكر لنفسها كل شيء، في الوقت الذي تقف المنظمات الدولية عاجزةً عن تحقيق الحد الأدنى من دورها المأمول للحفاظ على أمن واستقرار المجتمع الدولي)[1].

وقد وصف الرئيس الروسي السابق فلاديمير بوتين انهيار الاتحاد السوفييتي السابق بأنه (أسوأ كارثة على الخارطة السياسية للقرن العشرين)، فبعد مرور عقد ونصف على هذا الانهيار لا تزال ارتداداته وتداعياته تفعل فعلها في الساحة الدولية حتى الآن، فالهامش الاستقلالي الذي كان متاحاً للدول النامية في النظام ثنائي القطبية ضاق تدريجياً إلى حد التلاشي بسبب غياب الاتحاد السوفيتي ومعه التوازن الذي كان يفرضه في العلاقات الدولية، وأوروبا الغربية التي كانت قد قطعت أشواطاً هامة نحو إيجاد كيان أوروبي ذي فعالية ونفوذ دوليين على الصعيدين السياسي والاقتصادي؛ لم تنجح في أن تشكل قوة مستقلة سياسية رغم قوتها الاقتصادية الهامة وتراثها التاريخي الحافل، إن تباعد إرادات دولها، وغياب قوتها العسكرية، لم يمكنها من التعامل بفاعلية مع الأزمات الإقليمية الخطيرة، وتجلى ذلك باستعانتها بالترسانة الأمريكية في مواجهة الأزمة اليوغوسلافية.

أما الصين فكانت آنذاك في مرحلة إعطاء الأولوية للإصلاح والبناء الداخلي، ودفع عملية التنمية الاقتصادية دون تفريط بمواقفها السياسية المبدئية.

إن الولايات المتحدة التي أضحت في مطلع التسعينات القوة الأوحد والأعظم على الساحة الدولية، وجدت في إدارة كلينتون الديمقراطية ما مكنها من اجتياز هذه التحولات الكبرى بنجاح والسيطرة دون منازع على الساحة الدولية، أما في الساحة الداخلية فإن اليمين الأمريكي التقليدي والمحافظين الجدد وأصدقاءهم من أنصار اليمين الإسرائيلي، استغلوا

---

[1] العميد الركن: الياس رزق – الخارطة السياسية – دمشق – مطابع دار البعث ،1996، ص30-45.

غياب التحدي الشيوعي ليفرضوا نظرياتهم على الحزب الجمهوري، وتمكنوا في وقت لاحق من الوصول بهدوء إلى المفاصل الرئيسية في المؤسسة الأمريكية الحاكمة مع انتخاب جورج بوش الابن في ولايته الأولى.

لقد كان المحافظون الجدد بحاجة إلى وجود عدو جديد يمكن اعتباره مصدر تهديد وتحد يبرر نزعات الهيمنة واستخدام القوة لفرضها، وجاءت اعتداءات الحادي عشر من أيلول عام 2001 لتطلق بركاناً غاضباً لم يستطع أن يتنبأ بوقوعه أحد، كما لم ينجح المجتمع الدولي بمؤسساته العليا وضع حد لفورة هذا البركان الذي ما زال يقذف حممه هنا وهناك، وخصوصاً على بلدان الشرق الأوسط، بهذا أوجدت الإدارة الأمريكية (العدو الجديد) الذي يجب مهاجمته وراء البحار قبل أن يتمكن من تكرار هجماته على الأرض والمنشآت الأمريكية[1].

وفشلت كل برقيات التضامن السياسية ورسائل الشجب العالمية لأحداث أيلول في تهدئة خواطر الإدارة الأمريكية، وفي إقناعها بانتهاج طريق الحكمة والحوار للتخفيف من ردود الفعل وبخاصة ضد العرب والمسلمين، كما لم تجد خطابات قادة دول العالم الذين اجتمعوا في الجمعية العامة للأمم المتحدة في تشرين الثاني 2001 والذين أدانوا بالإجماع هجمات أيلول وأعلنوا تضامنهم مع الشعب الأمريكي، لم تجد آذاناً صاغية للاستماع إلى صوت الحوار.

وأعلنت الولايات المتحدة الحرب الاستباقية من جانب واحد، وغزت أفغانستان والعراق قبل صدور نتائج أي تحقيق رسمي حول ما جرى في الحادي عشر من أيلول، واستمر احتلال العراق بعد أن تبين بالدليل القاطع أن لا وجود لأسلحة الدمار الشامل التي كانت السبب المعلن لشن الحرب على العراق، كما تبين أنه لم تكن للعراق صلة بتنظيم القاعدة قبل الحرب.

---

[1] موسى شحادة: علاقات إسرائيل مع دول العالم – منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث بيروت ب ت.
– – مركز الدراسات الاستراتيجية – دراسات عسكرية – استراتيجية، مجلة ثقافية شهرية، تشرين الأول 2006 العدد 10 دمشق ص 110 – 120

قامت الولايات المتحدة بغزو أفغانستان في كانون الأول 2001 متجاهلةً الشرعية الدولية، وكررت ذلك عندما رفض مجلس الأمن استخدام القوة ضد العراق، ولا شك أن إيمان أغلبية كبيرة في الكونغرس بإسرائيل وبعقيدتها العدوانية التي لا تعير وزناً للشرعية الدولية، قد شجع الإدارة الأمريكية على عدم الاعتماد الجاد والمستمر على مجلس الأمن رغم تحكمها بقراراته كما ظهر للجميع.

وبالتالي فقد بدأت الإدارة الأمريكية بأخذ القانون بيدها واستخدام القوة بعمل أحادي لتنفيذ جدول أعمال خاص بها لتحقيق أهداف استراتيجية لم تتوفر لها مسوّغات بهذا الحجم منذ نهاية حرب فيتنام، وتتلخص هذه الأهداف القديمة المستجدة بما يلي:

1- السيطرة الكاملة على الوطن العربي سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وثقافياً والعمل على إحداث تغيرات في الأنظمة العربية التي تعارض الرؤية الأمريكية لإعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط وفق منظور الشرق الأوسط الكبير.

2- السيطرة التامة على منابع النفط والتحكم بإنتاجه وأسعاره.

3- الالتزام المطلق بأمن إسرائيل وحماية وجودها وهو التزام قديم وراسخ، أما الجديد في هذا الهدف فهو إدخال البعد الديني الذي يربط المحافظين الجدد بإسرائيل - أرض الميعاد - إذ أن المحافظين الجدد يؤمنون أن عودة ظهور المسيح لا تتم إلا بعد أن تصبح إسرائيل قوية مهيمنة على المنطقة وفق المنظور التوراتي.

ولتحقيق هذه الأهداف تسعى الإدارة الأمريكية إلى:

أ- تعزيز الترسانة العسكرية الأمريكية التقليدية وغير التقليدية للدفاع عن هذه الأهداف (خلق المبررات لاستمرار الإنفاق العسكري الهائل بعد زوال العدو الرئيسي الذي كان متمثلاً بالاتحاد السوفييتي السابق، لقد بلغ الإنفاق العسكري الأمريكي ذروته حيث يتوقع أن تصل الفاتورة المشتركة للحرب على العراق وأفغانستان إلى 811 مليار دولار وتكون تخطت بذلك تكلفة الحرب على فيتنام التي استمرت 8 أعوام وبلغت 549 مليار دولار [1].

---

[1] مركز الدراسات الاستراتيجية – دراسات عسكرية استراتيجية – مجلة ثقافية شـــهرية تـــشرين الأول – 2006 العدد100

ب–توفير الغطاء العقائدي والأيديولوجي والدعائي لتسويغ هذه الأهداف وتسويقها على الساحتين الداخلية والدولية (تم تخصيص أعلى ميزانية في تاريخ الولايات المتحدة للإعلام الممول أمريكياً في مختلف أنحاء العالم) [1].

ولقد (عبر خلق توترات واضطرابات تبرر التدخل المباشر)، والثانية ما سمي بالفوضى البناءة (استخدام شعار نشر الديمقراطية والحرية وسيلة لتغيير الأنظمة التي لا تذعن للاستراتيجية الأمريكية، أو لابتزاز الأنظمة التي تدور في فلك الاستراتيجية الأمريكية).

ومن الواضح أن العديد من الدول تعاونت مع الولايات المتحدة بسهولة في مكافحة الإرهاب الدولي ومن بينها سورية انطلاقاً من التزامها باحترام الشرعية الدولية وتأكيداً لمعارضتها المبدئية للإرهاب، في حين أحجمت الكثير من الدول عن التعامل مع سياسة (الفوضى البناءة).

لقد وضع منعطف الحادي عشر من أيلول المؤسسة الأمريكية الحاكمة أمام خيارين لا ثالث لهما: إما أن توظِّف الإدارة الأمريكية هذا التضامن الدولي الواسع معها لتحقيق مكاسب سياسية ودبلوماسية هامة تمكِّنها من قيادة المجتمع الدولي والأقطاب الأخرى الموجودة فيه، وفق ميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، أو استغلال هذا الحدث الضخم لتحقيق هيمنة عسكرية واقتصادية على امتداد العالم ومركزه الشرق الأوسط الذي يشغل النفط و"إسرائيل" فيه قلب الاهتمامات والأولويات الأمريكية. ومن الواضح أن الإدارة الأمريكية أخذت بالخيار الثاني حين اختارت ما أسمته الإرهاب الإسلامي عدواً جديداً تشن بذريعته مكافحة ما سمته حرباً عالميةً غير محددة في الزمان أو المكان، والتركيز في الوقت ذاته على إعادة تشكيل منطقة الشرق الأوسط بما يناسب أهدافها الجديدة.

وقد لجأت الإدارة الأمريكية للأخذ بالخيار العسكري قبل أن تنضج خططها لما بعد الحرب وذلك للتعامل بسرعة مع عدد من التطورات التي يمكن أن تعيق مسار أهدافها الشرق أوسطية، وفي مقدمة هذه التطورات:

([1]) مركز الدراسات الاستراتيجية – دراسات عسكرية استراتيجية – مجلة ثقافية شهرية تشرين الأول – 2006 العدد100

1- إنهاء الدور التقليدي للعراق ليس كنظام عربي فقط، وإنما كموقع استراتيجي يمكن أن يتحكم بنفط منطقة الخليج، وإعادة تشكيله سياسياً واقتصادياً وعسكرياً وأمنياً بعد أن أنهكت شعبه الحروب الإقليمية والعقوبات الدولية التي أحدثت انقسامات ضمنية في العراق.

2- تصعيد الضغوط المتعددة الأشكال على الدول العربية والإسلامية في المنطقة، والحد من استقلالية قراراتها وزعزعة أمن واستقرار من لا يذعن لمشيئتها السياسية.

3- تمكين "إسرائيل" من مواجهة الانتفاضة التي اندلعت في الأراضي الفلسطينية المحتلة في أعقاب نجاح المقاومة اللبنانية في دحر قوات الاحتلال الإسرائيلي من جنوب لبنان، ومساعدة إسرائيل أيضاً في تصوير المقاومة الفلسطينية للاحتلال كجزء من الإرهاب الدولي يجب مكافحته.

4- إبطاء تنامي دور روسيا الدولي في استعادة مكانها الطبيعي كأحد الأقطاب الهامة في الساحة الدولية بعد تجاوز صعوباتها الاقتصادية، ولاسيما أن شعار الحرب على الإرهاب سيجد صدى قوياً لدى القيادة الروسية التي تعاني منه داخلياً (موضوع الشيشان) بحيث يراد لها أن تنشغل عن أي دور هام يتناسب مع مصالح روسيا الحيوية في منطقة الشرق الأوسط[1].

5- الحيلولة دون إتمام الاتحاد الأوروبي مسيرته السياسية واستفادة الولايات المتحدة من مواقف الدول العشر المنضمة للاتحاد الأوروبي، والتي تتأثر حالياً بالنفوذ الأمريكي. ومن المؤسف أن تنامي القوة الاقتصادية الأوروبية ومحاولة الاستقلال الاقتصادي لم يترافق مع نفوذ سياسي مماثل. ولقد واجهت هذه المسيرة مؤخراً نكسة قوية برفض الدستور الأوروبي من قبل كل من فرنسا وهولندا.

هذه التحولات الدولية والواقع الإقليمي الجديد، المثقل بالوجود العسكري الأمريكي انعكست على سورية بشكل مباشر، ونشأ وضع على درجة كبيرة من الدقة والخطورة نظراً لما تمثله سورية من ثوابت وطنية وقومية ومن نزعة استقلالية تشكل عقبة في طريق تحقيق الاستراتيجية الأمريكية لأهدافها في المنطقة وإعادة ترتيب أوضاعها ورسم سياساتها، ولا بد

---

(1) المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي - رؤية متجددة وفكر يتسع للجميع - دمشق حزيران 2005 - تقارير المؤتمر ص12-15.

من التأكيد على العامل الإسرائيلي المؤثر والمهيمن في صنع المواقف الأمريكية، خاصة فيما يتعلق بالمنطقة، وفي ظل الإدارة الأمريكية الحالية ونفوذ المحافظين الجدد القوي فيها.

ويمكن إجمال انعكاسات الوضع الدولي والإقليمي المستجد على سورية بالتالي:

– التلويح بالتهديد بالعدوان الأمريكي المباشر بعد أيام من احتلال العاصمة العراقية.

– تصعيد الحملات السياسية والإعلامية واتهام سورية بدعم الإرهاب وفتح الحدود أمام المتسللين إلى العراق.

– تنسيق المواقف الأمريكية والفرنسية وتلاقي مصالحهما والتحرك في مجلس الأمن مما أدى إلى صدور لقرار 1559، واستخدام ذلك وسيلة للضغط الاستراتيجي على سورية من الغرب.

– العمل على فرض العزلة السياسية على سورية، وتحريض الدول الأوروبية عليها من خلال ممارسة الاتصالات الضاغطة، والعمل على عرقلة إنجاز اتفاق الشراكة السورية – الأوروبية.

– إجراء اتصالات مع من يُسمون (المعارضة السورية في الخارج) وتقديم الدعم والمال واستخدام كل وسائل الإعلام في المنطقة وخارجها لزعزعة الوضع الداخلي في سورية، تنفيذاً لنظرية أمريكية في (الفوضى البناءة) تمهيداً لمحاولة إسقاط النظام الوطني في سورية.

من الواضح أن صعوبات كبيرة تواجه الاستراتيجية الأمريكية في المنطقة وفي العالم لكونها مناقضة أو معادية لمصالح قوى عالمية أخرى وللتطلعات المشروعة للشعوب، ورغم التفاهمات المعلنة حالياً بين واشنطن وبعضٍ من العواصم الغربية، ورغم رضوخ أو مسايرة بعض العواصم للرغبات الأمريكية، فإن أجواء عدم الارتياح والتوجس ما زالت سائدة بين أمريكا والعديد من حليفاتها بما في ذلك دول إسلامية وغير إسلامية في آسيا وأمريكا اللاتينية، هذه الأجواء مرشحة للتوتر مجدداً لدى أية تطورات تلقي بظلالها من جديد على المصالح الاقتصادية والأمنية المتعارضة مع الاستراتيجية الأمريكية الأحادية.

إن أسلوب القسر بدل الحوار والعمل الدبلوماسي المنسجم مع مبادئ القانون الدولي، لن يحقق للولايات المتحدة نجاح مقاصدها وغاياتها، والتاريخ الحديث لم يسجل انفراد قطب

واحد ونجاحه في السيطرة على العالم دون منازع، ولاسيما أن أطرافاً فاعلة في المجتمع الدولي تعلن معارضتها صراحة لنَزعة التفرد في التحكم بمصير العالم من قبل قوة وحيدة.

إن متابعة ما يجري من تطورات هامة في أمريكا اللاتينية خير مؤشر على ذلك ولاسيما أن المنطقة كانت تُعرف بالحديقة الخلفية للولايات المتحدة التي لا يجوز أن تخرج عن طوق الطاعة[1].

وعلى صعيد المنطقة، لا بد من ملاحظة الآثار البالغة السلبية للتعثر الأمريكي في العراق على مجمل الاستراتيجية الأمريكية وفرص نجاحها رغم كل ادعاءات النجاح والإنجاز، وكانت هجمات الحادي عشر من أيلول على الولايات المتحدة ورؤيتها الجديدة للعالم قد ضاعفت من أهمية المنطقة العربية في المنظور الأمريكي، وبالتالي من دقة وحراجة الوضع في المنطقة، حيث تعتبر إسرائيل والنفط بمثابة مسألة داخلية أمريكية، وفي مقدمة أولويات السياسية الأمريكية، وقد كانت أوساط المحافظين الجدد أعدت دراسة استراتيجية موسعة للشرق الأوسط انطلقت من أن العراق هو المحور التكتيكي لهذه الاستراتيجية وشكل هذا أساساً للتحرك باتجاه العراق، وفي وقت لاحق أعلنت الإدارة الأمريكية مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي ينطلق من التالي:

– توسيع الرقعة الجغرافية في الجزء العربي الآسيوي ليشمل دولاً أخرى مثل إيران وباكستان وأفغانستان ويضم إسرائيل أيضاً ولو لم يكن يطرحها بالاسم.

– الفصل بين مشرق الوطن العربي ومغربه.

– التركيز على أن هذا الشرق الأوسط يفترض أن يتشكل كنموذج وفق المشيئة الأمريكية التي تدعي الحرص على إقامة الحرية والديمقراطية وحماية حقوق الإنسان مع التركيز أيضاً على التنمية والإصلاح.

هذا المشروع يحمل في طياته القفز فوق واقع الصراع العربي الإسرائيلي إذ يعطي الأولوية لما تقدم من أهداف، وإعطاء الغطاء لأمريكا للتحكم طواعيةً في كل مجريات الأمور والتدخل في الشؤون الداخلية للأقطار باسم الشرعية الدولية.

---

[1] د.علي صبح: الصراع الدولي في نصف قرن 1945 – 1995، بيروت، دار المنهل اللبناني، 1998ص 20.

يرى الباحث أن الوضع في المنطقة وانعكاساته على سورية يؤكد أن الطريق إلى إقامة (شرق أوسط كبير) تسعى إليه أمريكا ليس طريقاً معبداً، وهو طريق لا يمكن قطعه دون المرور والتوقف عند الحقوق الوطنية والقومية المشروعة، ودون النظر إلى الحاجات الاقتصادية والمتطلبات الاجتماعية لشعوب المنطقة، ولذلك فإن جملة الحقوق العربية التي لم تتم مخاطبتها في هذا المشروع تشكل عقبة رئيسية أمام المشروع الأمريكي نفسه، وإذا لم تجد القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي حلاً عادلاً وشاملاً، فإن الصعوبات أمام مشروع (الشرق الأوسط الكبير) ستكون أكبر وأعمق من الصعوبات التي تواجه المشروع الأمريكي في إقامة (عراق جديد).

وبالرغم من أن منطقتنا عانت وما تزال تعاني من تداعيات الحادي عشر من أيلول والمتغيرات الدولية، فإن من الخطأ بمكان الاعتقاد بأن الصراع على منطقتنا سوف يستتب لأية قوى خارجية مهما بلغ شأنها، وبالتالي فإن التسليم لمشيئة القوى الخارجية لن يجلب الأمن لأي طرف من الأطراف الداخلية والخارجية.من هذا الموقع المميز، برزت الولايات المتحدة الأمريكية قوة دولية في العالم من خلال موقعها الريادي في قيادة حلف شمال الأطلسي، ومن خلال ما تمتلكه من قدرات سياسية واقتصادية وعسكرية عملاقة، فهي بالتالي سيدة النظام العالمي الجديد وراعيته في مفاصله الرئيسية كافة، وهي حريصة على اتخاذ كل التدابير اللازمة للحيلولة دون العودة إلى (ثنائية قطبية) أو (تعددية قطبية). فالنظام العالمي الجديد – على الرغم من شعاراته ومفاصله – هو نظام المنتصر في حربين اثنتين: في الحرب الباردة مع الاتحاد السوفييتي، وهي حرب عالمية طويلة الأمد باهظة التكاليف، وفي حرب الخليج وهي حرب عالمية بحجمها وتحالفاتها الدولية وضخامة الأسلحة التي استخدمت فيها، والولايات المتحدة الأمريكية ستبذل قصارى جهدها لحماية هذا النظام العالمي، ضمن زعامة أحادية القطب[1].

لقد خرجت أمريكا قوية بعد سقوط الشيوعية وبعد حرب الخليج لذلك بدأت أمريكا تسعى إلى :

---

[1] باتريك– سيل: الأسد والصراع على الشرق الأوسط – بيروت، المؤسسة العامة للدراسات والنشر والتوزيع – ب– ت، ص 725 - 726.

- المحافظة على تفوق عسكري أمريكي دون مزاحم.
- السيطرة العسكرية في كل البحار والمحيطات الاستراتيجية .
- السيطرة العسكرية على منطقة الخليج العربي وآبار النفط فيه.
- منع امتلاك الدول النامية للتقنية النووية وحصرها فقط في إسرائيل.
- الإبقاء على مهمة حفظ السلام في مناطق النـــزاع إلى قوات حلف شمال الأطلسي.
- محاربة ما تعتبره إرهاباً دولياً حسب رأيها .

يرى الباحث أن النظام العالمي الجديد بزعامة أمريكا محكوم بوسائل وآليات تجعل بعض الأطراف خاضعة لها، وعلى هذا الأساس تحرص أمريكا على توفير هذه المركزية للنظام العالمي الجديد من خلال أشكال مختلفة من الشراكة مع الآخرين :

- فهي في شراكة أمنية دفاعية مع دول الخليج من جهة ومع دول منطقة آسيا من جهة أخرى .
- و هي في شراكة أطلسية مع دول أوروبا الغربية .
- و هي في شراكة مع الدول الشرقية من أجل السلام من جهة أخرى.
- و هي في شراكة اقتصادية مع الدول الأوروبية الغنية واليابان.
- و هي في شراكة استراتيجية مع "إسرائيل" لكي تضمن لهذه الأخيرة تفوقاً نوعياً تضبط من خلاله الشرق الأدنى والأوسط[1].

---

[1] مركز الدراسات الاستراتيجية– أمريكا وحدها في الطرف الآخر من العالم، دمـــشق ، العـــدد /12/ 2006، ص 89.

المبحث الثاني

العولمة والنظام العالمي الجديد

العولمة تعبير حديث نسبياً غزا عقول ملايين البشر، منهم من يرجو من العولمة إنقاذ الإنسانية من الشرور التي لحقت بها منذ آلاف السنين بدءاً من الغزوات والنهب انتهاءً بالحروب والتدمير، ومنهم من يخشى أن تكون العولمة أسلوباً جديداً في فرض القهر والحرمان على الأمم الضعيفة تحت شعار الاعتماد المتبادل والتخصيص الأمثل للموارد، ومنهم من ينظر إلى العولمة على أنها صيرورة موضوعية لا يمكن للناس اعتراضها بل لا بد لهم أن يتكيفوا معها.

حتى أن بعض العلماء يعتقدون أن العولمة كانت تمثل اتجاه التطور الإنساني منذ بدء الخليقة، وأن التأطير الاقتصادي الوطني ليس سوى هامش ضيق في التاريخ الاقتصادي والسياسي للإنسانية، جاء نتيجة توافق مصلحة رأس المال مع السلطة – توافق مصلحة التجار مع الأمراء – وبالطبع ما إن ينتهي توافق المصالح حتى ينفرط عقد التحالف بينهم وبالتالي يتحلل الإطار الوطني ليندمج في الصعيد العالمي[1].

وظاهرة الشركات المتعددة الجنسيات – بحسب رأي هؤلاء – ليست سوى محاولة رأس المال للتحرر من القيود التي تفرضها السلطات الوطنية على حريته داخل الحدود الوطنية، وهكذا يجد منطلقاً له إلى البلدان الأخرى بحثاً عن حرية أكبر، وبالطبع تسعى الشركات المتعددة الجنسيات للاستفادة من إلغاء القيود التنظيمية في أي بلد لتكمل سيطرة رأس المال على أكبر مساحة ممكنة من العالم، بل تسعى لأن تجعل العالم كله ساحة نشاطها لتعمم قانون التراكم الرأسمالي على كل مناحي الكرة الأرضية، وحسب هذا المفهوم ليست العولمة سوى نشر النظام الرأسمالي وتعميمه ليشمل العالم، والشركات المتعددة الجنسيات أداة ملائمة جداً لتحقيق هذه المهمة، ولكن يجب ألا تغيب عن أذهاننا حقيقة واضحة

[1] د. محمد صالح المسفر-:العرب والغرب والعولمة، الدوحة، جامعة قطر ، مكتبة فتح، 1999، ص35 -55.

كالشمس، وهي أن الشركات المتعددة الجنسيات قواعد وطنية تؤول إليها معظم أربـــاح الإنتاجية والفـــوائض

الاقتصادية الناتجة عن تمركز رأس المال، فتلعب بذلك دور شبكات الصرف التي تجمع المياه من القنوات الصغيرة إلى الكبيرة ومن ثم إلى مصبّ واحد، وإذا كانت حافات القنوات الصغيرة تشرب من المياه العابرة لها وقد تنبت عليها بعض الأعشاب والشجيرات، فإن وظيفتها الرئيسة ليست في ذلك بل في جمع المياه وتوجيهها نحو المصب.

وعلى الرغم من أن العولمة – كما تصاغ ويراد لها – ليست خيراً صافياً لنا، وقد يكون فيها من الشر أكثر مما فيها من الخير يجب الاستعداد لها، فالعولمة كما تراها اتجاه عام لا يمكن تجنبه وإنما يجب التفاعل معه وتلطيفه[1].

إن العولمة – كما تحدث الآن – هي عولمة مصالح الدول الكبرى بمعنى أنها محاولة لاقتسام العالم حصصاً فيما بينها حسب قوتها الاقتصادية والعسكرية، لكن – حتى الآن – بدون حرب، وليست هناك أية ضمانة لاستمرار التقاسم السلمي للعالم بين القوى الاقتصادية العظمى: (الولايات المتحدة، الاتحاد الأوروبي، اليابان)، كما أنه ليست هناك ضمانة لعدم تحول مناطق أخرى أو بلدان أخرى إلى أقطاب عالمية جديدة يمكن أن تنافس القائمة مثل (الصين أو البلدان الصناعية الحديثة في جنوب شرق آسيا أو حتى بعض بلدان أمريكا اللاتينية بعد أن تتخلص من أعباء مديونيتها).

فالعولمة الحديثة تقوم على مبدأ تقاسم المكاسب وليس على زيادة هذه المكاسب، وعلى المحافظة على التخصيص الراهن للموارد بما يؤمن استمرار هيمنة الدول الصناعية كلها أو بعضها، وليس على مبدأ عقلنة تخصيص الموارد العالمية لزيادة مردودها وفقاً لمبدأ تنظيم هذه المردودات وتقاسمها وفقاً لنظرية المزايا النسبية، إن العولمة الاقتصادية هي عولمة المنافسة حتى الاقتتال وليست عولمة التعاون حتى الاندماج، ما يحتاجه العالم الراهن في ظل ثورة المعلومات وفي ظل سلاح الدمار النووي، ووجوده بيد أكثر من طرف، وإمكانية تسربه

---

[1] د. اسماعيل عبد الله صبري: العولمة والتنمية العربية، بيروت، ندوة العرب والعولمة، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998 م .

لأكثر من جهة، هو العولمة القائمة على التحليل العلمي، فكما أن المنافسة بين المشروعات الاقتصاديـــة – وعلى الرغم مما حققته من تقدمٍ متسارعٍ في القرن التاسع عشر – لم تستطع عقلنة الاقتصاد ولا تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد، حتى جاء التنافس بين الاقتصاديات الوطنية وسيلةً لزيادة التقدم وتحسين المردود على مستوى العالم. المطلوب تحقيقه إذن عولمة تقوم على أساس التحليل الاقتصادي بما يضمن تحقيق أعلى مردود عالمي من الموارد المتاحة، على أن يتم تقاسم هذا المردود بين الأطراف المشاركة فيه حسب مساهمة كل منها، بعيداً عن الهيمنة وعن قوة كل من الأطراف السياسية والاقتصادية والعسكرية، عولمة تقوم على أساس ثورة جديدة بعد أن اتضحت معالم أزمة اقتصادية عالمية[1].

وبعد أن اتسعت أحجام المؤسسات الإنتاجية، وتطورت وسائل النقل والمواصلات، وفي ظل ثورة الاتصالات والمعلومات، لم يعد هناك مكان للإنتاج الصغير على مستوى المنطقة أو الوطن وحتى على مستوى الإقليم، في هذه الظروف تصبح العولمة هي المسار الطبيعي والطريق الوحيد لزيادة مستوى الرفاه في العالم، شريطة قيامها على أساس تحليل اقتصادي علمي ولكن على المستوى العالمي، وعلى أن يكون توزيع المكاسب الناتجة عن ذلك بين الأطراف المشاركة حسب دور كل منها، والاقتصاديون في الدول المتقدمة كما في البلدان النامية مدعوون لتحقيق ثورة جديدة في العلوم الاقتصادية تشكل امتداداً للثورة الكينـــزية على الصعيد العالمي، وبغير ذلك ستبقى العولمة شكلاً من أشكال القسر لا يمكن أن يتحقق معه استقراراً وسلام في العالم، ومهمة الاقتصاديين إجراء الدراسات واستخلاص النتائج بما يخدم مصلحة التطور العالمي، وزيادة رفاهية كل شعوب العالم. إذ لا يُعقل أن يتحقق رفاه بعض الشعوب على حساب شعوب أخرى، لأن هذه الأخيرة لا يمكن أن تستكين للظلم اللاحق بها، مما سيدفعها للتحرك دفاعاً عن حقوقها وهذا سوف يهدد الاستقرار والسلام في العالم[2].

---

[1] موسى إبراهيم : السياسة الاقتصادية والدولية الحديثة – بيروت، دار النهل اللبناني، 1999، ص17-18-19.

[2] العولمة والدولة: حزب البعث العربي الاشتراكي – القيادة القومية سلسلة الدراســـات كـــانون الأول 1998 – ص 83 - 85.

تحديات العولمة على الصعيد الاقتصادي:

هناك قناعات راسخة وتعززها الوقائع تجسّد صورة العولمة في الفكر العربي على أنها محاولة لتوحيد العالم على أسس ومعايير تتجاوب مع مصالح الشركات المتعددة الجنسيات، وتتطابق مع سياسة الهيمنة الاقتصادية الأمريكية، فقد عرف العالم كيف أدارت المؤسسات العالمية (مثل صندوق النقد الدولي ومنظمة التعاون والتنمية) مقدّرات العالم طيلة السنوات السابقة، وهم يعلمون جيداً ما يجري اليوم بتسارع وتيرة الهيمنة، وهذا يؤكد مخاوفهم.

مما لا ريب فيه أن عمليات تحرير الاقتصاديات الوطنية في البلدان النامية وإبعادها عن أدوارها الاجتماعية والتنموية، وإخضاعها لقوانين السوق وللاعتماد المتبادل والاندماج التي يجسدها اقتصاد العولمة، تؤدي إلى تركيز الثروات بيد الشركات العالمية الكبرى التي لا تتجاوز العشرات وتحرم مليارات من سكان العالم من مقومات الحياة الحرة الكريمة[1].

وهناك أمثلة حية عن المعالجات التي تفرضها المؤسسات النقدية وشروطها لمساعدة الدول النامية على دفع ديونها، هذه الديون التي بلغت 1534 مليار دولار عام (1993)[2]، بما فيها ديون الدول العربية – عدا العراق – التي بلغت حوالي 155672 مليون دولار عام (1994) أي ما يعادل 31 % من ناتجها الإجمالي.

فقد ألزمت أغلبية هذه الدول النامية نفسها تنفيذ برامج للضبط الاقتصادي وخصخصة لمؤسسات القطاع العام، وتقليص دور الدولة في عمليات الضمانات الاجتماعية والصحية والحمائية ودعم بعض السلع الغذائية الأساسية، والهدف الظاهري من هذه البرامج هو رفع القدرة الإنتاجية ومعدلات النمو للبلد المعني، أما الهدف الحقيقي فهو تسريع دمج هذه الاقتصاديات في النظام الاقتصادي العالمي وتركيز تبعيتها لرأس المال العالمي وإلغاء دور الدولة الاقتصادي الوطني والاجتماعي والسيادي على أراضيها.

---

[1] د. محمد صالح المسفر: العرب والغرب والعولمة، الدوحة، جامعة قطر –، مكتبة الفتح1999، ص 70–75.

[2] د. نبيل مرزوق: حول العولمة والنظام الاقتصادي العالمي الجديد، مجلة المستقبل، العدد /4/، 1999، ص83.

وغني عن البيان أن التجارة الدولية باتت حكراً على الدول الكبرى، حيث تسيطر الولايات المتحدة واليابان والاتحاد الأوروبي فضلاً عن دول جنوب آسيا على حوالي 87 % من الواردات العالمية، وحوالي 94 % من الصادرات العالمية من المواد المصنعة[1].

وما بين هؤلاء الأغنياء أنفسهم تجري المنافسة وتنشب الخلافات على اقتسام تجارة العالم، وعلى الصعيد الداخلي، فإن اقتصاد العولمة يهدف إلى مضاعفة الإنتاج بأقل عدد ممكن من العمال، وهو ما يزيد من نسبة العاطلين عن العمل ويسبب المزيد من الأزمات السياسية.

ايجابيات العولمة:

إن العولمة التي تتوضع اليوم هي عولمة جزئية يشار إلى صاحب التسمية، ويرى البحث أن الضرورات الاقتصادية ستقود الاقتصاديات الإقليمية المركزية (العوالم المنفصلة) إلى الانفتاح على المناطق المحيطية (التخوم وأنصاف التخوم) من أجل محاولة حل أزماتها الاقتصادية، التي لا بد أن تندلع تحت تأثير التناقض بين الطابع الاجتماعي والطابع الفردي لتملك المنتجات، كما لا بد من الانفتاح فيما بينها بتأثير اختلاف التكاليف النسبية والاختلافات الطبيعية، ولا يمكن أن يظنَّ أحدٌ أن المناطق المحيطية الحالية الآن ستبقى بعيدة عن العولمة، فهذه المناطق مشمولة في الوقت الحاضر بعملية العولمة وإن يكن بدرجات أقل، ونحن نعتقد أن العولمة قانون عام يتعمم فعله تدريجياً، مع تطور مستوى القوى المنتجة ولا تستطيع إرادة الأقوياء ومقاومة الضعفاء وقف فعله بل لا بد من الاستعداد له على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية.

[1] دمشق: المكتب المركزي للإحصاء ، المجموعة الإحصائية لعام 2005. د. مصطفى الكفري – الغزو الثقافي والعولمة والاقتصاد، مجلة المناضل، العدد /63/ ،2001/12/28.

المبحث الثالث

المنظمات والتكتلات الاقتصادية الدولية والإقليمية وأثرها على الاقتصاد السوري

أولاً: صندوق النقد الدولي

صندوق النقد الدولي :

قبل أن تنتهي الحرب العالمية الثانية كانت علامات النصر بدأت تلوح في الأفق، فبدأ التفكير بإعادة ما دمرته الحرب وتوفير الأنظمة النقدية والمالية والتجارية لإعادة الحياة لاقتصاديات الدول الرأسمالية بعد الحرب والفوضى التي لحقت بها أثناء الحرب، وفي صيف عام 1944 عقد في مدينة بريتون وودز مؤتمر دولي ضم 44 دولة لمناقشة قواعد السلوك النقدي التي يجب الامتثال لها خلال المرحلة المقبلة، وقد كانت الولايات المتحدة هي المهيمنة على المؤتمر كونها المنتصر الأكبر في الحرب وصاحبة أقوى اقتصاد في العالم وأكبر دائنة في العالم، وقد نتج عن هذا الاجتماع القرار بإنشاء صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أما فيما يتعلق بالدول المتخلفة فقد كانت عبارة عن مستعمرات وأشباه مستعمرات، بالرغم من حضورها لهذا المؤتمر إلا أن موقفها الضعيف لم يسمح لها أن تعبر عن وجهة نظرها وعن أمانيها في التخلص من التبعية للدول الاستعمارية، فقد صدرت وثيقة الخبراء وهي خالية من أي إشارة إلى المشاكل الحادة التي تعاني منها هذه الدول، وكان ذلك تأكيداً على أن الصندوق أُنشئ لخدمة مصالح الدول الرأسمالية الكبرى ولم تعنِه المشاكل التي تعاني منها الدول المستعمرة، ولم يضع ضمن أهدافه قضايا التنمية لهذه البلدان ولا حتى مساعدتها في تسوية حقوقها لدى دائنيها المستعمرين [1].

---

[1] د. مصطفى حسين سلامة، المنظمات الدولية بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1999 ص176.

- صندوق النقد العربي، الدول العربية : مؤشرات اقتصادية، 1990 – 2000 العدد 18 عام 2001

لقد كان هذا النظام الجديد قائماً على قاعدة صرف الدولار بالذهب، حيث التزمت الولايات المتحدة الأمريكية بقابلية تحويل الدولار الورقي إلى ذهب (كل دولار = 0.888671 غ من الذهب) ونتيجة لذلك تحول الدولار ليكون عملة الاحتياط الدولية وبالتالي ثبات أسعار الصرف بين مختلف العملات، واستهدف هذا النظام أساساً حرية التجارة الدولية وإلغاء القيود على المدفوعات الدولية.

انعكاس أزمة النقد الدولي على البلدان النامية:[1]

تبرز أمامنا هنا بشكل جليّ وواضح نتائج التبعية للاقتصاد الرأسمالي العالمي، ونحن لا نفهم التبعية على أنها مجرد العوامل الخارجية التي تؤثر في اقتصاد البلدان النامية وإنما هي ذلك الوضع التاريخي الذي يمكن فيه اقتصاد ما التأثير على اقتصاديات أخرى دون أن يتأثر بها، فقد كانت مجموعة الدول النامية التي نتبع لها تتأثر دائماً بالأزمات والاضطرابات النقدية التي انطوت عليها مسيرة النظام النقدي الدولي، دون أن تكون لها أية قدرة في التأثير على هذا النظام أو على محاولات تعديله، فهو هيكل مشوّه صاغته الرأسمالية العالمية لتخدم مصالحها في الحصول على المواد الخام وتسويق فائض الإنتاج واستثمار فوائض رؤوس أموال وهذا الهيكل جعل الدول التي تنتج مالا تستهلك، وتستهلك مالا تنتج.

أهم الآثار الناجمة عن أزمة النقد:

إن أهم الآثار التي نجمت عن الأزمة النقدية العالمية الراهنة على مجموعة الدول النامية:

1- زيادة العجز في ميزان المدفوعات.
2- استنْزاف الاحتياطيات النقدية الدولية.
3- تدهور أسعار الصرف.
4- الوقوع في فخ الديون الخارجية ووصوله إلى حد التضخم في بعض البلدان.

---

(1) د. هاني رضا ، الدبلوماسية، بيروت، دار المنهل اللبناني، 1997 ص 20 – 25 .

ثانياً : الغات GATT

تعريف الغات ومبادئها الأساسية:

"الغات" هو الاختصار الشائع للعبارة الإنكليزية التي تعني (الاتفاقية العامة للتعريفات الجمركيّة والتجارة) فهي معاهدة تنظم المبادلات التجارية بين الدول التي تقبل الانضمام إليها والتي ارتفع عددها من 23 دولة عند إبرام المعاهدة عام 1947 إلى 118 دولة عام 1994، ليصل حالياً إلى 147 دولة، وهي تعمل دور المراقب للتجارة العالمية.

وتتعهد الدول المنضمة للغات بالالتزام بمجموعة من القواعد والإجراءات والضوابط لتنظيم التجارة الدولية فيما بينها وهذه القواعد هي[1]:

1- الالتزام بأن التعرفة الجمركية هي الوسيلة الوحيدة للحماية، أي عدم اللجوء إلى القيود غير التعريفية، مثل نظام الحصص الكمية إلا في حالات خاصة كحدوث خطر جسيم وطارئ في ميزان مدفوعات إحدى الدول المتعاقدة.

2- التعهد بأن استخدام التعرفة أو غير ذلك من القيود يتم بطريقة غير تمييزية أي أن تجارة أية دولة متعاقدة سوف تلقى معاملة لا تقل امتيازاً عن تلك التي تلقاها تجارة أية دولة متعاقدة أخرى.

3- التعهد بالتخلي عن الحماية وتحرير التجارة الدولية على المدى الطويل وذلك بالدخول في مفاوضات للخفض المتبادل للتعريفات الجمركية.

4- الالتزام بتعميم المعاملة الممنوحة للدولة الأكثر رعاية، أي أن أية ميزة أو حصانة أو معاملة تفضيلية أخرى يمنحها طرف متعاقد للمنتج الناشئ في أية دولة أخرى أو المنتج المتجه إليها ومن دون قيود لكل الدول المتعاقدة الأخرى.

5- الالتزام بمبدأ المعاملة القومية والذي يقضي بعدم استخدام أية قيود غير تعريفية كوسيلة لحماية المنتج المحلي وتمييزه ضد المنتج المستورد.

---

[1] د. أحمد الموسوس: - المنظمات الدولية والإقليمية – لندن، دار البراق ، ط1، 1999، ص 57-58، اتفاقية الغات ومنظمة التجارة العالمية وأثرها على الاقتصاد السوري – دراسات اقتصادية – القيادة القطرية دمشق 2002 م.

6- التعهد بتجنب سياسة الإغراق حيث تحظر اتفاقية الغات على الأطراف المتعاقدة تصدير منتجاتهم بأسعار أقل من السعر الطبيعي في بلادهم.

7- التعهد بتجنب دعم الصادرات من قبل أي طرف متعاقد لأن ذلك قد يؤدي إلى إلحاق الضرر بالأطراف المتعاقدة الأخرى.

8- إمكانية اللجوء إلى إجراءات وقائية في حالات الطوارئ بالإضافة إلى إمكانية التقييد الكمي في حالة وقوع أزمة في ميزان المدفوعات.

9- المعاملة المتميزة والأكثر تفضيلاً للدول النامية، كما تتمتع الدول النامية بإجراءات إضافية تتيح لها إمكانية حماية الصناعات الناشئة لديها.

ثالثاً : منظمة التجارة العالمية

جاء الإعلان عن تأسيس منظمة التجارة العالمية عقب الانتهاء من جولة أورغواي أب عام 1986، في مدينة (يوشال) ضمت 105 دول، انتهت في مراكش عام 1994، ليعلن عن قيام منظمة التجارة الحرة العالمية لتحل محل الغات وليؤذن ببداية مرحلة جديدة للاقتصاد العالمي تتميز برفض أي حاجز أمام التبادل التجاري العالمي وهو ما أخاف الدول النامية والفقيرة من توغل اقتصاديات المناطق الغنية والعالم الصناعي في أمريكا واليابان وأوروبا على حساب اقتصادياتها النامية أو العاجزة[1].

لقد أثر ميلاد المنظمة على الاقتصاد العالمي والعلاقة بين الشمال والجنوب إذ زاد من تحكم الشمال المنتج لأكثر من 87 % من واردات العالم و94 % من صادراته، وانطلقت شركاته المتعددة الجنسية (أي الشركات التي تتوزع رؤوس أموالها في أكثر من دولة) لتجبر الجنوب على مبادئ استثمارية جديدة تدعمها في كل ذلك برامج الإصلاح لصندوق النقد الدولي، التي ركزت على خفض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة وتوسيع امتيازات الاستثمار الأجنبي وصار فرضاً على دول الجنوب الانضمام إليها.

---

[1] د. إسماعيل عبد الله صبري: نحو اقتصاد نظامي عالمي جديد، دمشق، الهيئة العربية العامة للكتاب، 1996 – ص15-17.

لكن الإعلان عن تأسيس المنظمة لم يكن بالأمر المقبول بإطلاقه، بل انطلقت دول ومؤسسات وجماعات حماية البيئة وغيرها في توجيه انتقادات ضد المنظمة، منها انتقادات اقتصادية ومالية، وانتقادات تتعلق بسير المنظمة، وبعض الانتقادات اجتماعية وصحية، بالإضافة إلى انتقادات تتعلق بحماية البيئة، ورغم كل هذه الانتقادات الواسعة فقد واصلت اجتماعاتها على مستويات مختلفة كان أهمها ثلاثة مؤتمرات وزارية عقدت في كل من سنغافورة وجنيف وسياتل، كما عقدت اجتماعات أخرى لمستويات مختلفة في هيكلية المنظمة.وكان من الطبيعي أن تتأثر اقتصاديات الدول العربية بالمنظمة التي ظهر معها العديد من المشاكل والتحديات التي تواجه الاقتصاديات العربية أهمها: مكافحة الإغراق في السلع المستوردة، وزيادة أجور العمال، ومنع تشغيل الأطفال، وتنظيم التجارة العالمية على أساس فرض الضرائب على الاستهلاك.

وفي ظل التكتلات الاقتصادية الدولية العملاقة صار لزاماً على الدول العربية أن تعيد التفكير في ضرورة تحرير التجارة العربية البينية لتخفيف حدة الخوف من التبادل التجاري، ولعل أهم خطوة بعد خلق أجواء الالتزام بالاتفاقيات المبرمة هي إلغاء الرسوم الجمركية على البضائع العربية، وإنشاء منطقة تجارة عربية كبرى والتي تتطلب سياسة شجاعة لمواجهة المشاكل الآنية المترتبة على ذلك وأخيراً السعي لإيجاد اتحاد جمركي عربي.

أهداف منظمة التجارة العالمية:

تهدف منظمة التجارة العالمية إلى إيجاد منتدى للتشاور بين الدول الأعضاء حول المشكلات التي تواجه التجارة العالمية، وآليات لفض المنازعات التي تنشأ بينهم إضافة إلى تقديم بعض المساعدات الفنية والمالية للدول الأعضاء بها، وفيما يلي بعض التفصيلات عن أهداف منظمة التجارة العالمية[1]:

1- إيجاد منتدى للمفاوضات التجارية: تهدف منظمة التجارة العالمية إلى جمع الدول في شبه منتدى أو ناد يتباحث فيه الأعضاء في شتى الأمور التجارية، ويتفاوضون ضمن جولات

[1] جاك أدا: ترجمه من الفرنسية، د. مطانيوس حبيب – عولمة الاقتصاد من التشكيل إلى المشكلات– دمشق، دار طلاس، 1998.

متعددة الأطراف فمن جهة تؤمن اجتماعات اللجان الفرعية الدورية في المنظمة فرصة للقاءات الدائمة بين ممثلي الأعضاء، وتتيح المجال أمامهم لمناقشة المشاكل المهمة ومواكبة التطورات في شؤون منظمة التجارة، ومن جهة ثانية فإن منظمة التجارة العالمية تجمع الدول الأعضاء في جولات محادثات منتظمة بشأن علاقاتهم التجارية المستقبلية.

2- تحقيق التنمية: تسعى منظمة التجارة العالمية إلى رفع مستوى المعيشة للدول الأعضاء والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية لجميع الدول، وبخاصة النامية التي يزيد عدد أعضائها في المنظمة عن 75% من جملة الأعضاء وتلك التي تمر بمرحلة انتقالية إلى اقتصاد السوق، وتمنح المنظمة الدول النامية معاملة تفضيلية خاصة فتعطيها فترات سماح أطول من تلك التي تمنحها للدول المتقدمة، وتمنحها مساعدات تقنية والتزامات أقلّ تشدداً من غيرها، وتعفى الدول الأقل نمواً من بعض أحكام اتفاقيات منظمة التجارة الدولية.

3- تنفيذ اتفاقية أورغواي: أُنيط بمنظمة التجارة العالمية تنفيذ هذه الاتفاقية، والتي تحتاج من أجل تحسين سير أعمالها إلى إطار مؤسساتي سليم وفعال من الناحية القانونية على خلاف الغات.

4- حل المنازعات بين الدول الأعضاء: لم تكن آلية الغات كافية لفض المنازعات بين الدول الأعضاء، التي قد تنشأ بسبب الاختلاف حول تفسير أحكام واتفاقيات جولة أورغواي وتشعبها، وبسبب المشاكل التي عانت منها على مدى الخمسين عاماً الماضية، لذلك كان من الضروري إنشاء آلية فعالة وذات قوة رادعة تمثلت هذه الآلية في منظمة التجارة العالمية.

5- إيجاد آلية تواصل بين الدول الأعضاء: تلعب الشفافية دوراً مهماً في تسهيل المعاملات التجارية بين الدول، خاصة مع تعدد التشريعات وتنوع القطاعات التجارية والابتكارات، لذلك تفرض معظم اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على الدول الأعضاء إخطار غيرها بالتشريعات التجارية وغيرها من الأنظمة والأحكام ذات العلاقة والتأثير على شؤون التجارة الدولية، كما تلعب الاتفاقية الخاصة بمراجعة السياسات للدول الأعضاء بشكل دوري دوراً مهماً في هذا المجال، فهي تتيح فرصة للدول الأعضاء للاطلاع على النظام التجاري لكل دولة على حدى، ومناقشة جميع جوانبه وإبراز النواحي التي قد تتعارض مع الالتزامات التي تفرضها اتفاقيات المنظمة.

لا توجد دولة عربية تستفيد دون أن تتضرر من الاتفاقات التجارية لجولة أورغواي، ولا توجد دولة عربية تتضرر دون أن تستفيد منها، وتتوقف درجات الاستفادة والضرر على الحجم التجاري والمالي والتكنولوجي لكل بلد على حدى، وكلما زاد هذا الحجم ارتفعت الاستفادة وانخفض الضرر، والعكس بالعكس، كما تعتمد تلك الدرجات على طبيعة الاتفاق التجاري الذي يتضمن حقوق والتزامات الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية.

في ميدان التجارة السلعية يمكن للبلدان العربية المصدرة للمواد الغذائية والملابس الجاهزة تحقيق مكاسب اقتصادية (تحسن مركز الميزان التجاري وتراجع معدلات البطالة)، شريطة ألا تواجه منتجاتها سياسات مكافحة الإغراق أو التدابير الوقائية، وبالمقابل تتضرر الدول العربية المستوردة لهذه السلع خاصة الزراعية بسبب ارتفاع أسعارها، وفي ميدان تجارة الخدمات تستطيع البلدان العربية المعتمدة على إيرادات السياحة ودخول عمالها في الخارج تحقيق بعض المكاسب، ولكن يتعين عدم المبالغة فيها، ناهيك عن أن أغلب الاقتصاديات العربية ستتضرر في مجالات أخرى من تجارة الخدمات، أما في ميدان حقوق الملكية الفكرية فإن ضرر الاتفاق التجاري سيعم البلدان العربية بدون استثناء.

رابعاً : الاتحاد الأوروبي

انطبع هذا العصر باتجاه عالمي نحو التكتل الاقتصادي والاندماج وظهور تجمعات اقتصادية إقليمية ودولية بدلاً من التكتلات السياسية، أصبح الصراع والتنافس للسيطرة على الأسواق السمة البارزة لهذا الاتجاه، ومن أهم هذه التكتلات الاتحاد الأوروبي(1). إذ تقدم المجموعة الأوروبية النموذج الأبرز على نجاح سياسة الاندماج، باعتبارها الوسيلة الفضلى في إطار إنشاء التكتلات والمنظمات الدولية لتصغير الدولة القومية.

إن أصل فكرة توحيد أوروبا ليس حديث العهد، وإنما كان نتيجة لتطورات عدة، فاتفاق روما الذي أقر إنشاء (السوق المشتركة) و(الأورانوم) في 25 آذار 1957 (أي العمل معاً في الصناعة النووية) تمحور حول قلب القارة الأوروبية، أي حول ألمانيا وفرنسا،

---

[1] مارتن هولاند: الاتحاد الأوروبي والعالم الثالث.نقله للعربية صالح الصالح ، دمشق، — منشورات وزارة الثقافة —- 2006- ص 78-98.

وشكلت عملية تأمين طرق الإنتاج والخدمات في مجالي الصلب والفحم الحجري، النواة الأولى لبناء انطلق في ست دول هي فرنسا، ألمانيا الغربية، إيطاليا، بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ.

وعملية الدخول هذه تمت على مراحل، فانضمت بريطانيا وإيرلندا والدنمارك إلى الدول الست المؤسسة في كانون الثاني عام 1973، ثم اليونان في كانون الثاني عام 1981، ثم إسبانيا والبرتغال في كانون الثاني عام 1986، وانضمت في العام 1995 كل من النمسا والسويد وفنلندا.

إن هذه العملية التي تمت على مراحل ومن منطلقات اقتصادية ورغبة راسخة في إقرار سلام نهائي بين دول أوروبا وشعوبها، استغرقت وقتاً طويلاً في العمل على اكتشاف الأنماط التي تتمتع بمقومات الحياة وتسمح بالتكيّف السياسي المشترك.

إن الخطوة الحاسمة في هذا الاتجاه تمت في العام 1985 عندما أقر (الفصل الوحيد) ووقع عليه في 17 شباط 1986، فهذه المعاهدة وضعت موضع التنفيذ - إلى جانب الاندماج الاقتصادي - التعاون في مجال السياسة الخارجية.

منظمة التجارة العالمية والانخراط في العولمة وأثرها على الاقتصاد السوري [1]:

كانت سورية ولبنان من الدول الثلاث والعشرين التي أسست اتفاقية الغات وذلك في عام 1951 .

علينا أن نميز بين نوعين من النتائج الناجمة عن تطبيق اتفاقية الغات على الاقتصاد السوري:

النوع الأول: نتائج تعد بمثابة حقائق مؤكدة تتمثل في النتائج الفعلية لمفاوضات جولات الغات وبخاصة ما يتعلق بالتخفيضات الجمركية بموجب جداول التعريفة الوطنية وعروض الخدمات وما تضمنته من تعهدات.

([1]) حزب البعث العربي الاشتراكي – اتفاقية الغات ومنظمة التجارة العالمية وأثرها على الاقتصاد السوري- دمـــشق، دراسات اقتصادية، القيادة القطرية، العدد /1/ 2002، ص 17-40.

النوع الثاني: نتائج تتمثل بالتقديرات المستنتجة التي تتناول أثر تحرير التجارة على الدخل العالمي وتدفقات التجارة الدولية، وهي التقديرات التي تخضع لمؤثرات عديدة من غير الممكن تضمينها جميعاً في التقييم لأنهما مؤثرات غير كمية، ترتبط بمستقبل أداء الاقتصاد العالمي ومدى كفاءته بوجه عام.

إن تحرير المستوردات يؤدي إلى توسيع القاعدة الإنتاجية وتطويرها وتحديثها، ويعمل على تخفيض تكاليف الإنتاج وتحسين الإنتاجية والنوعية لمنافسة المنتجات الأجنبية، وعلى سورية أن تتقيد بالمعايير الدولية للجودة والمواصفات وخاصة نظام إيزو 9000 الذي أصبح مقبولاً ومعترفاً به على النطاق الدولي.

إن تطبيق سورية لاتفاقيات منظمة التجارة العالمية يدفع المنتجين السوريين إلى الإسراع في تطوير مشروعاتهم الإنتاجية وهذا سينعكس إيجاباً على التنمية الاقتصادية الاجتماعية وزيادة حجم التصدير وبالتالي زيادة الدخل القومي.

إن انضمام سورية إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية سيمكنها من النفاذ إلى الأسواق الخارجية وبخاصة موضوع الاستفادة من مبدأ الدولة الأكثر رعاية، ويمكن لسورية أن تستفيد من المساعدات الفنية وتدريب العناصر وحضور الدورات التدريبية التي تنظمها الأمانة العامة للمنظمة العالمية للتجارة. سيكون على سورية من خلال انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية تخفيض أو إلغاء الرسوم الجمركية مما سيؤدي إلى انخفاض حصيلة الرسوم الجمركية والضرائب على الاستيراد، وإن رفع الحماية عن الصناعة الوطنية ربما يشكل آثار سلبية عليها.

أولاً: أثر الانضمام على قطاع الزراعة في سورية [1]:

شهد قطاع الزراعة في سورية تحولاً كبيراً في السياسات والإجراءات خلال العقود الثلاثة الماضية إذ تباينت آلية تنفيذ السياسة الزراعية لتحقيق الأهداف التي تم وضعها في إطار

---

(1) مرجع سابق- حزب البعث العربي الاشتراكي- منظمة التجارة العالمية وآثرها على الاقتصاد السوري – القيادة القطرية، العدد /1/ عام 2002 .

عملية التنمية الشاملة في تلك الفترة، فشهد برامج إصلاح هيكلية للسياسات الزراعية نجم عنها ارتفاع في مساحات الأراضي المزروعة وفي إنتاجيتها واستطاع تحقيق الاكتفاء الذاتي في عدد من المنتجات.

في حال الانضمام إلى اتفاقيات منظمة التجارة العالمية والانخراط في العولمة سيكون قطاع الزراعة في سورية أمام واقع جديد. فما هو أثر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية على قطاع الزراعة السورية؟ من أهم الآثار التي تنتج عن الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، تغييرات في فرص النفاذ إلى الأسواق، والتخفيضات على الدعم المقدم للمنتجين الزراعيين، تحويل القيود الكمية إلى تعريفات جمركية والتخفيضات على الدعم المقدم للصادرات الزراعية.

1- فرص النفاذ إلى الأسواق: بالنسبة للسلع ذات الأهمية الاستراتيجية كالحبوب والقطن يلاحظ أن إنتاج هذه السلع في الغالبية العظمى هي بيد القطاع الخاص، إلا أن الدولة هي التي تقوم بعمليات التخطيط والتمويل والتسعير والتسويق، أي أن آليات السوق معطلة في إنتاج وتبادل هذا النوع من المحاصيل في سورية. والتسويق الخارجي لهذه السلع محصورة بالمؤسسة العامة لتسويق الحبوب، والنسيجية، والأقطان، إن تصدير القطن والقمح سوف يتعرض للمنافسة في الأسواق الدولية عند انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية لكن انضمام سورية لا يعني بقاء شروط الإنتاج والتسويق على ما هي عليه الآن، بل يجب القيام بالإجراءات التالية:

- زيادة إنتاج القمح القاسي الذي تتميز به سورية وهو يصلح لصناعة المعكرونة والمعجنات الأخرى، ولا تستطيع الدول المنتجة للقمح منافسة سورية في هذا الإنتاج.

- تطوير التكنولوجيا المستخدمة في خزن وفرز وتنظيف القمح قبل تصديره والانتقال إلى تصدير الطحين بدلاً من تصدير القمح نظراً لارتفاع القيمة المضافة عند تحويله إلى دقيق.

- تطوير صناعة المعكرونة بحيث تستطيع استيعاب كميات كبيرة من القمح وتصديره في الحلقات النهائية، عندها تزداد القيمة المضافة بمعدلات مرتفعة جداً.

- محاولة الانتقال إلى الإنتاج الاقتصادي عن طريق ترشيد النفقات وإرشاد الفلاحين إلى تخفيض النفقات وتخفيض الهدر بهدف رفع مستوى المنافسة في السوق العالمية.

أما فيما يخص القطن، فيمكن اتباع الإجراءات التالية (1):

- تخفيض مساحة الأراضي المزروعة بالقطن وبالتالي تخفيض الإنتاج لأن التصدير من القطن الخام لا يحمل أي قيمة مضافة وهو يؤثر على الإمكانيات الزراعية حيث بلغ الإنتاج لعام 2000 حوالي /1081.9/ ألف طن صدر منها حوالي /250.5/ ألف طن أي ما نسبته 23.1% من الإنتاج.

- الانتقال إلى التصنيع وتصدير الملابس القطنية بدلاً من تصدير القطن الخام والغزول القطنية لأنها تحمل قيمة مضافة أكبر وتساهم في تشغيل العمالة الوطنية.

- البدء بتخفيض الدعم السعري المقدم للفلاحين بشكل تدريجي وذلك بهدف الانتقال إلى سياسة الإنتاج الاقتصادي الذي يستطيع المنافسة في الأسواق الدولية.

أما فيما يخص الخضار والفواكه واللحوم فإنها ربما لن تتعرض للمنافسة كما هو متوقع، لأن سورية تتميز بهذه المنتجات إذ تنتجها في الظروف الطبيعية وهي خالية من المواد الكيميائية، فقد بلغت قيمة الخضار والفواكه المنتجة عام 2000 حوالي /118.9/ مليون ليرة في حين بلغ التصدير من هذه المنتجات حوالي /14.8/ مليون ليرة أي ما يعادل 12% وتخضع في الظروف الراهنة لمنافسة شديدة وبالتالي فإن انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية سوف يزيد فرص نفاذ الخضار والفواكه واللحوم إلى الأسواق الأجنبية وسيرفع قيمة الصادرات من هذه السلع إلى أكثر من 30% من الإنتاج .

2- تخفيض الدعم الزراعي : ينحصر الدعم الزراعي الحكومي المباشر للزراعة في سورية بما يلي :

- تقديم شبكات الري وإيصال المياه إلى الأراضي الزراعية مقابل رسوم زهيدة .

(1) د. منير الحمش: الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرون، دمشق، دار مشرق مغرب، 1997.

- تخفيض معدلات الفائدة على القروض الزراعية حيث تتراوح الآن ما بين 4-5%.

- تخفيض الرسوم الجمركية على مستلزمات الإنتاج من أدوية وبذور ومعدات وأدوات زراعية .

- شراء المحاصيل من الفلاحين بأسعار تفوق الأسعار العالمية .

إن تجارب الدخول في منظمة التجارة العالمية لن يؤثر على أشكال الدعم المستخدمة ، لكن شراء الدولة للمحاصيل من الفلاحين بأسعار مرتفعة سوف يخفض قدرة هذه المحاصيل على المنافسة في السوق الدولية وسوف يزيد عجز الموازنة ، لذلك ستضطر الحكومة لإجراءات جديدة لتخفيض مستوى الدعم المقدم للفلاحين أي تخفيض الإعانات السعرية .

3- تحويل القيود الكمية إلى تعريفات جمركية : (أدت السياسات المتبعة في سورية إلى انخفاض عدد السلع الزراعية التي يسمح باستيرادها وإلى خضوع السلع ذات الأهمية الاستراتيجية والخضار والفواكه إلى قوانين المنع والحصر ، بينما يسمح باستيراد بعض السلع الاستوائية ومستلزمات الإنتاج الزراعي والصناعي من السلع الزراعية التي لا تنتجها سورية بتعريفات جمركية منخفضة بحدود 1% في أغلب الأحيان ، ولا تتجاوز 7% في باقي الحالات) . وفي حال الانضمام ، سيفرض عليها ، شأنها شأن الدول الأخرى ، تحويل القيود الكمية إلى قيود تعريفية ذات تأثير في المنع مشابه للقيود الكمية Tariffication ثم تخفيض هذه التعريفات بمقدار 24% على أن لا يقل التخفيض في أية سلعة عن 10% وهو إجراء لا أثر حقيقي له سوى تحقيق الشفافية في المرحلة الانتقالية . على أن التعريفات الجديدة بعد عملية التحويل إلى تعريفات جمركية ستكون مرتفعة إلى درجة يصعب معها الاستيراد ، أي لن يكون لهذه العملية أثر حقيقي على قطاع الزراعة في سورية .

4- تخفيض الدعم عن السلع الزراعية المصدرة :

لا تقدم الحكومة أي نوع من أنواع الدعم للسلع الزراعية المصدرة، بل كانت تفرض على صادرات هذه السلع بعض أنواع الضرائب وقد أعفيت منها في عام 2001 ، أما فيما يتعلق بالاحتفاظ بعائدات التصدير وإعادة بيعها للمستوردين فهي سياسة ترتبط بأسعار

الصرف وتتبعها بعض الدول في شرق آسيا ولن تؤثر على حجم التصدير الزراعي عند انضمام سورية للمنظمة ، بل كما ذكرنا سوف تستفيد الصادرات الزراعية السورية من فرصة النفاذ للأسواق العالمية وهي لا تحتاج لإعانات تصدير .

ثانياً : الأثر على قطاع الصناعة في سورية :

تنتج معظم الصناعات السورية سلعا بديلة عن المستوردات خلف أسوار حماية عالية . لتأمين الحاجات المحلية دون التفكير الجدي بالتصدير ، علما أن جزءا هاما منها أنشئ في فترة كانت سورية تعاني فيها من صعوبات اقتصادية فرضت إنشاء هذه الصناعات للتعويض عن سلع منع استيرادها ، أي اتباعها سياسة إحلال الواردات بدلا من تشجيع الصادرات ، واتسمت هذه الصناعات بكفاية منخفضة وتكاليف إنتاج عالية ، ونوعية منتجات متدنية . وازداد الوضع صعوبة نظرا لاستخدام هذه الصناعات تكنولوجيا قديمة أو منسقة إذا ما قورنت بالتكنولوجيا الحديثة .

إن الصناعة الغذائية في الاقتصاد السوري موجهة بشكل أساسي نحو الأسواق الداخلية، وقدرتها على التصدير ليست مرتفعة ويعود ذلك لارتفاع تكاليف الإنتاج وتدني مستوى النوعية ، وتعد من الصناعات التي يمكن إطلاق صفة بدائل المستوردات عليها .

ويوضح جدول التعريفات الجمركية أن المنتجات الغذائية التي تستخدم كسلع وسيطة للإنتاج تخضع لرسوم منخفضة ومتوسطة (1% أو 7% في أغلب الأحيان و 15% في عدد قليل منها) بينما ترتفع التعريفات الجمركية على السلع الغذائية النهائية التي يوفر الإنتاج الوطني بديلا عنها ، وخاصة المشروبات التي تصل التعريفات عليها إلى 150% . تشير الوقائع إلى أن هذه الصناعة بواقعها الحالي ستعاني من المنافسة الخارجية عند تخفيض التعريفات الجمركية على منتجاتها ، ولن تكون هناك فرص كبيرة للاستفادة من فرص النفاذ إلى الأسواق الخارجية .

وفي مقدمة الصناعات التي ستتأثر باتفاق حماية الملكية الفكرية من بين الصناعات الكيميائية والهندسية صناعة الأدوية . إذ أن معظمها ينتج بموجب تراخيص أو امتيازات من

الشركات الأجنبية . وحين يطبق اتفاق حماية الملكية الفكرية وترتفع أسعار براءات الاختراع ستزداد تكاليف إنتاج هذه الصناعة . كما ستتعرض للمنافسة عند فتح باب استيراد الأدوية التي كانت ممنوعة من الاستيراد سابقا ، فالتعريفة على الأدوية لا تتجاوز 1% حالياً .

أما باقي الصناعات الكيميائية فهي موجهة نحو الأسواق المحلية ودخلت الإنتاج كبدائل مستوردات خلف حماية عالية ، فمعظم السلع التي تنتجها الصناعات الكيميائية في سورية كانت إلى وقت قريب ممنوعة من الاستيراد مثل (المنظفات والصابون ومستحضرات التجميل) وهذا ما جعلها تعاني من تدني مستويات الجودة وضعف خبرة التسويق ، واحتمال تعرضها لمنافسة كبيرة بعد فتح باب الاستيراد وتخفيض التعريفات الجمركية عليها ، مع الإشارة إلى أن السلع الكيميائية التي تستخدم كمدخلات إنتاج للصناعة السورية مسموح استيرادها بمعدلات تعريفية منخفضة (1% ولا تتجاوز 7%) ولا يختلف الوضع في الصناعات الهندسية كثيراً عنه في الصناعات الكيميائية ، فمعظمها دخلت كبدائل مستوردات موجهة للاستهلاك المحلي ومحمية بشكل كبير من المنافسة الخارجية ، وإمكانيات تصديرية منخفضة ، فلم تزدد صادرات هذا القطاع عن 149 مليون ل.س عام 1997 وتشكل حوالي 0.3% من مجموع الصادرات و 0.76% من مجموع الصادرات غير النفطية ، وهذا الوضع سيعرضها لاحتمالات المنافسة الخارجية عند تطبيق اتفاقيات الغات .

تتمتع الصناعة النسيجية السورية و بخاصية الحماية من الأسواق الخارجية عند الاستيراد والقدرة على التصدير بالوقت نفسه . وهذه الحماية دفعتها مع العديد من الصناعات السورية إلى تفضيل الإنتاج الموجه للأسواق المحلية ، والإبقاء على وسائل الإنتاج والتسويق والدعاية في مستويات متدنية دون تطوير ، مما خفض صادراتها بشكل كبير بعد سقوط دول الكتلة الشرقية سابقا التي كانت السوق التصديرية الأساسية لها والتي كانت تتغاضى عن النوعيات المتدنية التي كانت ترسلها سورية في بعض الأحيان كونها تخضع لاتفاقات التبادل مع هذه الدول[1] .

([1]) د. منير الحمش: تطور الاقتصاد السوري الحديث، دمشق، دار الجليل، 2000، ص 10-15.

مع العلم أن قطاع الصناعات النسيجية يعتبر ثاني قطاع بعد النفط من حيث الإنتاج والتصدير حيث بلغ مجموع الإنتاج في الصناعات النسيجية حوالي /63.7/ مليار ليرة عام 1999 ويشكل إلى إجمالي الناتج الصناعي البالغ /263.5/ مليار حوالي 24% ، هذا وقد بلغت الصادرات من السلع النسيجية بمختلف أنواعها حوالي /25/ مليار ليرة سورية في عام 2000 وهي تشكل 9.5% من إجمالي الصادرات بما فيها النفط وتشكل 25% من إجمالي الصادرات عدا النفط .

وفي حال انضمام سورية إلى المنظمة سيخضع هذا القطاع لمرحلة انتقالية ينظمها اتفاق المنسوجات والملابس ، حيث يخضع في نهايتها إلى الاتفاق الصناعي كبقية السلع الصناعية وبناء على ذلك ستلتزم سورية إلغاء أنظمة الحصص على المنسوجات والملابس لتعامل مستورداته كباقي المستوردات الصناعية . وستتم هذه العملية ، مع مراعاة إلغاء نظام الحصص في كل مرة، لنوع واحد على الأقل من أنواع السلع المشمولة بالاتفاق وهي : الغزول، الأقمشة والملابس، والمنتجات المصنوعة من المنسوجات. وتضم هذه الفئات الأربع في جدول التعريفة الجمركية السوري تحت البنود الجمركية من 50-63. إلا أن التعريفة عليها مختلفة : فتتراوح التعريفة على الغزول والأقمشة ما بين 15% و 50% وتتراوح على السلع المصنوعة من الأقمشة ما بين 30% و 75% باستثناء السلع التي تدخل في الصناعة ، إذ تنخفض التعريفة عليها لتتراوح مابين 1% إلى 7% .

لكن الميزة الأساسية من انضمام سورية لمنظمة التجارة العالمية في قطاع الصناعات النسيجية تتلخص بما يلي :

1- السماح للسلع النسيجية السورية الدخول إلى الأسواق العالمية .

2- تخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية المستوردة وخاصة الخيوط التركيبية .

3- الحصول على معاملة تفضيلية من الدول التي ستستورد المواد الأولية ، وهي أوربا لذلك لن تتأثر هذه الصناعات كثيراً . بل يمكن إعادة هيكلتها وترتيبها وفق النموذج العالمي الجديد ..

ثالثاً: تعظيم الفوائد وتقليل الخسائر:

تشير الوقائع الماضية إلى أن سورية تقلبت في استراتيجيتها الاقتصادية من اقتصاد السوق بعد الاستقلال ، إلى فترة الوحدة مع مصر حيث تولى القطاع العام كل الأنشطة الاقتصادية الأساسية ، فالتحول الاشتراكي والتأميم في فترة ما بعد ثورة الثامن من آذار عام 1963. ولا يمكن القول أن الاقتصاد السوري لم يتمثل بشكل نهائي أيا من النظامين (الرأسمالي والاشتراكي) بشكل كامل ، ولكن بعد قيام الحركة التصحيحية عام 1970 اتضحت سمات معينة للاقتصاد أهمها التعددية الاقتصادية على أن يكون للقطاع العام الدور القيادي لعملية التنمية في سورية بتحمله لأعباء المشاريع الكبيرة أو الاستراتيجية ومشاريع رأس المال الاجتماعي وفتح الباب أمام القطاع الخاص ليقوم بدوره في عملية التنمية . بينما يعمل القطاع المشترك ليحمل مزايا القطاعين العام والخاص معا ، وليفتح القطاع المشترك ليحمل مزايا القطاعين العام والخاص معا ، وليفتح الباب لأكبر مشاركة ممكنة من كل قطاعات الشعب وفقا لسياسة الاعتماد على الذات وسياسة الإحلال محل الواردات ، ومع حلول عام 1986 وبعد حالة الانكماش الاقتصادي التي عاشتها سورية في الثمانينات بدأ التوجه الاقتصادي يأخذ منحى جديدا، تزايد فيه دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي ومنحه التسهيلات الكبيرة من أجل زيادة الإنتاج وتشجيع الإنتاج الزراعي والتصدير ..وغير ذلك . وشهدت هذه الفترة (من 1986- إلى اليوم) تزايدا لدور القطاع الخاص زراعيا وصناعيا وتجاريا وتوجها نحو تشجيع الصادرات . وبدأ الجدل يزداد حول دور القطاع العام وأهميته ، دون أن يتم التوصل إلى نتيجة محددة ، وحتى القطاع الخاص لا يعتقد أن ما تم تحقيقه كان يتبع نموذجاً أو خطة محددة ومرسومة بدقة؛ بل كان يتبع لسياسات منفصلة هنا وهناك، وإن تتبعه بشكل واضح .

ويمكن القول أن استراتيجية سورية الاقتصادية لم تكن ثابتة ، بل مرت بمراحل متعددة وتغيرات استراتيجيات التنمية تبعا للتغيرات التي طرأت على النظام الاقتصادي .

وفي وضع كهذا تبدأ الأفكار المختلفة بالظهور وهو أمر مفيد للوصول إلى وضع خطة صحيحة وواضحة للتنمية الاقتصادية ، هذا المصطلح الذي تراجع العمل بموجبه من أجل

تحقيق التنمية في الكثير من الأدبيات الاقتصادية في العالم ، ليحل محله الحديث عن العولمة والخصخصة وتحرير التجارة العالمية والقيام بإصلاحات اقتصادية وإدارية للدخول إلى المنظمة . ويبقى الحديث في هذا الإطار ناقصا إذا لم يتضمن أهم ما تحتاجه سورية وهو التنمية الاقتصادية الاجتماعية المستدامة ، والتي تفرضها اتفاقات مراكش بشكل مبطن لتستفيد الدول من عضويتها .

لابد أن تكون هناك رؤية واضحة ومحددة للطريق الذي تريد سورية أن تسلكه ، لا أن تظل تتخذ إجراءات مرحلية هنا وهناك تنوب عن الخوض في جوهر مشكلاتها الاقتصادية . ولن ينتهي الجدل حول انضمامها إلى المنظمة إلا بانتهاء الجدل حول توجهها وهويتها الاقتصادية ، وإجراء دراسات تفصيلية تحدد الطريق الصحيح لتحقيق أهدافها الاقتصادية المرجوة، وتحدد فيما إذا كانت منسجمة مع أهداف المنظمة ثم الإجابة عن السؤال المركزي المتعلق بالانضمام أو عدمه، وما الفائدة من ذلك ؟ وبأي شروط سيكون الانضمام؟ وما الثمن؟ وماذا تريد من المنظمة ليكون الانضمام لصالح استراتيجيتها التنموية ؟

إن التحليل الاقتصادي لآثار انضمام سورية إلى المنظمة يشير إلى قلة حجم الفوائد في الوضع الراهن . أما في المستقبل فسيتوقف حجم الفوائد والخسائر على الموقع الذي تخطه سورية لنفسها على الخريطة الاقتصادية العالمية والتغييرات التي ستطرأ على الاتفاقات المختلفة .

وبعد كل هذا لابد من تذكر أن عملية انضمام سورية وغيرها من الدول إلى المنظمة ليست عملية من طرف واحد هو الدولة الراغبة بالانضمام ، بل يتعلق ذلك بالمنظمة . فليس الانضمام بالسهولة التي نتوقع .

فحتى لو اتخذت سورية قرار الانضمام اليوم – وقد وجهت القيادة القطرية الحكومة بتقديم طلب الانضمام للمنظمة – فقد تحتاج إلى فترة لا تقل عن سنتين أو أكثر لتصبح عضواً كاملاً في المنظمة ، بسبب الإجراءات المعقدة أحياناً ، وأثر الدور السياسي فيما يتم إحرازه من تقدم أحياناً أخرى .

الفصل الثاني

المقدمات الضرورية للإصلاح الاقتصادي في سورية

المبحث الأول: الإصلاح الاقتصادي والإداري في سورية.

المطلب الأول: متطلبات ومحاور الإصلاح الاقتصادي.

المطلب الثاني: الإصلاح الإداري.

المبحث الثاني: إصلاح القطاع العام.

المطلب الأول: الصعوبات التي يتعرض لها القطاع العام.

المطلب الثاني:وسائل تطوير القطاع العام.

المبحث الثالث: اقتصاد السوق الاجتماعي ودوره في الإصلاح الاقتصادي في سورية.

المبحث الأول

الإصلاح الاقتصادي والإداري في سورية

الإصلاح الإداري والاقتصادي اليوم موجه لتحقيق التنمية والازدهار، وهو هاجس كل الشعوب والدول في العالم المتقدم والنامي على حدٍ سواء، حيث يدرك الجميع أن المستقبل في ظل العولمة والتطورات التكنولوجية المتلاحقة، وسيطرة الشركات المتعددة الجنسيات، وتطور مصالحها والقوانين القادمة في الانفتاح التجاري العالمي وتحرير التجارة، يتصف بعمل اقتصادي تنافسي عالي الجودة، منخفض التكاليف، ولا يمكن لدولة أن تعيش فيه منعزلة عن تأثير الأسعار والتكاليف التنافسية العالمية، وهذا يجعل برامج الإصلاح الاقتصادي تناقش على أعلى المستويات السياسية، في كل دول العالم .

ونحن في سورية نحتاج للتغيير، وندرك أننا لا نستطيع أن نتطور خلافاً لدول العالم، فكل شيء يضغط باتجاه تكيفنا مع العالم، وهذا الضغط يأتي بشكل واعٍ عبر حوارات الشراكة الأوروبية السورية مثلاً، وحتى عبر النشاطات الاقتصادية العربية المشتركة نفسها، أو عبر دعوات الانتساب إلى منظمة التجارة، أو ضغط أندية الدائنين أو الحصول على قروض البنك الدولي أو مساعدات هيئات حكومية أخرى، ثم الضغوط التي يخلفها التعاون الخارجي فيما بين المؤسسات الاقتصادية والتجارية والمالية نفسها[1].

هذا الوضع يخلق تناقضاً بين ما نعتقد أنه أنفع لنا وبين قدرتنا على اتباعه، مثلاً إلى أي حد نستطيع أن نضع نظاماً ضريبياً أقسى بكثير من الأنظمة التي تطبقها الدول القريبة والبعيدة، وهل يمكن الاستمرار بنفس نظامنا المالي ونظامنا المصرفي إذا كنا نسعى لجذب الاستثمارات ولكن رغم هذه المعضلة لسنا مجبرين على اتباع ما نرى أنه لا يخدم مصالحنا أبداً.

---

[1] د. حسين القاضي : – الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين، دمشق، ط1، دار الرضا ـــ، 2002، ص 25ـــ 27.

يرى الباحث : أننا نحتاج إلى تفعيل قوانين السوق، ونحتاج إلى تخفيف الحماية ورفع القدرة التنافسية، ونحتاج إلى تطوير القطاع العام، ونحتاج إلى تطوير التعددية الاقتصادية، وإلى خلق مناخ استثمار أقدر على جذب الاستثمارات، ونحتاج إلى تحديث أنظمتنا الضريبية والمالية والمصرفية، ونحتاج إلى السوق المالية، ونحتاج إلى تطوير التعليم والتأهيل والتدريب، كما نحتاج إلى الشفافية وتعزيز سيادة القانون ومكافحة الفساد.

أهداف الإصلاح الاقتصادي:

باستعراض تجارب الدول التي أخذت بسياسات الإصلاح الاقتصادي يمكن استخلاص الأهداف التالية [1]:

1- التوزيع السليم للموارد الاقتصادية باستخدام آليات السوق.

2- الحد من تدفق رؤوس الأموال إلى الخارج وجذب الاستثمارات الأجنبية.

3- تخفيف عبء المديونية الخارجية والحد من ضغط الديون على الاقتصاد الوطني.

4- تحسين أداء القطاع المالي والمصرفي.

5- حفز الصادرات وتعزيز قدراتها على المنافسة في الأسواق الخارجية.

6- تشجيع القطاع الخاص وزيادة مشاركته النسبية في الاقتصاد الوطني بهدف زيادة الإنتاج وتوفير فرص جديدة للعمل.

السياسات الاقتصادية ومبررات الإصلاح:

أولاً: السياسة المالية [2]:

تعتبر السياسة المالية من أهم مكونات السياسة الاقتصادية، وفي السياسة المالية السورية تم الاعتماد على الضرائب غير المباشرة والرسوم الجمركية وفوائض القطاع العام من أجل

---

(1) د: حسين القاضي، الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين؟ دمشق، 2002، دار الرضا.

(2) د. علي كنعان، النظام النقدي والمصرفي السوري مشكلاته واتجاهات إصلاحه، ط1، دمشق 2003، دار الرضا.

تغطية الإنفاق العام، والطابع العام الذي ساد هنا هو سيادة العجز في الموازنة العامة، واتبعت سياسة العجز وحاولت تغطيته بالاقتراض من البنك المركزي.

إن العلاقة بين الموازنة والقطاع العام كان قد نظمها المرسوم التشريعي رقم (92) لعام 1967، (استند إلى دراسة الألماني الشرقي شنايدر) والذي قضى بربط تمويل القطاع العام بموازنة الدولة على أساس الصوافي.

ويقتضي مبدأ الصوافي حسب هذا المرسوم أن تورد المؤسسة الاقتصادية إلى موازنة الدولة، بالإضافة إلى الضرائب، كامل أرباحها وخسائر الشركات التابعة لها، وقد سمى المرسوم (92) هذه الأرباح (فائض الموازنة)، وتشمل: الأرباح الاحتياطيات للمؤسسات والشركات باستثناء المصارف حيث يشمل فقط الأرباح، كما اقتضى المرسوم أن تورد المؤسسة العامة إلى موازنة الدولة (فائض السيولة) ويشمل استهلاك الموجودات الثابتة والمؤونات غير المخصصة، ولأكثر من سنة مالية واحدة للشركات والمؤسسات ذات الطابع الاقتصادي باستثناء المصارف حيث يشمل فائض السيولة والاحتياطيات، إضافة إلى ذلك فإن المادة 28 من المرسوم (18) لعام 1974 قضت أن تقوم الشركة العامة باستخدام مواردها في:

1- تمويل خططها وتغطية نفقاتها وما تستلزمه طبيعة أغراضها.

2- توريد الفائض من مواردها إلى صندوق الدين العام وأبقى على هذه الموارد كما هي تقريباً المرسوم (20) لعام 1994، وبالتالي أصبح كل فائض الموازنة وفائض السيولة يصب في موازنة الدولة عن طريق صندوق الدين العام، الذي بدوره يموّل الخطط الاستثمارية في القطاعات الإدارية والاقتصادية، وترك مؤسسات هذا القطاع تعتمد بصورة شبه كلّية على اعتمادات الموازنة في الاستبدال والتجديد والتوسع الاستثماري، بل حتى في إنفاقها الجاري، وهذا يخلق جملة التشابكات المالية بين المؤسسات، ويعرقل سير العمل، مما ينعكس على جودة إنتاجها وتكلفتها.

3- بالنسبة للأصول المستهلكة دفترياً أي التي انتهى عمرها الإنتاجي فإن تشغيلها يحتاج إلى مصاريف صيانة أكثر من آلة جديدة مما يحمل تكاليف الإنتاج بمبالغ إضافية كمصاريف

صيانة، ومع ذلك فإن 50 % من قسط الاستهلاك يورد كاحتياطي ارتفاع أسعار ضمن فائض السيولة.

4- المصادرة التدريجية لأرباح القطاع العام قبل تحقيقها عن طريق إجبار وزارة المالية للمؤسسات وشركاتها التابعة على تحويل حصة الدولة من الأرباح المخططة، رغم أن الأرباح المخططة لا تكون حقيقية عادة.

5- عدم توفر السيولة يجعل الإدارات بمستوياتها كافة عاجزة عن اتخاذ القرارات المناسبة، فتصبح أشبه بالقادة العسكريين الذين لا يملكون ذخيرة أو تموينا كافياً، فتبدأ الإدارة بالتواكل وتمتنع عن تحمل مسؤولياتها القانونية، لتتهرب من اتخاذ القرار المناسب وتحتمي بالجهات الوصائية التي اعتمدت اتخاذ القرار مركزياً مما يوسع المركزية السائدة في المجتمع.

6- مركزية التمويل تتيح للدولة دعم الشركات الخاسرة وتسديد خسائرها لأسباب ومبررات تقدمها الإدارة؛ منها ضرورة استمرار المشروع، أو أن الجهات الوصائية قد وافقت على تنفيذ الخطة منذ البداية، أو أن الشركة باعت منتجاتها بأقل من التكلفة، يصبح من الصعب تحميل الإدارة بمسؤوليتها الحقيقية عن النتائج المحققة.

ويمكن إجمال المشاكل التي تسببها طريقة ربط القطاع العام مع الموازنة العامة للدولة بالنقاط التالية[1]:

أ- التمويل الذي يقدم من أموال صندوق الدين العام على شكل قروض تخضع إلى فائدة معدلها 9% وهذا يعني تكاليف إضافية على المنتجات .

ب- إن سحب الفوائض من شأنه إضعاف السيولة النقدية للشركة وتركها عاجزة عن تأمين المال اللازم لتمويل عملياتها المختلفة في الوقت المناسب، والاضطرار للاقتراض من المصارف وتحمل تكاليف الاقتراض، كذلك فإن التشابكات المالية تحمل الشركات تكاليف طائلة.

---

[1] د. حسين القاضي : تمويل القطاع العام الاقتصادي وعلاقته بموازنة الدولة، دمشق، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية السورية، ندوة الثلاثاء الاقتصادي التاسعة، 1995، ص 7-9.

جـ- إن سحب الفوائض وترك مسألة الاستبدال والتجديد مسألة مركزية خاضعة لأولويات التمويل على مستوى موازنة الدولة، من شأنها عرقلة تحديث وسائل الإنتاج في كثير من الشركات.

د- بدأت سورية باستخدام سعر الصرف كوسيلة نقدية واقتصادية للتأثير في الوضع الاقتصادي منذ بداية الثمانينات، وبالغت في تعدد أسعار الصرف في منتصف ونهاية الثمانينات حيث ظهر للوجود أكثر من عشرة أسعار صرف خلال تلك الفترة،

وكان الهدف من ذلك:

1- تخفيض التكاليف للصناعات الوطنية ورفع قدرتها على المنافسة.

2- الحفاظ على استقرار الأسعار الداخلية.

3- تعزيز السيولة من القطع الأجنبي اللازم للاستيراد.

4- تشجيع المصدرين لدخول الأسواق العالمية خاصة عند تحديد سعر صرف خاص لقطع التصدير.

ومنذ عام (2000) وبعد تحديث العديد من القوانين المالية والمصرفية والتي منها ماسمحت بمصارف خاصة خففت بشكل كبير من تلك المشاكل، وبقاء دور المصرف المركزي الناظم لكل تلك العمليات الاقتصادية وهو ركيزة الاستقرار الاقتصادي في سورية.

ثانياً: واقع السياسة النقدية في سورية :

إن السياسة النقدية مكون آخر للسياسة الاقتصادية، حيث تسعى السلطات المختصة من خلالها لتحقيق أهداف النمو الاقتصادي والاستخدام الأمثل للموارد والاستقرار في المستوى العام للأسعار[1]. وفيما يلي بعض المزايا للسياسة النقدية في سورية:

---

[1] د. علي كنعان، - النظام النقدي والمصرفي السوري – مشكلاته واتجاهات إصلاحه، دمشق، ط 1، دار الرضا للنشر، 2000،ص 95-98.

1- أسعار الفائدة مستقرة نسبياً: تتراوح أسعار الفائدة بين 4 % للحسابات الجارية، و9 % للمدخرات الآجلة ومدخرات التوفير والفائدة على القروض القصيرة الأجل للقطاع العام 5.5 %، والخاص9 % لدى المصرف التجاري السوري.

2- إن تثبيت سعر الفائدة لفترة طويلة نسبياً يفترض به أن يساعد على الاستقرار الاقتصادي واستقرار وتخفيض تكاليف الصناعة والزراعة الوطنية، مما يشجع بشكل مستمر على زيادة الإنتاج وتوفير الخدمات للمواطنين، لكن الحفاظ على أسعار الفائدة منخفضة لم يحقق الأهداف المطلوبة، حيث ارتفعت معدلات التضخم في بعض السنوات أكثر من سعر الفائدة مما شجع على هروب رأس المال الوطني والاتجاه نحو الاستثمارات العقارية، وشراء السلع المعمرة وتجارة السيارات والمجوهرات والعملات الصعبة، وقد ساعدت هذه الفائدة على زيادة الاستهلاك وتخفيض الادخار.

ثالثاً: السياسة السعرية:

قامت وزارة التموين والتجارة الداخلية سابقاً بمحاولة للإشراف على السوق التجارية عن طريق مراقبة السوق التجارية، بمراقبة تجارة المواد الاستهلاكية وتحديد عمولات الوساطة التجارية، بالإضافة إلى الرقابة على الأسعار وصدرت قرارات بتحديد نسب الأرباح، وتحديد أسعار معينة لبعض السلع والخدمات وإحداث الصندوق المعدل للأسعار، الذي كانت تتمثل مهمته في إيجاد الاستقرار المنشود عن طريق امتصاص الفروقات الناتجة عن كون أسعار الاستيراد والإنتاج أقل من مستوى الأسعار المقرر، أو بالعكس تغطية الفروقات الناجمة عن هذه الأسعار عن المستوى المقرر. أما بعد دمجها بوزارة الاقتصاد، اختلفت المعادلة كلياً في موضوع التسعير، ولم يعد لوزارة الاقتصاد أية علاقة بتحديد الأسعار وإنما مهمتها في هذا المجال الرقابة على الأسعار ومنع الاحتكار .

رابعاً: سياسة العمالة والأجور:

اتجهت الدولة في تعاملها مع قضية العمالة اتجاهاً اجتماعياً وسياسياً أكثر منه اقتصادياً، وحاولت تأمين أكبر عدد ممكن من فرص العمل، لكن ذلك لم يكن بموجب استراتيجيات

وخطط واضحة وموضوعية للاستثمار والتأهيل والتدريب والتشغيل، وتحمل القطاع العام عبء هذه السياسة، فأدت إلى معاناته من عدة مشكلات فيما يتعلق بقضايا العمالة:

الأولى: هي وجود عمالة إجمالية فائضة نتيجة غياب التقييم الموضوعي لاحتياجات التشغيل، والإنتاج من الأيدي العاملة وفق اختصاصات ومؤهلات محددة ونتيجة ضعف التدريب والتأهيل، وبالتالي تدني مستوى إنتاجية اليد العاملة بشكل عام.

والثانية: تتمثل في وجود عمالة فائضة وأحياناً غير مبررة اقتصادياً وإنتاجياً في أقسام الإدارة والخدمات، في كثير من الأحيان توضع خطط العمالة لهذه الأقسام بتأثير العوامل الاجتماعية والظروف المحيطة على حساب الإنتاجية والاقتصادية للمشروع.

والثالثة: هي مشكلة نقص اليد العاملة الإنتاجية في أقسام الإنتاج، ومعدل دوران اليد العاملة يتجاوز 35 % في قطاع الغزل والنسيج، وتعود أسباب ذلك إلى تدني مستوى الأجور والسقوف المفروضة عليها وعدم إصدار القرارات الخاصة بالتعويضات، وانعكس ذلك بتدني إنتاجية العمل وتراجع القيمة المضافة، رغم زيادة العدد المطلق للعاملين والزيادة المطلقة في الإنتاج.

وقد حصلت تعديلات على الرواتب والأجور خلال السنوات الأخيرة، وآخرها كانت عام 2008 بنسبة 25% من إجمالي كتلة الأجور على المستوى الاقتصادي، وهذه الزيادة والزيادات الأخرى سيكون لها آثار إيجابية على مستويات دخل الأسرة، وحركة السوق، ودفع عجلة الإنتاج والنمو.

يرى الباحث: أن إصلاح الأجور والرواتب مسألة في غاية الإلحاح، والأهم هو استخدام سياسة الأجور والرواتب في تطوير الإنتاج وتطوير الإدارة ودفع عجلة الاقتصاد، وبالتالي برنامج إصلاح الرواتب والأجور هو جزء من برنامج إصلاح اقتصادي وإداري متكامل.

التحديات التي يواجهها الاقتصاد السوري:

يواجه الاقتصاد السوري مجموعة من التحديات التي تفرض التحرك الحثيث المدروس لمواجهتها بفعالية وديناميكية فهو يواجه استحقاقات هامة منها :

♦ تحدي الأعباء والآثار الاقتصادية التي يتركها العدوان الإسرائيلي.

♦ تحدي إقامة علاقة متوازنة مع الدول الكبرى وصياغتها على نحو يحافظ على المصالح السورية الوطنية العريضة.

♦ تحدي الانتقال الناجح من نمط الإدارة المركزية والاقتصاد المركزي إلى نمط اقتصاد السوق الاجتماعي.

♦ تحدي رفع كفاءة الاقتصاد السوري وقدرته التنافسية ورفع كفاءة تعامله مع العالم.

♦ تحدي التهميش إذا ما فشلت سورية في الاندماج الفاعل في عالم اليوم الحديث.

♦ تحدي وضع برنامج استراتيجي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتحدي تأمين مستلزماته وتحدي تحقيقه الناجح على أرض الواقع.

♦ ومن أهم هذه التحديات تحدي إقامة التكامل الاقتصادي العربي كون الأقتصادات التي تتبعها الأقطار العربية منفردة بحاجة إلى جهود مشتركة في ظروف العولمة .

المطلب الأول: متطلبات ومحاور الإصلاح الاقتصادي[1]:

الإصلاح الاقتصادي يجب أن يكون وسيلة لإدارة وتفعيل الطلب من جهة، وتحفيز الإنتاج من جهة أخرى، لكي يساهم في تكوين البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي، سواء من جهة الظروف المالية والنقدية، وخصوصاً من خلال جهاز الثمن، أو لجهة تنشيط العملة الإنتاجية بشكل عام، وبالتالي فإن الإصلاح الاقتصادي يستهدف:

- إدارة الطلب الكلي وتحقيق التوازنات في الاقتصاد الكلي وأهمها احتواء التضخم.
- تعبئة كافة الطاقات المادية والبشرية لخدمة عملية التنمية.

[1] د. نبيل سكر: الإصلاح الاقتصادي في سورية ، دمشق – دار الرضا للنشر– 1999، ص 11–15.

- زيادة الكفاءة في الأداء الاقتصادي وفي توزيع الموارد.
- خلق مناخ الاستثمار الطويل الأجل وتوفير الفرص المتكافئة للجميع.
- رفع عائدية الاستثمار من خلال إزالة العقبات في البيئة الإنتاجية، ومن خلال إقامة البيئة التنظيمية والتشريعية السليمة لعمل كل من القطاعين العام والخاص، لزيادة قدرة كل منهما على التحرك السريع لمواجهة متطلبات السوق باستمرار.
- منع الاحتكار وتحفيز المنافسة في السوق.

لذلك يفترض أن تتألف عملية الإصلاح الاقتصادي من المكونات الفرعية التالية:

في مجال السياسة المالية: يعتبر الانضباط والتحديث التشريعي المالي أساساً في عملية الإصلاح الاقتصادي، وذلك لضبط العجز في الموازنة واحتواء التضخم والتمكن من توفير التمويل للدولة للقيام بمهامها الاجتماعية والاقتصادية، وذلك من خلال:

1- القيام بمراجعة شاملة للإنفاق الجاري والاستثماري وترشيده وإصلاح التشريع الضريبي وتحسين التحصيل من خلال توفير قاعدة بيانات مناسبة وتطوير الكادر البشري.

2- الحد من الإعفاءات وترشيدها والاستعاضة عنها بحوافز ضريبية على التأهيل المهني والتدريب، وعلى خلق فرص العمل وتدعيم القدرات التكنولوجية المحلية والبحث والتطوير، وتعديل معدلات الضريبة وفقاً للمتغيرات الاقتصادية المحلية والإقليمية والدولية ومكافحة التهرب الضريبي بصرامة.

3- حل مشكلة التشابكات المالية بين مؤسسات وشركات القطاع العام.

4- العجز الناجم عن دعم سلع أساسية مثال مادة المازوت تبيعها الدولة بسعر مخفض ، وذلك دعماً لموازنة الأسر المحدودة الدخل .

يرى الباحث : لابد من إعادة العمل بسياسة دعم السلع (المازوت) للأسباب التالية :

أ- سعر المازوت الرخيص يدفع نحو تهريبه إلى الدول المجاورة .

ب- سعر المازوت الرخيص يسبب الكثير من الهدر وتلوث البيئة .

ج- دعم سعر المازوت تستفيد منه الفئات الغنية أكثر من الفئات المحدودة الدخل

5- إصلاح جمركي يتضمن خفض معدلات الرسوم واحتساب الدولار الأمريكي وفق السعر الحقيقي في السوق، مع مكافحة للتهرب الجمركي ورفع كفاءة ونزاهة الجهاز الجمركي[1].

في مجال السياسة النقدية: من الضروري تفعيلها من خلال مرونة أسعار الفائدة للتأثير على العرض والطلب وإعادة هيكلة سلم الفوائد الدائنة والمدينة باتجاه ربطها بظروف السوق، والانتقال إلى نظام نقد قابل للتداول الحر مع فرض قيود حكومية مناسبة، وإصلاح القطاع المصرفي بشكل عام وتطوير نظم عملياتها وتأهيل كوادرها على النحو الذي يرفع أداءها ونوعية ومستوى خدماتها وأدوارها الاقتصادية إلى المستويات الحديثة، وتوحيد أسعار الصرف وجعلها حقيقية وتنافسية ومستقرة، وإحداث سوق للأوراق المالية. والتوجه باتجاه تقليل تشوهات الأسعار وتحررها، بسبب كثرة تشوهات الأسعار في أسعار السلع أو أسعار عوامل الإنتاج أو سعر الصرف بما يؤدي إلى تخفيف الفجوة بين السعر الحقيقي والسعر المدفوع فعلاً مما يجعل الأسعار معبرة عن ندرة الموارد ورفع كفاءة استغلالها.

وضبط سياسة استخدام الأجور على أساسين:

1- الحاجة الفعلية لليد العاملة.
2- إنتاجية العمل.

وتوفير فرص العمل من خلال التوسع في الإنتاج والأسواق وليس فرض العمالة على المشاريع القائمة، واعتماد الكفاءة والمؤهلات في اختيار الكادر، وخلق حد أدنى من التناسب

[1] د. عصام الزعيم، وآخرون: ورقة عمل حول إصلاح القطاع العام 2001، ص 23-24. مقدمة إلى مجلس الوزراء

بين الأجر والأسعار وربط الأجور بالإنتاجية وجعلها أكثر تنافسية في القطاعين العام والخاص[1].

أما في مجال البنية التشريعية والتنظيمية : أكثر ما تم العمل عليه في سورية في مجال الإصلاح هو هذه القضية حيث ظهرت العديد من التشريعات لمواكبة آخر المستجدات الحالية :

1- إجراء المعالجة الشاملة للقوانين والتشريعات ومنها التجارة وقوانين الاستثمار والضرائب والعمل والإيجار والعلاقات الزراعية وتطوير أنظمة الإفلاس وحل المنازعات والتحكيم.
2- إضافة تشريعات جديدة لمنع الاحتكار وتعزيز المنافسة في السوق.
3- تعزيز سلطة القانون.
4- تشجيع الشركات المساهمة.

أما في مجال التجارة الخارجية:

في هذا المضمار يجري العمل منذ عدة سنوات على تحرير التجارة الخارجية حيث انضمت سورية إلى اتفاقية التجارة الحرة العربية الكبرى وأدخلت تعديلات كثيرة على قوانين التصدير والاستيراد والجمارك . ومراجعة أنظمة الاستيراد والتصدير والقطع وأساليب الحماية وهيكل الرسوم الجمركية، والتسريع في الانتقال من سياسة الحماية الكمية إلى سياسة الحماية الجمركية، وتخفيض الرسوم الجمركية، وتشجيع الصادرات بشكل عام.

يتمثل جوهر الإصلاح الاقتصادي في إعادة رسم السياسة الاقتصادية بكل مكوناتها للدولة، وفق أسس جديدة، وليس مجرد بعض التعديلات على النظام الحالي .

مثلاً السياسة التي اتبعتها وزارة المالية منذ أواخر الثمانينات كانت ردة فعل على أزمة تلك السنوات، فبالغت في الانكماش واستمرت به حتى عام 2000 فحققت نتائج إيجابية من

---

[1] د. عبد المنعم السيد علي: تجربة العراق مع القطاعين العام والخاص ومستقبل التجربة. ضمن القطاع العام والخاص في الوطن العربي (ندوة) 1990، ص 390-361.

جانب، مثل تخفيض العجز وخفض التضخم وتحقيق احتياطي عملات صعبة، ولكن من جانب آخر قلّصت حجم السوق والاستثمار.

إن السياسة المالية السابقة عززت قوة الدولة المالية، وهذا أمر مرغوب فيه ولكنها فعلت ذلك بأسهل الطرق .

لقد اعتمدت السياسة المالية المطبقة على أن ردم الهوة بين الإيرادات والنفقات يكون بخفض النفقات إلى حدود الإيرادات بدلاً من فعل العكس، وزيادة الإيرادات إلى مستوى النفقات المطلوبة، والمبدأ الأول تنموي والثاني انكماشي، ومن هنا لا بد من إعادة نظر جذرية في بعض السياسات المالية وعمل الأجهزة المالية للدولة.

إن جوهر هذه السياسات الجديدة يعتمد على حقيقة أن الاقتصاد السوري يمتلك إمكانيات أكبر، يمكن أن تضع سورية في موقع أكثر تقدماً فيما لو تمت إدارة مواردها على نحو أكفأ.

قامت الحكومة السورية منذ عام 2000 بجهود عديدة وخطوات ومساعٍ منوعة شملت قطاعات عديدة، فصدر قانون إحداث المصارف الخاصة والسرية المصرفية، وأقر مجلس الشعب قانوناً جديداً للنقد والتسليف، وصدر قانون ينظم الجامعات الخاصة، وانضمت سورية للوكالة الدولية لضمان الاستثمار، وجرى تنظيم مؤتمر لندن الدولي للاستثمار في سورية، وصدر قانون يعفي الصادرات السورية من ضرائب الدخل، وكانت اتفاقية التبادل التجاري الحر مع العراق آخر حلقة في سلسلة اتفاقيات مماثلة أبرمت مع البلدان العربية من قبل، هي لبنان، الأردن، مصر، السودان، السعودية، الإمارات والكويت، وتتم مباحثات لاستكمالها مع بقية البلدان العربية، وصدر قانون البرنامج الوطني لمكافحة البطالة، وتم تنظيم وكالات الشركات الأجنبية، وعقد مؤتمر شبكة العلماء والتقانيين المبتكرين من السوريين في بلاد الاغتراب، وتم تعديل قانون التأمين والمعاشات، وتم سحب 50 مليار ليرة سورية من الاحتياطي أضيفت لموازنة 2001 ومثلها لموازنة 2002 من أجل ضخّ سيولة أكبر في السوق، وتسارعت محادثات الشراكة السورية الأوروبية (المتوسطية) وتم إنجاز الخطة الخمسية التاسعة ونحن الآن ضمن الخطة الخمسية العاشرة، وتم تخفيض مستوى التخطيط في سورية من

مستوى وزارة إلى مستوى هيئة، وتقدمت سورية بطلب للانتساب لمنظمة التجارة العالمية، وتشكلت لجان لإصلاح القطاع العام قدمت مشروعاً لإصلاحه، وتشكلت لجنة للإصلاح الضريـبي، واعتمدت تعرفة بروكسل المنسقة (التعرفة الجمركية المنسقة) وخفضت الرسوم الجمركية للمواد الأولية للصناعة، وشكلت لجنة لإصلاح القطاع المصرفي الحكومي، وتم تعديل جزئي لقانون التأمين والمعاشات وغيرها.

يرى الباحث أن الإصلاح الاقتصادي في سورية مهمة وطنية ملحة لا تحتمل المزيد من التأجيل ، إذ يتوقف على نتائجه مستقبل البلاد واتجاهات تطورها في المرحلة القادمة .

ومع تقديرنا للصعوبات العديدة والمتنوعة الأخرى الداخلية والخارجية التي واجهت وتواجه نهج الإصلاح والتجديد في الدولة فإن من المفترض والضروري باعتقاد الباحث أن تشكل كل هذه الأمور حافزاً إضافياً للسير قدماً في طريق التطوير والتحديث ، آخذين بعين الاعتبار حقيقتين هامتين الأولى أن استمرار الأوضاع القائمة من شأنه أن يشكل البيئة المناسبة لأصحاب المصالح ممن لا يهمهم سوى تكديس الثروات على حساب الدولة والشعب وإلحاق الاقتصادي السوري بعجلة التبعية للاحتكارات الرأسمالية العالمية . والثانية أن التأخر في تنفيذ الإصلاح المطلوب اليوم سيجعله غداً أكثر صعوبة وأعلى تكلفة وأطول زمناً مما يتطلبه الآن. لا بل يجب اعتبار التحديث والتطوير من المهمات التي لا يمكن تجاوزها أو التخلي عنها فهي سمة العصر ومنطق تطور القوى المنتجة بشكل عام فكم بالأحرى بالنسبة لنا حيث تنقصنا جملة من مستلزمات الحداثة والعيش المريح ؟

وبديهي أن الإصلاح الاقتصادي ليس عملية تتم بلمسة سحرية أو في المكاتب والدوائر المغلقة. إنها عملية معقدة شاقة وطويلة خاصة في ظل ظروفنا وإمكانياتنا والتحديات الكبيرة الداخلية والخارجية التي تواجهنا ، وفي زمن يمضي مسرعاً تاركاً وراءه المترددين ومنتظري المعجزات .

وهكذا إصلاح هو من شان ومن فعل الذين لا يريحون أنفسهم عناء البحث والتحليل والاجتهاد وخلق الحلول الواقعية. والبعيدين عن الجمود والتحجر والمخلصين للثوابت الوطنية والاجتماعية، أي كل الذين تعز عليهم المصلحة الوطنية وتقدم البلاد وازدهارها.

المطلب الثاني :الإصلاح الإداري:

يمثل ضعف الإدارة أبرز نقاط ضعف الاقتصاد السوري، فالإدارة هي التي تحدد شكل الانتفاع بالموارد المتاحة ومستواه، وتحدد النتائج التي تعطيها الطاقات المادية والبشرية المتاحة، ويتجلى ضعف الإدارة في جوانبها الثلاثة:

أ – الإطار التنظيمي مشتّت غير متوافق، يختلف كثيراً عن أنماط الإدارة العالمية المعاصرة [1].

ب – ضعف كفاءة الكادر إذ تتسم كوادر الإدارة السورية في معظمها بخبرات لا تتناسب وطرق الإدارة الحديثة، وتعاني ضعف التدريب وإعادة التدريب وضعف معرفتها باللغات الأجنبية وضعف استخدام التقنيات المكتبية الحديثة، مما يضعف قدرتها على التعلم واكتساب الخبرات.

جـــ – أنماط القيادات غير المناسبة، في جزء كبير منها، سواء من حيث كفاءتها أو نزاهتها، وسعيها وراء مصالحها الخاصة وسيادة معايير مناسبة في اختيار الكوادر، وغياب آلية تدريب وإعادة إنتاج قيادات بديلة.

كل هذا جعل الإدارة الاقتصادية السورية ضعيفة الأداء، ضعيفة الفاعلية، مرتفعة التكاليف، منخفضة المردود، وجعل عملية الإصلاح الاقتصادي تساير عملية الإصلاح الإداري فللإدارة الحديثة دور كبير في نجاح العملية الإصلاحية.

أولاً:ملامح الواقع الإداري في سورية:

لعل النظر إلى الإدارة كعملية شاملة ومتكاملة سياسية واجتماعية واقتصادية وفنية، تسعى من خلال ممارستها لوظائفها الأساسية وأنشطتها الفنية لتحقيق أهداف التنمية الشاملة

[1] د. ديالا الحج عارف : الإصلاح الإداري –الفكر والممارسة – دمشق، دار الرضا ، 2003 ، ص16–20.

– د. رزق الله هيلان: الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المخلفة، دمشق، دار ميـــسلون، 1980، ص 20.

[1]- Gaiden: Gerald –Administrative Reform comes of Age .ny : Walter De Gruter. p. 10-1999

يتيح التعرف عليها من وجهتها الواقعية والموضوعية، فتخرج من إطارها الضيق المقتصر على تكوين الأطر والكوادر البشرية ووضع الهياكل التنظيمية، وتطوير القوانين والتشريعات وتحديد الإجراءات، وتحديث الوسائل والأدوات إلى منظورها العام الذي يمثل نهجاً مؤثراً ومتأثراً بالمعتقدات والتوجيهات السياسية القائمة، والمفاهيم والقيم الاجتماعية السائدة، والمبادئ الاقتصادية المعتمدة، والعلوم والمعارف المتاحة[1].

وبموجب هذا التنوع والتعدد في مقومات ومكونات العملية الإدارية، فإن الإصلاح الإداري في مفهومه وتوجهاته لإثراء القدرات والإمكانيات وصولاً لتحقيق أهداف الإدارة في بلوغ الغايات المنشودة للتنمية، في هذا الإطار فإن الإصلاح الإداري لن يقتصر على جوانب جزئية قليلة الأثر، ولن ينحصر في عمليات فنية بحتة محدودة الفاعلية، بل سيتجه إلى الشمولية والتكامل في علاج تطوير العناصر المتعددة التي تحكم عملية الإدارة وتؤثر فيها.

الأمر الذي قد يضع مسوغاً لمن يقوم بالبحث في عملية الإصلاح الإداري أن يبدأ أولاً بالتعرف على معطيات الواقع الإداري وملامحه، في محاولة لتحديد الخطوط الرئيسة والعوامل الأساسية التي تطبع عملية الإدارة وتسمها بخصائص محددة.

وعلى اعتبار أن الجهاز الإداري في سورية يقوم بالدور الأساسي والحامل لكافة عمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهو يعاني أعراضاً مرضية، وظواهر سلبية، أعاقت بشكل ما آلية عمله في قيادة المسيرة التنموية، فإن محاولة توصيف هذا الواقع وتحديد أهم العوائق والصعوبات التي تحد من كفاءة وفعالية الإدارة، قد يكون خطوة أولى ضرورية للبدء باقتراح تصور لفعالية إصلاح إداري شامل ومتكامل ومستمر.

وإن إدارة الدولة في سورية تشير في توجهاتها الأساسية وفي أكثر من مناسبة ومكان إلى وجود مشكلة إدارية لها تفرعاتها السلبية المؤثرة في مسيرة التنمية، والتي تتطلب إصلاحاً وعلاجاً سريعاً.

---

[1] د. ديالا الحج عارف - : الإصلاح الإداري - الفكر والممارسة - دمشق ، دار الرضا - 2003 ، ص 25 – 30.

وتعي تماماً وجود فجوة بين ما تنشده من آمال وطموحات وبين ما هو محقق، وإن وضع جسر فوق هذه الفجوة في محاولة لردمها يحتاج إلى إصلاح إداري سريع وعاجل وشامل يتكامل مع الجهود الإصلاحية في المجالات الأخرى ويكون حاملاً لها، فما هي معالم المشكلة الإدارية في سورية التي دفعت إدارة الدولة إلى الإعلان عن هذا القصور، والإيعاز باستخدام الوسائل والأساليب العملية الإدارية لتحسينه وتحديثه بما يتلاءم مع أهدافها المرجوة.

فقد جاء في خطاب القسم الدستوري بتاريخ 2000/7/17 حيث يوجه السيد رئيس الجمهورية بالآتي:

- الإصلاح الإداري اليوم حاجة لنا جميعاً، فقصور الإدارة هو من أهم العوائق التي تعترض مسيرة التنمية والبناء [1].

- علينا أن نبدأ بالسرعة القصوى بإجراء الدراسات الكفيلة بتغيير الواقع للأفضل من خلال تطوير الأنظمة الإدارية وهيكليتها، ورفع كفاءة الكوادر الإدارية والمهنية.

- لا بد من محاربة المقصّرين والمسيئين والمهملين والمفسدين.

- يجب التأكيد على التخطيط وعلى نوعية هذا التخطيط بهدف الوصول إلى مجتمع ودولة نوعيين، وبالتالي متابعة بناء سورية عصرية متقدمة.

- التطوير هو باعتقادي الهاجس الأساسي لكل مواطن في هذه البلاد وفي مختلف المجالات.

وورد في نتائج وتوصيات أعمال المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي في سورية عام 2000:

- التشديد على تطوير آليات العمل في مؤسسات الدولة [2].

- ضرورة بلورة هيكلية اقتصادية متطورة، وتحديث القوانين الاقتصادية واستخدام الأساليب الحديثة في إدارة الاقتصاد مما يرفع من الكفاءة والجدوى ومستوى الأداء.

---

[1] خطاب القسم الدستوري – 2007/7/17 – لرئيس الجمهورية بشار الأسد.

[2] مقررات المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي – دمشق – 2000.التقرير الاقتصادي،

– يتطلب التعامل مع العولمة رفع الكفاءة على كل المستويات وتحديث الدولة والمجتمع.

وأكدت القيادة المركزية للجبهة الوطنية التقدمية في اجتماعها بتاريخ 2000/11/23 على ما يلي:

– أهمية النهوض الاقتصادي في جميع فروع الاقتصاد الوطني.
– أهمية خضوع مؤسسات القطاع العام للمعايير الاقتصادية وتوحيد جهات الإشراف عليها.
– الاهتمام بالموضوع الإداري لترابط التنمية الإدارية مع التنمية الاقتصادية.

فقد جاء في خطاب القسم الدستوري بتاريخ 2007/7/17 حيث يوجه السيد رئيس الجمهورية بالآتي:

– والحديث عن التطوير الإداري يقودنا إلى الحديث عن الفساد الذي يعتبر محطّ اهتمام الناس في بلدنا لتأثيره المباشر وغير المباشر على الحياة الاجتماعية ولتحوله إلى معوق للإصلاح، وعلى الرغم من الجهود المبذولة للحد منه فإننا ما زلنا نحتاج إلى آليات ناجعة لمكافحة الفساد، فالمحاسبة هي آلية مهمة ولكنها ليست كافية لذلك فإن التطوير الإداري وتوسيع استخدام الآليات الحديثة هي آليات مكملة، وفي السنوات السبع الماضية تحدثنا كثيراً عن الفساد وكان هناك الكثير من المقترحات ولكن أضع النقاشات في ثلاثة أصناف: الأول: وهو حقيقي في مكافحة الفساد، لا شك بأن الفساد وعلى المستويات العليا في الدولة إن لم نقل بأنه غير موجود فنقول بأنه كوفح بشكل مرضٍ. والنقطة الثانية: هي حالة وهمية لا تحدد تماماً حجم الفساد .

أما النقطة الثالثة: وهي المكان الذي توسع الفساد فيه فعلاً فهو الاقتصاد الذي توسع، عندما يتوسع الاقتصاد يتوسع الفساد وهذا شيء طبيعي، العقوبة ضرورية ولكنها حالة مؤقتة فهذه المحاسبة لا تكفي لوحدها وفي الوقت ذاته الفساد يطور نفسه .

الفساد ذكي يطور نفسه بشكل أسرع من تطور آليات الدولة . والفساد قضية أخلاقية يجب أن نراها كمجتمع وليس فقط كدولة وإدارة وسجن .

مدخل الإصلاح الإداري في سورية:

هل ينبغي أن يتم البدء بإصلاح بعض مجالات النشاط الإداري ونواحيه تبعاً للأولوية في تأثيرها على الأداء الإداري العام، وفقاً لقطاعات معينة أكثر إلحاحاً وانعكاساً على التنمية الشاملة ؟ أم يجب أن يتم الإصلاح على مختلف وظائف العملية الإدارية وعناصرها، وجميع وحدات الجهاز الإداري العام وفروعه في البيئة الخارجية وتكامل ذلك مع إصلاحات اقتصادية وسياسية وثقافية.

وهل سيتم هذا الإصلاح سواء أكان جزئياً أو شاملاً من إدارة الجهاز الإداري بنفسها بشكل داخلي نتيجة إحساسها وتشخيصها لمجموعة مشكلات وعوائق تمثل خللاً في أدائها ؟ أم سيفرض على إدارة هذا الجهاز بناءً على ظهور مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية والاجتماعية والسكانية تؤثر في مسيرة الحياة المعيشية للمواطنين، وتدفعهم للمطالبة بالإصلاح، وتدفع بالتالي القيادة السياسية إلى المبادرة بتبني الدعوة للإصلاح الإداري ومنحها الدعم والقوة الدافعة.

ووفقاً لهذه المعطيات يمكننا ترجيح المدخل الإلزامي الشامل للإصلاح الإداري في سورية نتيجة توفر معظم مسوغات اعتماد هذا المدخل وشروطه من:

أ- عوامل اقتصادية: تشير الإحصاءات إلى وجود عدد من المؤشرات السلبية في الاقتصاد السوري يتجلى أهمها في:

1- التضخم: حيث ارتفع معدل تضخم من 6% عام 1995 إلى 10% 1999 وذلك بسبب الطلب الخارجي المتزايد على المنتجات السورية.

2- انخفاض الإنتاجية: تراجع الإنتاج الزراعي إلى 6% وذلك بسبب التقلبات المناخية كما تراجع الإنتاج الصناعي إلى 6.9% بسبب صغر حجم السوق الداخلية .

3- ارتفاع تكاليف الإنتاج.

4- تدهور القدرة التنافسية: كانت القدرة التنافسية ضعيفة وذلك بسبب انخفاض معدلات الادخار ومعدلات الاستثمار ومعدلات النمو .

5- انخفاض الاستثمار: لقد عانى الاقتصاد السوري من ركود خلال النصف الثاني من عقد التسعينيات لأن معدلات الاستثمار استمرت بالانخفاض وقد بلغت نسبة الانخفاض 10%.

6- عجز الموازنة (الفعلي): لقد بلغت موازنة الدولة لعام 1999، 26.44% من الناتج المحلي الإجمالي بينما بلغت النفقات 37.76% .

7- انخفاض مستوى الدخل الفردي: حيث أن 70% من العاملين في القطاع الحكومي لا تغطي أجورهم تكاليف الإنفاق علة المواد الغذائية علماً أن معدل الأجور يعادل 1000 دولار .

8- سوء توزيع الدخل القومي[1]: إن إعادة توزيع الدخل القومي هو الهدف الذي يوجهه سائر السياسات الأخرى وأن يصبح وسطي دخل الفرد إلى 2500دولار بدلاً من 1000 دولار.

ب- **عوامل اجتماعية:** تتمثل في انتشار بعض مظاهر الفساد من رشوة واختلاس واستغلال الوظيفة العامة وتبادل المنافع الخاصة.

مما دفع بالقيادة السياسية إلى تبني مبادرة الإصلاح الإداري في سورية، ومتابعة التوجيه بإعداد وتنفيذ استراتيجية وطنية للإصلاح بناءً على دراسات معمقة وحوارات علمية وجهود تعاونية، تحيط بالواقع والتجارب المختلفة لتستخلص ما هو ملائم لاقتصادنا ومجتمعنا، فتوفرت بالتالي الدفعة السياسية والمقومات المجتمعة الكلية التي تدعم وتؤازر إصلاح نظم إدارة الجهاز الإداري بتمامه.

ثانياً :مراحل الإصلاح الإداري:

المرحلة الأولى: مرحلة الإحساس بالحاجة للإصلاح الإداري في سورية:

لقد تجاوزنا هذه المرحلة بكامل معطياتها، فتفاقم آثار الظواهر المرضية الكلية على أداء الجهاز الإداري، أدى إلى تبني القيادة السياسية بدفعة قوية وحاسمة لمبادرة الإصلاح الإداري كجزء لا يتجزأ من برنامج عملها المتكامل لتقليص الفساد الإداري، وإحداث التغيير والتطوير والتنمية الشاملة.

فأعلنت ضرورة الإصلاح الإداري، وأكدت أهميته بجرأة ووضوح، ودعت إلى التعاون والمشاركة في تنفيذه، من منطلق النظرة الموضوعية للواقع، والاعتراف بجوانب الضعف والقصور، بهدف علاج أسبابها مستقبلاً[1].

---

[1] تقرير البنك الدولي – المعرفة من أجل التنمية – 1998 – 1999.

تقرير وزارة المالية إلى مجلس الشعب عن الموازنة العامة للدولة لعام 1998 – 1999.

وفي سعي حثيث وجاد منها لإخراج العملية من إطار الإجراءات وحدودها، إلى مضمون التطبيق العلمي الإجرائي، أحدثت وزارة الدولة لشؤون التنمية الإدارية، ولجنة الدراسات الاستراتيجية، وأوكلت إليها مهام إعداد استراتيجية وطنية للنهوض بقدرات الجهاز الإداري وإمكانياته، وتخليصه من عجزه في إدارة عملية التنمية، وتحقيق آمال السياسة العامة للدولة في الارتقاء بإشباع حاجات المواطنين إلى مستوى يواكب المستويات العالمية الأخرى.

المرحلة الثانية: مرحلة وضع الأهداف وتصميم الاستراتيجية في سورية:

إن العودة إلى برنامج عمل الدولة، تضعنا أمام غاية استراتيجية للإصلاح الإداري في سورية التي حددتها القيادة السياسية برفع كفاءة أداء الجهاز الإداري، وزيادة فعاليته بتطوير أساليب إدارته ومناهجها، واستخدام الوسائل العلمية للتخطيط وأدواته، بما يتوافق مع متطلبات الواقع والعصر، ويندرج تحت هذه الغاية تحقيق الأهداف الملموسة التالية:

1- رفع كفاءة الكوادر الإدارية والمهنية.
2- إعادة هيكلة الأنظمة الإدارية وتطويرها.
3- تطوير القوانين والتشريعات.
4- تحديث الوسائل والأدوات.
5- تقليص الفساد ومعالجة آثاره.
6- تعميق الدور الرقابي للمجتمع بمختلف مؤسساته وفعاليّاته.

وقد لا يكون هناك خلاف كبير حول أهمية هذه الأهداف بمجملها وضرورة تحقيقها جميعاً، بين رؤية القيادة السياسية ووجهات نظر خبراء الإصلاح وفئات المواطنين. إلا أن الجدل يتجسد أولاً بين رؤية القيادة وبين رؤية بعض الفئات القائمة على العمل ضمن

[1] - خطاب القسم الدستوري لرئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد 2000/7/17.
- مقررات وتوصيات المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي.دمشق 2005
- توصيات اجتماع الجبهة الوطنية التقدمية 2000/12/23.

الجهاز الإداري، والتي تحاول بشكل ما إجهاض عملية الإصلاح حفاظاً على مكتسباتها وامتيازاتها في بقاء الوضع الراهن، وحرصاً منها على عدم الاعتراف بالأخطاء أو السلبيات الموجودة لأنها تمسها وتمس أداءها، وتعني اعترافاً ضمنياً بتقصيرها.

ويتجسد ثانياً: في الحوار حول أي الأهداف أولى بالرعاية؟ فيثور النقاش حول ضرورة البدء بالقضاء على الفساد أولاً، ومن ثم تحديث القوانين، ليتم الانتقال إلى تطوير الكوادر وتطوير الوسائل وتعميق الرقابة المؤسساتية والجماهيرية.

وتظهر آراء أخرى لتحدد البداية بتطوير العنصر البشري وتأهيله، باعتباره الأساس الذي تقوم عليه ولأجله عملية الإصلاح الإداري، فهو الذي يمارس الفساد ويتحمل نتائجه، وهو من سيطبق القوانين ويتفاعل مع نصوصها، وهو من سيستخدم الأدوات ويلتزم بالهياكل ويمارس الرقابة وتمارس عليه، والحقيقة أنه واقع إداري كواقعنا يشوبه الكثير من الإشكاليات، وتعتريه العديد من العقبات والصعوبات في مختلف النواحي والوظائف والعناصر. ومن الصعوبة بمكان أن يتاح لعملية الإصلاح البدء بهدف واستثناء آخر، حتى مرحلياً، بل لا بد من تكامل تحقيق الأهداف التي وضعتها القيادة السياسية بمجملها أفقياً، وتحديد خطوات تنفيذها زمنياً بحيث لا يكون تفاوت المدة بينها بشكل كبير يؤدي إلى إفراغ إيجابيات إصلاحها وتطويرها من محتواها.

ثالثاً :وسائل الإصلاح الإداري في سورية:

وهي مجموعة الأساليب والإجراءات التي يمكن بواسطتها التوصل إلى تحقيق الإصلاح الإداري، وقد اتفق بهذا الموضوع على أن الوسائل الأربع الرئيسة لتنفيذ الإصلاح (السياسية – الإدارية – التشريعية – السلوكية) هي وسائل متكاملة يحتاج أي برنامج إصلاحي لاستخدامها جميعاً في تنفيذه، نظراً لاختلاف مداها وآثارها وفترتها الزمنية.

وسورية في سعيها لتحقيق الإصلاح الإداري لا بد أن تسير في نفس المنحى الذي خطته التجارب الناجحة، وإن كان إيلاء الأهمية للوسيلة السياسية (استخدام العمل السياسي بشكل واسع ومطلق لأجل تنفيذ الإصلاح من خلال عمليات التطهير، وتكوين لجان الرقابة

والتفتيش، وإعادة تنظيم الجهاز الإداري للدولة، وحل التناقضات التي تنشأ بين الأطراف المختلفة[1].

وقد تجلى واضحاً في المرحلة الحالية من خلال محاسبة بعض الشخصيات العامة، وتشكيل لجان متعددة لتقديم الدراسات حول الإصلاح والتطوير والتحديث للاقتصاد السوري وإدارته وأساليب تطويره.

وقد تكون الظروف الموضوعية – المعروضة في وصف الواقع الإداري – واقعاً أساسياً لاتخاذ قرارات مرجعية عليا لدعم منهجية معالجة الظواهر المرضية من قبل الجهاز الإصلاحي، وتوفير الإرادة السياسية لتطوير الجهاز الإداري، وتقليص حدة المقاومة تجاه عملية الإصلاح بتوفير الحماية لها من خلال إصدار مجموعة مراسيم وقوانين وتشريعات تحسم ضرورة الإصلاح، وجدية الدعوة إليه ومتابعته من القيادة السياسية.

رابعاً :مشكلات الإصلاح الإداري في سورية:

بالنظر إلى اتفاق الباحثين والممارسين لعملية الإصلاح الإداري على أن الإصلاح في الدول النامية لا بد أن ينبع – كفكرة ذات جدوى – من إحساس القيادة السياسية بتصورها لنظام الحكم ومساره وأهدافه التي تنوي بلوغها، فتقوم بطرحها كمبدأ سياسي انطلاقاً من قدرتها على تبني الفكرة ونشرها بين المواطنين، باعتبارها بلورة وتعبيراً لأحاسيسهم، وبينما هي تسعى لكسب رضا المواطنين، فإنها تُلزم الجهاز الإداري بالعمل على تحويل الفكرة إلى خطط وبرامج قابلة للتنفيذ من وجهة نظر السلطة السياسية على الأقل[2].

مع بلوغ هذه المرحلة في سورية، حيث يظهر جدياً ويتجلى فعلياً جدية نوايا قيادة الدولة في سورية لتحقيق الإصلاح الإداري، فإن العديد من المشكلات والصعوبات تظهر نتيجة ظروف متعددة منها اقتصادية ومنها اجتماعية، تخلق بيئة تجعل السلطة السياسية تعيش

---

[1] د. عادل حسن: – الإدارة في القطاع الحكومي، دمشق ، دار الجليل، 1995– ص23 –25.

[2] د. علي خضر: – نموذج مقترح لدراسة المشكلة الإدارية في المنشآت الصناعية، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية عدد /2/ 1998.

في صراع غير متكافئ مع الزمن في محاولتها للاستجابة لاحتياجات المواطنين ومتطلباتهم وتطلعاتهم حيث تصطدم ببعض المعوقات التي يعود أصلها إلى:

1- غياب ترجمة الأهداف والآمال السياسية إلى استراتيجية واضحة المعالم لبرنامج إصلاح إداري شامل، يأخذ بكل الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، مما يؤدي إلى إعداد خطط على أسس غير سليمة حيث تكون إما طموحة وعمومية أكثر من اللازم في بعض جوانبها، أو محددة وفردية بدرجة مخلّة في جوانبها الأخرى.

2- قصور الدراسات والبحوث المتأنية الوطنية من قبل ذوي الاختصاص حول نواحي وأساليب التغيير والتطوير، والارتجال في وضع وتبني الخطط والبرامج الإصلاحية من أجل تحقيق مكاسب آنية ومعالجة مؤقتة لردود فعل إزاء مشكلات أو معضلات مرحلية معينة.

3- ضعف الثقة بقدرات وإمكانيات ورغبات الأجهزة العامة بالإصلاح الإداري، ومن ثم مقاومته، أو على الأقل الوقوف على الحياد تجاهه.

4- الاعتماد شبه الكلي على الجهات الخارجية والخبراء الأجانب في التدريب والتأهيل للكوادر والإعداد والتهيئة لعملية الإصلاح الإداري.

5- ارتفاع نسبة الأمية الفعلية (فمحو الأمية لا يعني فقط التمكن من القراءة والكتابة)، بل يعني محو الأمية في مجالات مختلفة منها (ثورة المعلوماتية) وغيرها.

6- قصور التخصص الفني والخبرة الإدارية في اختيار عناصر العمل في جهاز الإصلاح الإداري.

إن هذه المشكلات تدفع إلى القول بضرورة التركيز على جوانب هامة في الإصلاح الإداري أثناء تحديد نهجه والتخطيط له، والتوجه بإعداد استراتيجية وطنية له وفق دراسات معمقة، وحوارات وجهود تعاونية تحيط بالواقع والتجارب المختلفة ليستخلص منها ما هو ملائم لواقعنا ومجتمعنا.

خامساً :المقومات والمكونات العملية للإصلاح الإداري في سورية:

أ- مؤسسيَّة الإصلاح الإداري:

إن المحكّ الأساسي في عمليات الإصلاح الإداري هو القدرة على التواصل والاستمرارية في تنفيذ ما أعده له من خطط وبرامج، وهذا يستوجب بطبيعة الحال وضعاً مؤسسياً تتوفر من خلاله المعلومات والإمكانيات والقدرات لمتابعة الخطط الإصلاحية وبرمجتها، ومن ثم تعديلها في ضوء المتغيرات، وتقويم نتائجها عند اكتمال تنفيذها.

ولذلك فإن جهاز الإصلاح الإداري في سورية لكي يتمكن من أداء مهامه ينبغي أن تتوفر له:

1- وجود المعرفة والخبرات الوطنية ذات الاختصاص العميق، والتي ترفد تخصصها وعلومها بالمعارف والتجارب الأخرى المعاصرة.

2- توفر البيانات والمعلومات من كافة القطاعات والأجهزة في الدولة، بالقدر الذي يمكن هذا الجهاز من إعداد الخطط والبرامج وفق معطيات دقيقة تفصيلية وواقعية، ومتابعة تنفيذها في ضوء تقارير دورية تفصيلية عن سير الأداء، ليتم تغيير وتعديل وإضافة ما يجب، وإعادة التقييم والتقويم المستمرين.

ب- وضع الأولوية لتنمية العنصر البشري:

على الرغم من أن سياسة الدولة في سورية من فجر الحركة التصحيحية تعتمد وتؤكد على حقيقة العناية والرعاية بالعنصر البشري باعتباره أغلى الاستثمارات جميعاً، وبه ولأجله تقوم التنمية، وإن كل الموارد المادية الأخرى، تصبح قليلة ما لم يتوفر العنصر البشري القادر على إدارتها واستغلالها.

على الرغم من هذا فإن سياسات الحكومات المتعاقبة، لم تعكس إيماناً فعلياً بهذه الحقيقة الأساسية في الأسبقية المميزة التي ينبغي أن تكون لتأهيل القوى العاملة بناء على التكامل الواجب بين سياسات التعليم والتدريب والاستخدام (1).

الأمر الذي قاد إلى المفارقة الواضحة بين فائض وندرة العمالة، وفي ضعف التوازن بين التعليم العام والتعليم الفني لغلبة التوجه الأول، فأصبحنا نعايش ندرة في التخصصات المهنية والفنية، بينما تعاني الخدمة العامة في الوقت ذاته من فائض كبير في خريجي الجامعات في الدراسات الإنسانية تضطر الدولة تخفيفاً لعبء البطالة إلى استيعابهم في وظائف لا تتصل بتخصصاتهم في شيء كبير، ويضاف إلى ذلك الترهل الوظيفي في الكوادر القاعدية، الذي يعود إلى اعتبار الوظيفة العامة بديلاً للضمان الاجتماعي يفاد منها أيضاً في تخفيض عبء البطالة، والتي كانت نتاجاً لها تلك البطالة المقنعة – التي نعاني منها – والتي أعاقت الأداء واستترفت الطاقات المادية والفنية.

ج– تنمية العناصر الفنية للإصلاح الإداري من هياكل تنظيمية وقوانين وتشريعات وأساليب وأدوات.

فتكون نقطة البداية إجراء التوصيف الوظيفي الدقيق بناءً على خطط علمية منظمة تعتمد المبادئ الأساسية في تنظيم الوظائف الإدارية.

والاستناد في ذلك إلى نصوص قانونية وتشريعية محددة لا يلبسها التعدد في المواد، والغموض في التفسير مما يدفع لاعتماد النص الحرفي أحياناً والجوهر أحياناً أخرى، ورفد ذلك كله بالوسائل التقنية الحديثة التي تسهل إجراءات العمل وتبسطه.

د– تحديد المواعيد الزمنية لمراحل الإصلاح وخطواته:

قد يشير المدلول اللفظي لعملية الإصلاح على أنها عملية جراحية سريعة تعطي نتائجها خلال فترة قصيرة محدودة من استئصال أسباب المرض، ولكن ضخامة المسؤوليات الملقاة على عاتق هذه العملية والواجبات الموكلة إليها، تؤكد بأن التعمق في مدلولها الموضوعي

---

(1) عبد الفتاح محمد: الأخلاقيات في الإدارة العامة، عمان، مركز أحمد ياسين للنشر والتوزيع، 1995، ص 108– 110.

يوضح أنها جهود متعددة الأبعاد والمقومات، تتأثر بالمتغيرات المختلفة المؤثرة في عمليات النمو والتقدم.

ولذلك فهي ليست عملية من رمية واحدة، بل هي مجموعة مراحل وخطوات متدرجة تحتاج لأزمان لتنفيذها، الأمر الذي يتطلب تحديد هذه المواعيد وجدولتها، ونشر ذلك جهراً وعلناً في الاستراتيجية، كي تتمكن القيادة السياسية التي هي أول من بادر واعتمد هذه العملية من تقييمها مرحلياً ودورياً، وليشعر المواطنون بالثقة والارتياح لعملية غير مفتوحة على الزمن، بل لها حدودها وإن طال عدد شهورها وسنواتها.

بعض المقترحات والتوصيات حول تفعيل عملية الإصلاح الإداري في سورية التي اعتمدها البحث هي كالتالي (1):

إن توفر القرار السياسي في سورية بالإصلاح الإداري قد حقق بلا شك البداية الإيجابية لعملية الإصلاح، التي ينبغي أن تستمر من خلال تنفيذ هذا القرار والاستجابة له بالتطبيق الفعلي والموضوعي لخطواته ومراحله على أساس تجزئة المقومات والمكونات التي يتم ذكرها في الاستراتيجية الوطنية المقترحة إلى التوصيات التالية:

أولاً: تبنّي القيادة السياسية لاستراتيجية محددة واضحة المعالم والأبعاد لبرنامج إصلاح إداري شامل يأخذ بكل الاعتبارات الاجتماعية والاقتصادية للبلاد، ويكون منفصلاً أو مختلفاً مرحلياً على الأقل عن خطة التنمية الإدارية الحالية (من حيث التحديد الواضح لمراحله وأبعاده، وشموله لكافة الجوانب الفنية وغيرها).

ثانياً: الاعتماد على العنصر الوطني والموارد الذاتية – قدر الإمكان – في وضع هذه الاستراتيجية، وإعداد الأفراد والكوادر لتنفيذها وتطبيقها، باعتبارهم الأقدر على التعامل مع المجتمع وقيادة عملية التغيير.

ثالثاً: تبنّي البرامج والمشروعات التي تستطيع جذب التأييد والمساندة في الجهاز الإداري، لأكبر قاعدة ممكنة في المجتمع، وتحقق الصالح العام والغاية المنشودة من الإصلاح.

---

(1) د. ديالا الحاج عارف: الاصلاح الإداري، الفكر والممارسة ، دمشق 2003، دار الرضا، ص 60-70.

رابعاً: العناية باختيار أفراد الجهاز الإصلاحي، الذين يؤيدون دوراً مؤثراً في مبادرات الإصلاح ونطاقه ومساره، ويستأثرون بتقديم الحلول التخصصية.

خامساً: دعم الدور الرقابي للمؤسسات الخارجية على الجهاز الإداري، وأهمها المؤسسة التشريعية من خلال تفعيل عملية الانتخابات الديمقراطية.

سادساً: فتح المجال لمشاركة ديمقراطية قاعدية ذات طابع مؤسسي من قطاعات الجمهور المختلفة في صياغة برامج وخطط الإصلاح، وفي الرقابة على الخدمة المؤداة، وممارسة المنظمات والمؤسسات والأجهزة المختلفة بشأنها.*

سابعاً: تنظيم وضبط مشاركة جماعات المصالح والضغوط المختلفة في صياغة ومتابعة تنفيذ برامج الإصلاح الإداري التي تمس مصالحها، واحتواؤها في الإطار التنظيمي الرسمي، كي لا تبقى تمارس وسائلها في التأثير والاستمالة والضغط السري.

ثامناً: إعادة النظر في طبيعة العلاقة بين العمل السياسي والإدارة، ووضع الحدود للتدخلات بينهما من خلال منح درجة أكبر من الاستقلالية للمؤسسات الاقتصادية.

تاسعاً: تكامل الإصلاح الإداري كحامل للتنمية الشاملة مع الجهود الإصلاحية المجتمعية الأخرى من إصلاح اقتصادي واجتماعي وسياسي.

عاشراً: تركيز جهود الإصلاح الإداري بشكل متوازن على تقليص الفساد (والذي يعدُّ من أهم الظواهر المرضية التي يعاني منها الواقع الإداري في سورية)، وتطوير عناصر العمل الإداري من عنصر بشري، وهياكل تنظيمية وقوانين وتشريعات، ووسائل وأدوات.

إحدى عشر: الاهتمام بالعنصر البشري من خلال:

أ- إصلاح نظام الرواتب والأجور والتعويضات للقضاء على مفارقات الأجور والأسعار، وربط الحوافز بأسلوب موضوعي لتقييم الأداء.

* مرجع د. ديالا الحج عارف: الإصلاح الإداري الفكر والممارسة، دمشق 2003 – دار الرضا

ب- رسم سياسة الاختيار والتعيين على أسس موضوعية لاجتذاب أكفأ العناصر وتحقيق تكافؤ الفرص.

ج- العمل على تحقيق الاستيعاب الكامل لفائض القوى البشرية، والقضاء على البطالة الظاهرة والمقنعة، بإعادة توزيع العاملين في الجهاز الإداري بشكل متوازن يقضي على التضخم والنقص.

د- تحقيق التوزيع الجغرافي الأمثل للقوى العاملة، بخاصة بالنسبة للأفراد الذين يدخلون سوق العمل لأول مرة، لمواجهة احتياجات المشروعات الإنمائية في المناطق النائية، مع تطبيق نظام حوافز خاص بهذه المناطق.

هـ تعميم ثقافة الإصلاح الإداري- والاقتصادي لخلق عنصر بشري مؤمن مدافع عن العمليات الإصلاحية.

المبحث الثاني

إصلاح القطاع العام

بعد مضي عدة سنوات على إطلاق عملية إصلاح القطاع العام الاقتصادي، التي بدأت تحت عنوان (تجربة الإدارة بالأهداف)، وطبقت على نطاق ضيق، على شركات مؤسسة نسيجية إضافة إلى شركتي الزجاج والصناعات الدوائية، فإن تفحص هذه التجربة يجعلنا نستنتج ما يلي[1]:

♦ أعطت التجربة نتائج جيدة ولكن محدودة.

♦ النتائج المحدودة كانت بسبب تواضع التجربة ومحدوديتها وحفاظها على نفس الأنظمة المركزية البيروقراطية، مع تحرير بسيط من بعض القيود، وعدم حلها للمشاكل الإنتاجية والتسويقية والمالية والإدارية التي تعاني منها الشركات.

♦ النتائج الجيدة – رغم محدوديتها – تثبت قابلية هذا القطاع للإصلاح.

♦ التجربة خلقت بداية لمناخ عمل أفضل من الشركات المشمولة، وخلقت حواراً واسعاً على المستوى الوطني حول هذه المسألة الهامة.

♦ شكلت التجربة بداية تحول في التفكير الإداري الحكومي، من المركزية الصارمة المقدسة للنصوص، إلى الديناميكية المرنة المقدسة للأهداف والنتائج.

♦ التجربة بوضعها الحالي لا تشكل أساساً جيداً لإصلاح القطاع العام على النحو المطلوب الذي يجعله قادراً على المنافسة في سوق مفتوحة، ويحوله من عبءٍ على موازنة الدولة والاقتصاد الوطني إلى داعم لهما.

♦ وجود القطاع العام الاقتصادي ضرورة اقتصادية واجتماعية وسياسية، فهو مازال وسيبقى يمتلك دوراً هاماً نسبياً، ولا يمكن تجنب مواجهة إصلاح إدارته، وواقع القطاع العام في سورية مازال صعباً ويحتاج بإلحاح إلى إصلاح شامل.

♦ هذا يؤكد ضرورة بدء عملية شاملة واسعة وجذرية لإصلاح القطاع العام الاقتصادي وفق أسس جديدة.

---

(1) سمير سعيفان: قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية دمشق ،دار الرضا للنشر، 2003 ص 181 – 190.

المطلب الأول

الصعوبات التي يتعرض لها القطاع العام

تتحدد المهمة الجديدة المطروحة هنا بإصلاح القطاع العام وتطويره معاً، وبالتالي فإن مسألة الإصلاح هذه تؤخذ هنا بمفهوم ديناميكي فيصبح الإصلاح موجهاً نحو تفعيل هذا القطاع وتطويره، وليس محدداً بترشيده ضمن دوره الحالي وعلى ما يعتريه من ثغرات وعوائق، وبالتالي فإن الهدف هنا هو تحديد صورة القطاع العام الاقتصادي المقبلة، أي الصورة التي ستترتب على تطويره إما بتوسع بعض فروعه توسُّعاً أفقياً، أو بتعميق تكامله الرأسي (أي العمودي) أي بإدخال مراحل جديدة من المعالجة الصناعية إلى القطاع[1].

يترتب على ما تقدم وجوب وضع تصور تقني (تكنولوجي) وصناعي وإنتاجي وتسويقي للقطاع، بما يكفل رفع إنتاجيته وتحسين منتجاته وتطوير خصائصه ومزاياه التقنية (التكنولوجية)، وبعبارة أخرى يحتاج القطاع العام إلى:

♦ تحديد الفروع الصناعية التي ينبغي تحديثها.

♦ الفروع الصناعية التي ينبغي إدخالها في البنية الصناعية والاقتصادية، من الصناعات غير المتوفرة بعد.

♦ تحديد الاستثمارات الجديدة والمهارات المطلوبة لذلك.

يتصف واقع الاقتصاد الصناعي الحالي بمشاكل بنيوية وأدائية داخل مؤسساته وشركاته تتمثل بـــ:

أ-تقادم في التقانات وانعكاساتها عليه.

---

[1] د. غسان قلعاوي - : - القطاع العام إلى أين... ؟ خواطر حول تخصيص القطاع العام. دمـــشق، دار المكـــتبي- 1998، ص 5 - 8.

ب- قصور في الكفاءات البشرية المطلوبة.

ت- قصور في كفاءات الإنتاج والتنظيم والتسويق داخل هذه المؤسسات والشركات.

ت- عدم توفر التكامل الرأسي بين الصناعات المعنية أو قصور في الإدارات المالية وضعف الطاقة التصحيحية وغيرها.

لكن مشاكل القطاع العام الداخلية الاقتصادية لا تكفي وحدها لتفسير أوضاعه، مثال ذلك: أن وزارة المالية تتدخل بصورة مباشرة أو عبر مؤسسات تابعة لها - كصندوق الدين العام والإدارة الضريبية - فتؤثر تأثيراً بالغاً في أدائه الاقتصادي والتجاري والتصديري، والخلط بين المشاكل الداخلية والذاتية للقطاع العام الاقتصادي من جهة، وبين مشاكل أخرى من جهة أخرى، غالباً ما تكون بالغة الأهمية، كما تنبع من الالتباس بين مشاكل الأداء وعواملها التنظيمية الداخلية وبين مشاكل العلاقات الملتبسة وغير الرشيدة بين الوزارات صاحبة الوصاية (الصناعة، الاقتصاد، التموين، الزراعة) وبين الجهات الأخرى التي تشكل البيئة الاقتصادية المباشرة وخاصة منها وزارة المالية وصندوق الدين العام وإدارة الضرائب.

استناداً إلى ما تقدم يتحدد مستقبل القطاع العام الاقتصادي في ضوء المشروع الراهن بتطوير القطاع لتجاوز اختناقاته التصحيحية والبنيوية والتسويقية، وذلك بالتلازم مع إصلاحه سواء من حيث تغيير إدارته الاقتصادية الإنتاجية منها والتسويقية وتطويرها وتأكيد استقلالها ومسؤوليتها معاً.

الفساد في القطاع العام :

يعتبر الفساد من أكبر المشكلات التي يعاني منها القطاع العام ولا أقصد بالفساد فقط مبالغ الخسائر التي يسببها بل الأخطر هو تعطيل قدرة أجهزة الدولة والمجتمع عن القيام بأعمالها ووظائفها على النحو المطلوب والتخريب الذي يسببه في النفوس وقتل الروح الوطنية وقدرتها على الإنتاج في مختلف الميادين.

الآثار الاقتصادية والاجتماعية للفساد:

تعاني سورية كغيرها من دول العالم الثالث والمتحول من الآثار السلبية للفساد منذ ثمانينيات القرن الماضي، وقد ترتب على تنامي هذه الظاهرة آثاراً سلبية على مجمل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وهي آثار تتبدى وتظهر نتائجها وانعكاساتها غير المواتية على المدى المتوسط، ويمكن تسجيل ورصد الآثار التالية [1]:

1- يؤثر الفساد على أداء القطاعات الاقتصادية، ويخلق أبعاداً اجتماعية لا يستهان بها، وقد أظهرت الأبحاث في هذا المجال أنه يضعف النمو الاقتصادي، حيث يؤثر على استقرار وملائمة مناخ الاستثمار ويزيد من تكلفة المشاريع، ويهدد نقل التقنية ويصعّب الأثر الإيجابي لحوافز الاستثمار بالنسبة للمشاريع المحلية والأجنبية، وخاصة عندما تطلب الرشاوى من أصحاب المشاريع لتسهيل قبول مشاريعهم، أو يطلب الموظفون المرتشون نصيباً من عائد الاستثمار، وفي هذا الصدد يعتبر الفساد ضريبة ذات طبيعة ضارة، وبشكل خاص معيقة للاستثمار، ويزيد من حدة المشكلة الطبيعة السرية للرشوة وعدم التأكد مما إذا كان الموظفون الذين يتقاضون الرشوة سينفذون دورهم في الصفقة أم لا، ومع ازدياد الفساد يقوم المستثمرون بإضافة المدفوعات الناجمة عن الرشاوى والعمولات إلى التكليف مما يرفع التكلفة الاجتماعية للمشروعات، ويخفض العائد على الاستثمار.

2- يؤدي الفساد إلى إضعاف جودة البنية الأساسية والخدمات العامة، ويدفع ذوي النفوس الضعيفة للسعي إلى الربح غير المشروع عن طريق الرشاوى بدلاً من المشاركة في الأنشطة الإنتاجية، ويحد من قدرة الدولة على زيادة الإيرادات، ويفضي إلى معدلات ضريبية متزايدة تجبى من عدد متناقص من دافعي الضرائب، ويقلل ذلك بدوره من توفير الخدمات العامة الأساسية، كما يضعف من شرعية الدولة وسلطتها.

3- إضافة إلى ذلك يقوم الفساد بتغيير تركيبة عناصر الإنفاق الحكومي، ويلاحظ أن الأجهزة الحكومية التي ينتشر فيها الفساد تنفق أقل الخدمات الأساسية على التعليم والصحة، وتتجه إلى الإنفاق بشكل أكبر على مجالات الاستثمار المفتوحة للرشوة.

([1]) د. دريد درغام: الآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد الإداري، دمشق، مجلة جمعية العلوم الاقتصادية السورية، العدد /116/ 1999.

4- ترفع الرشوة من تكاليف الصفقات وعدم الثقة في الاقتصاد.

5- يضعف الفساد من شرعية الدولة، ويمهد لحدوث اضطرابات وقلاقل تتهدد الأمن والاستقرار السياسي، كما حدث في أندونيسيا، نيجيريا، الأرجنتين والبيرو وغيرها من الدول.

6- يؤثر الفساد على روح المبادرة والابتكار ويضعف الجهود لإقامة مشاريع استثمارية جديدة.

7- تنطوي الرشوة على ظلم، إذ أنها تفرض ضريبة تنازلية تكون ثقيلة الأثر بشكل خاص على التجارة والأنشطة الخدمية التي تضطلع بها المنشآت الصغيرة.

8- يقود الفساد إلى التشكيك في فعالية القانون، وفي الثقة والأمانة إلى جانب تهديده للمصلحة العامة من خلال إسهامه في خلق نسق قيمي تعكسه مجموعة العناصر الفاسدة، وهو ما يؤدي إلى ترسيخ مجموعة من السلوكيات السلبية.

9- وعلى صعيد آخر يؤثر الفساد على كل من العدالة التوزيعية والفعالية الاقتصادية، نظراً لارتباطه بإعادة توزيع أو تخصيص بعض السلع والخدمات، حيث يسهم الفساد في إعادة تخصيص الثروات لصالح الأكثر قوة ممن يحتكرون السلطة.

10- تتبدى أهم مخاطر الفساد في تغييرها للحوافز والدوافع السلوكية، بحيث يسود نوع من الأنشطة غير الإنتاجية الساعية إلى الربح السريع إلى جانب من الطاقات الإنتاجية المحتملة من خلال جهود ملاحقة ومتابعة الفساد التي تستأثر بجانب كبير من الموارد.

11- يزيد الفساد من سلطة الأثرياء، ويؤثر سلباً على الشريحة الفقيرة من المجتمع ويزيد من نسبة المهمشين سياسياً واقتصادياً ويوسع الفجوة بين الطبقات.

المشكلة الإدارية :تتمثل بوجود الروتين والبيروقراطية وعدم القدرة على اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب وتعدد جهات الوصاية على المؤسسة الواحدة.

المشكلة التخطيطية :تتمثل في عدم المرونة في خطط التنمية الاقتصادية .

المشكلة الفنية :تتمثل بقدم الآلات التي استهلكت عبر الزمن .

مشكلة العمالة :وتتمثل بعدم صدور تشريعات وقوانين لاستثمار الطاقة البشرية بالشكل الأمثل .

مشكلة العجز البيروقراطي وإصلاح القطاع العام:

إن إدارة الأجهزة الحكومية القائمة للقطاع العام ليست مؤهلة لممارسة مسؤولية من هذا النوع، تمكنها من إدارة ملكية الدولة بشكل اقتصادي، ومع مرور الزمن ترك لدينا في مجال إدارة ملكية الدولة عدد من القواعد غير السليمة القائمة على مبدأ الوصاية الشاملة للمالك أو من يمثله من جهات سياسية وتنظيمية على الإدارة[1]، بدءاً من التخطيط وانتهاء بالجوانب التفصيلية للعملية الإدارية. والمتفحص لآلية العمل الإداري لدينا يجد أن أهم أدواتها من أنظمة وتشريعات ورقابة وتفتيش وسياسة مالية وما شابه تؤكد مبدأ الوصاية؛ وكان من نتائج ذلك: تعدد الجهات التي تعتبر نفسها بحكم الواقع وصية على عمل القطاع العام دون أن تكون مسئولة عما يحقق من نتائج بحيث أصبحت الصلاحية تمارس بشكل جماعي، ومن جهات متعددة، أما المسؤولية فمحدودة وأحياناً فردية تتحملها في الغالب الحلقة الأضعف في الجهاز الإداري، وقد أدى ذلك إلى خلل في المعادلة الضرورية لتطوير كفاءة الاقتصادي في القطاع العام، ألا وهي معادلة التوازن بين الصلاحية والمسؤولية.

إن خلل التوازن هذا الذي تعيشه إدارة القطاع العام أفرز العديد من النتائج أهمها:

1- الهروب من تحمل المسؤولية بحيث أصبح تجيير المسؤولية هو القاعدة، والتصدي لها هو الاستثناء.

2- البحث عن الحماية في النصوص والتعليمات الإدارية ولدى الجهات المعنية بالمساءلة، مما عقد الإجراءات الإدارية وأسهم بشكل كبير في انتشار وتعميم الروتين وتسلط الأسلوب البيروقراطي على العمل ودفع بالكثير من شاغلي المواقع الإدارية لممارسة الولاء الشخصي للمستويات الإدارية الأعلى، وبطبيعة الحال كل ذلك على حساب العمل والإنتاج.

إن البيروقراطية من أهم المشاكل التي تواجه الإصلاح. إن الإدارة البيروقراطية تتميز بضعف المرونة والسرعة في اتخاذ القرارات.

---

[1] د. ناصر عبيد الناصر: سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكييف الهيكلي (حالة مصر العربية) دمشق، منشورات اتحاد الكتاب العرب، 2001، ص 79-103.

القطاع العام في سورية (الواقع والصعوبات):

يسهم القطاع العام بشكل فاعل في الإنتاج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني، فهو يلعب دوراً هاماً، وتؤثر أوضاعه بقوة، سلباً أو إيجاباً على الاقتصاد الوطني.
حيث يسيطر القطاع العام على إنتاج وتوزيع مياه الشرب والكهرباء حيث أنتج ووزع عام 2000 [1]:

أ – مياه الشرب 985 مليون م3

ب– الكهرباء تنتج وتوزع نحو 24 مليار ك.و.س

ويسيطر على الصناعة الاستخراجية 100% نفط ((بمشاركة قطاع خاص أجنبي)) فوسفات، رخام، أسمدة حديد ويسيطر على صناعة الغزل ويساهم مساهمة كبيرة في صناعة المنسوجات ويسيطر على النقل الجوي وسكك الحديد والمرافئ 100 % ويسيطر على المال والمصارف والتأمين ولضمان ويسيطر على مختلف أنواع الصناعات الهندسية والكيميائية والمعدنية ويساهم مساهمة كبيرة في التجارة الخارجية 25% من الواردات 83% من الصادرات وبلغت موازنة عام 2000 نحو 7.2 مليار ليرة سورية.

يتطلب إصلاح القطاع العام[2]:

♦ تطبيق مبدأ الاستقلال الإداري والمالي لجهات القطاع العام وحصر علاقتها بوزارة المالية بجانب الضرائب كما هو الحال مع القطاعات الأخرى – خاص، مشترك، تعاوني .

♦ تصحيح رؤوس أموال هذه المؤسسات وتسديدها بالكامل.

♦ إجراء تقاصّ شامل للتشابكات المالية وإجراء تقاصّ في غرفة تقاصّ لدى وزارة المالية، التي تقوم بمعالجة مثل هذه التشابكات.

♦ إلزام جميع جهات الدولة والقطاع العام بالتعامل التجاري فيما بينها على قاعدة التسديد الفوري أو الدفع وفق الأصول التجارية.

♦ تحويل الأموال التي تقرر الدولة استثمارها في الاقتصاد الوطني سنوياً إلى هيئة الاستثمار.

([1]) د. حسين القاضي: الاصلاح الاقتصادي في سورية، إلى أين، دار الرضا، دمشق 2002.

[2] سمير سعيفان : قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية، دمشق، دار الرضا، 2003، ص 15 – 17.

إن مسألة إصلاح القطاع العام بالنسبة للبعض خيار عبثي، باعتباره عديم الكفاءة بطبيعته، في حين يرى آخرون أنه من الأفضل المحافظة على القطاع العام وإصلاحه، نظراً لأن الكفاءة ليست مقصورة على القطاع الخاص، لكن لا بد من عرض المبررات لأنصار المحافظة على القطاع العام(1).

يرى أنصار القطاع العام أن من الضروري الحفاظ عليه وذلك للأسباب التالية:

1- الضرورة السياسية: من أجل إعادة توزيع السلطة والثروة، وكسر سيطرة رأس المال الخاص على الحكم، وخلق ظروف أفضل للمشاركة الشعبية.

2- الضرورة الاجتماعية: لتحقيق عدالة توزيع الدخل والثروة، فضلاً عن أن القطاع العام يلتزم بسياسية الدولة فيما يتعلق بالأجور والتأمينات وظروف العمل والأسعار وهوامش الربح والضرائب.

3- الضرورة الاقتصادية: لقيادة التنمية وتوفير شرط مهم لفعالية التخطيط ورفع معدل التراكم الرأسمالي، وتنفيذ مشروعات لا يقدر القطاع الخاص على تنفيذها رغم ضرورتها التنموية، لضخامة حجمها لاعتبارات تقنية، وبالتالي ضخامة التمويل اللازم وانخفاض هامش الربح وارتفاع المخاطرة، فالقطاع الخاص عائلي ويتجه للنقل وصغير الحجم، وهو في الظروف الحالية غير قادر على قيادة عملية التنمية والقيام بدور تطويري فاعل في مجال التقنيات الحديثة والاتجاهات الصناعية المعاصرة.

4- الضرورة الوطنية: للمساعدة على التخلص من التبعية وإقامة أسس اقتصاد ديناميكي مستقل قادر على النمو المتواصل بقواه الذاتية.

5- الضرورة المستقبلية: لمواجهة أزمات الموارد والنهوض بالبحث العلمي والتقاني، حيث تواجه البلاد مهام جسيمة لتطوير العلم والتقنية وتجديد الصناعة وتحديثها واستحداث صناعات جديدة تقوم على تقانة المعلومات الحيوية ومنتجات الثورة العلمية والتقانية.

---

(1) د. إسماعيل عبد الله صبري، — تنظيم القطاع العام ، 2001 : الأسس النظرية وأهم القضايا التطبيقية، حمــص ، دار المعارف.

إن هذه المبررات ليست مطلقة، وهي قابلة للمناقشة سواء من الناحية النظرية أو من ناحية التجارب الواقعية حيث تشير التجارب إلى أن الدول التي اعتمدت على القطاع الخاص كان إنجازها في أغلب المجالات أفضل نسبياً من التي اعتمدت القطاع العام، دون تجاهل أن الاعتماد على القطاع العام حقق بعض النجاحات ولو لفترات محدودة.

تتحدد استراتيجية إعادة هيكل القطاع العام بالعناصر التالية:

♦ تقوم الاستراتيجية على مبادئ الإصلاح والتجديد والتطوير والتوسع، شاملة مؤسسات القطاع العام وشركاته الصناعية والخدمية في سائر وزارات الدولة.

♦ يقترن إصلاح القطاع العام الاقتصادي وتطويره وتوسيعه بإصلاح الإدارة فيه وفي قطاع الخدمات.

♦ يتم تطوير الهياكل الإنتاجية والإدارية في القطاع العام الصناعي والخدمي وفق أسس جديدة شاملة لمبادئ الاستقلال الإداري والمالي والشفافية والمحاسبة.

♦ المفاضلة بين خيارين فيما يتعلق بالجهات الوصائية المشرفة على شركات القطاع العام ومؤسساته:

أ- يتحدد الخيار الأول بالابتعاد عن الوصاية الحالية على شركات القطاع العام ومؤسساته من جانب وزارات الصناعة والاقتصاد والتجارة الخارجية والتموين والتجارة الداخلية والمالية.

ب- إخضاع هذه الشركات والمؤسسات إلى هيئة الاستثمار الحكومي المقترح إنشاؤها، وذلك في إطار إعادة هيكلة القطاع العام الاقتصادي وتطويره وتفعيله.

♦ تحويل شركات القطاع العام إلى شركات مساهمة حكومية تملكها الدولة عبر هيئة استثمار أو مصرف حكومي، وبيع جزء من الأسهم لشركات وجهات حكومية أخرى لتستثمر فيها، مثل المصارف وصندوق توفير البريد ومؤسسات التأمين والضمان وغيرها، أو شركات حكومية تنتج سلعاً أو خدمات ذات العلاقة بنشاط الشركات موضوع التحويل

إلى شركة مساهمة حكومية، ويتشكل مجلس الإدارة في هذه الحالات من ممثلي هذه الجهات الحكومية وتكون لهم أصواتها في مجلس الإدارة تعادل نسب مساهمتهم

♦ يجري تطوير أنظمة الإدارة الاقتصادية والتوصيف الوظيفي لسائر الوظائف في القطاع العام الصناعي والخدمي، بما يكفل تعزيز المبادرة الذاتية وتحديد المسؤولية وتقويم الأداء ومبدأ المكافأة والجزاء وفقاً للنتائج المحققة، مع ضمان حقوق العاملين في الاحتكام إلى الجهات المعنية ذات الصلاحية.

يشترط نجاح الإصلاح المقترح للقطاع العام الاقتصادي إصلاحاً للمناخ العام الذي تنشط فيه، وهذا يستلزم الإصلاحات التالية:

♦ إصلاحاً إدارياً شاملاً ليكون رديفاً للإصلاح الاقتصادي في القطاع العام.

♦ وضع استراتيجية طويلة المدى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، تحدد التوجهات العامة والأهداف والوسائل وترسم أدوار القطاعات، وتقسم إلى مراحل رئيسية.

♦ رسم مشهد التعددية الاقتصادية وتحديد السياسات والترتيبات المالية والمصرفية والنقدية والسعرية بما يضمن الالتزام الفعلي بمبادئ التعددية وغاياتها الاقتصادية والاجتماعية[1].

♦ تطبيق آلية إدارية متقاربة بين القطاعات الثلاثة العام والخاص والمشترك.

♦ دعم مختلف أشكال الملكية الخاصة الجماعية مثل: الشركات المساهمة غير الاحتكارية والجمعيات التعاونية والحرفية والشركات المملوكة بالتساوي وملكية النقابات العمالية والمهنية وغيرها، وذلك من أجل ضمان توسيع قاعدة الملكية وتوسيع جمهور المنتفعين من سياسات تحفيز القطاع الخاص وخلق أوسع مصلحة في التنمية والتوزيع، وتقليص استقطاب الثروة وتعزيز الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي.

♦ إصلاحاً مالياً ونقدياً ومصرفياً، يضمن تطوير الأنظمة المالية السائدة لتجاري المستويات الحديثة، والانتقال إلى نظام نقد قابل للتداول الحر مع فرض قيود حكومية مناسبة، وتطوير نظم عمليات المصارف، وتأهيل كوادرها على النحو الذي يرفع أداءها

---

(1) سعيد النجار :، نحو استراتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي– لقاهرة، دار الشروق، ا 1991، ص38 – 41.

ونوعية ومستوى خدماتها وأدوارها الاقتصادية إلى المستويات الحديثة، وعلى النحو المناسب لدعم النشاط الاقتصادي.

♦ إصلاحاً جمركياً يتضمن خفض معدلات الرسوم الجمركية، وتوحيد سعر الدولار الجمركي وفقاً لسعره الحقيقي في السوق، مع معالجة انعكاسات الإصلاح الضريبي على الأسعار وعلى مستويات المعيشة بالطرق المناسبة، مع مكافحة صارمة للتهرب الجمركي، ورفع كفاءة الجهاز الجمركي ونزاهته.

♦ إدراج القطاع العام ضمن مناخ الاستثمار، وتمكينه من الاستفادة من قوانينه أسوة بالقطاع الخاص.

♦ إصلاحاً تشريعياً لتحديث مختلف التشريعات الاقتصادية والإدارية، وضمان مسايرتها للتطورات الاقتصادية والاجتماعية، واتسامها بالوضوح والشفافية، وتبسيط إجراءات التقاضي، ورفع كفاءة الجهاز القضائي ونزاهته.

♦ وضع سياسة ثابتة لمعالجة الفساد عبر دراسة وتحديد أسبابه وآليات تشكله وأشكال عمله وأطرافه، ووضع سياسة حازمة علمية لمكافحته، والتركيز على مكافحة الفساد الكبير وإزالة أسباب الفساد الصغير، مثل عجز الأجور والرواتب الحالية عن تأمين مستوى معيشي مقبول، وإزالة العوامل المساعدة على الفساد عموماً مثل قدم القوانين وعدم وضوحها وضعف سيادة القانون، واحترام النظام العام وضعف الشفافية وضعف دور الرقابة،

♦ رسم الدور الاقتصادي للقطاع العام في المرحلة المقبلة، وتحديد قطاعات نشاطه وأشكالها، وعلاقاته بالقطاعات الأخرى – خاص وتعاوني ومشترك – ورسم أوضح لمشهد التعددية الاقتصادية، وتكامل أدوار القطاع العام مع أدوار القطاعات الأخرى، ضمن خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

♦ وضع استراتيجية لزراعة القطن وتصنيعه وتسويق المنتجات.

♦ إعادة هيكلة إدارة القطاع العام باتجاه خفض المركزية وتعزيز الاستقلال الإداري والمالي للشركات، ومنحها المرونة الكافية للعمل في سوق تنافسية.

♦ تحويل شركات القطاع العام إلى شركات مساهمة حكومية.

♦ إنشاء هيئة استثمار حكومية تشرف على استثمارات القطاع العام عبر مصرف استثمار حكومي (بنك تنمية).

♦ تطوير القدرات التكنولوجية والإنتاجية للقطاع العام وفق خطة شاملة توضع أولوياتها على نحو مدروس، بما يحقق رفع قدرة القطاع على إنتاج منتجات قابلة للتسويق من

حيث النوع والسعر، سواء كانت المنتجات الموجهة نحو السوق الداخلية أو تلك الموجهة نحو أسواق التصدير[1].

♦ معالجة المشاكل المزمنة للقطاع العام، مثل نقص رأس المال والتشابكات المالية والضرائب غير العادلة والبطالة المقنعة وتحميل الإنتاج بتكاليف لا علاقة لها بالعملية الإنتاجية

♦ تعزيز الإصلاح الاقتصادي بإصلاح إداري ومالي ونقدي وضريبي ومصرفي وجمركي وتشريعي.

هل يعني إصلاح القطاع العام أن تقوم الدولة على نحو آلي، بتطبيق النظام الجديد على جميع شركاتها وتمنحها كل ما تحتاجه لإصلاح أوضاعها ؟

الأمر ليس على هذا النحو أبداً، فأوضاع الشركات العامة شديدة التنوع بين جيدة ومتوسطة وسيئة وسيئة جداً، وبينما يملك بعضها فرص النجاح، فإن بعضها الآخر لا يستحق أن يوظف فيه أي مبلغ صغيراً كان أم كبيراً، ومصيرها التصفية[2].

إن تحديد مصير الشركات العامة يجب أن يتم بناؤه على دراسة جيدة يقوم بها فريق من المختصين من فنيين وماليين، وتقسم هذه الدراسة إلى قسمين:

1- دراسة تشخيصية: تمثل جرداً واقعياً لأوضاع الشركة، تشمل أوضاع مبانيها وخطوط إنتاجها ومرافق خدماتها السلعية ومخازينها وأوضاع قوة عملها وأوضاعها المالية ورأسمالها ومديونيتها (مدينة ودائنة) وإنتاجها وقابليته للمنافسة وأرباحها وخسائرها وغيره، معززة بالشرح والأرقام معاً.

[1] سمير سعيفان : — إصلاح القطاع العام يتوقف على القدرة على التنفيذ... مناقشة لمستلزمات نجاح النظـــام الإداري الجديد المقترح للقطاع العام، مجلة العلوم الاقتصادية، ص30-31.

[2] تقرير التنمية البشرية لعام 2005، برنامج الأمم المتحدة.

2- دراسة جدوى اقتصادية: تعد وفق الأسس المتعارف عليها علمياً، تحدد نقاط قوة الشركة وضعفها بحسب قطاع إنتاجها وتحدد الفرص التي تملكها والتحديات التي تواجهها، وببساطة يجب أن تجيب الأسئلة على السؤال الجوهري فيها وهو: هل الاستثمار في هذه الصناعة مجدٍ أم لا ؟ والى أي حدود، وما هي التوقعات خلال السنوات العشر المقبلة لهذه الصناعة عموماً ولهذه الشركة تحديداً.

وعلى ضوء هذه الدراسة يتخذ القرار المناسب، وإجراء مثل هذه الدراسة بقسميها ليس بالأمر السهل، ولا يستطيع كل من يعرف القراءة والكتابة إعداد مثلها، فهي تتطلب خبرة كبير في مجال الدراسات عموماً وفي القطاع الاقتصادي تحديداً.

إن صعوبة إجراء مثل هذه الدراسة يكمن في خلاصتها التي إما أن توصي بالاستثمار في هذه الصناعة وكيف، أو توصي بتصنيعها، ويجب أن تقوم الدراسة على تحليل عميق لواقع القطاع أو الصناعة التي تنتمي لها الشركة وتحليل المزايا النسبية والتنافسية التي تملكها اليوم أو ستملكها في المستقبل، وما هي التهديدات الناجمة عن منافسة القطاع الخاص المحلي أو العربي، وهل ستستطيع هذه الشركة بالتحديد الاستمرار في العمل بكفاءة وتحقيق الأرباح.

وإذا كنا نقدر أنّ الجواب - نعم - بالنسبة لشركة الاسمنت أو لشركة غزل قطنية، فقد يكون بالنسبة لشركة الكبريت أو كونسروة درعا أو شركة وسيم لإنتاج الملبوسات غير واضح، أو قد يكون واضحاً ولكن بالسلب، وفي كل الأحوال الجواب يجب أن يكون معللاً بدراسة جيدة لأن هذا الجواب سيكون أساساً لقرارات تكلف الاقتصاد الوطني الكثير، لذا يجب أن تتخذ بعناية فائقة[1].

فالدولة أولاً ليس لديها الإمكانيات لتغطية جميع القطاعات، فمواردها محدودة ويجب أن تستثمر هذه الموارد على نحو مجدٍ للدولة وللاقتصاد الوطني وللمجتمع عموماً، فبحسب طبيعة القطاعات وبحسب المزاحمة فيها فإن قطاع الدولة قد يملك مقومات نجاح في بعضها أكثر من بعضها الآخر، ومن الواضح أن الدولة لا تملك أية مقومات في بعض القطاعات.

---

[1] توماس سانش : الاقتصاد السياسي للتخلف ، ترجمة فالح عبد الجبار، الجزء الثاني، بيروت، دار الفارابي 1997 ص 20 - 22

مثلاً نعتقد أن فرصة نجاح الدولة هي أضعف في قطاع الصناعات المرتبطة بالاستهلاك المباشر وبالموضة وبالأذواق، بينما هي أفضل في صناعات الاسمنت والسماد وتكرير النفط وإنتاج الكهرباء والغزول القطنية وما شابهها، وهذا تقدير عام يجب أن يتم تقرير الأفضليات بدراسة جدوى كلية، ومثل هذه الدراسة الكلية لتحديد أفضليات الاستثمار الحكومي يجب أن تتم بالتنسيق مع الخطة الاقتصادية العامة للدولة التي تلخص أدوار ومساهمات مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني (عام وخاص ومشترك وتعاوني).

إن الاستثمارات المطلوبة لإصلاح شركات القطاع العام تحتاج إلى مبالغ كبيرة جداً، خاصة أن الاستثمار الحكومي في الشركات العامة بقي في حالة تراجع في قيمه الفعلية لسنوات طويلة، مما جعل أوضاعها الإنتاجية والمالية صعبة جداً، فخطوط إنتاجها أصبحت في معظمها قديمة جداً، وتتطلب استثمارات كبيرة لتحديثها، ورؤوس أموالها غير كافية في معظمها، وتتراكم ديون كبيرة لها وعلى بعضها بسبب عدم تعويض كامل خسائرها سواء كانت خسائر فعلية ناجمة عن قصور نشاطها أم عن عدم السعي الجدي لحل مشاكلها وتحميلها الكثير من الأعباء الإضافية التي لا علاقة لها بنشاطها وأعبائها، أو كانت بسبب سياسات التسعير الإداري الحكومي وعدم تعويض الشركات لهذه الخسائر على نحو كامل وفي حينها، وبعضها ناجم عن تأخر بعض الجهات الحكومية في تسديد قيمة ما تستجره من سلع وخدمات من هذه الشركات، وقد خلقت هذه الأوضاع تشابكات مالية معقدة بين الشركات والمصارف والجهات الحكومية ووزارة المالية، وقد قصرت وزارة المالية في معالجة هذه الأوضاع على النحو الصحيح، ولا يمكن للشركات أن تستمر في مثل هذه الأوضاع مما يتطلب حلها على النحو الصحيح العاجل، علماً أن الحل الصحيح يتوقف على القدرة على تأمين التمويل اللازم، كما يتوقف على القدرة على التنفيذ، وهنا بعض القواعد العامة لمعالجة هذا الأمر [1]:

♦ يجب أن تقوم وزارة المالية بعملية تقليص شاملة لجميع الديون المتراكمة بين الشركات والمصارف والجهات العامة الأخرى، بحيث تتحمل الوزارة جميع المتراكم من هذه

---

[1] سمير سعيفان، قضايا الإصلاح الاقتصادي في سوريا، دمشق 2002، دار الرضا.

الديون بطرفيها المدين والدائن، دون الديون القابلة للتسديد في الأمد القصير، والتي تنجم عادة عن العمليات التجارية الاعتيادية.

♦ أن تعد جدول إجمالي مستمد من الدراسات التشخيصية ودراسات جدوى كل شركة والدراسات الكلية لأولويات الاستثمار، وذلك من أجل تحديد الاحتياجات الإجمالية لشركات القطاع العام للتمويل والاستثمار، سواء كان بالعملة المحلية أم بالعملات الصعبة،

♦ لقيام الشركات بنشاطها العادي على نحو سليم وفق أوضاعها الحالية، أو كان لتجديد خطوط إنتاجها أو لتوسعاتها أو لإنشاء شركات جديدة، وأن توضع خطة على مدى ثلاث سنوات لتأمين التمويل من مصادره، والمصدر الرئيسي اليوم هو موازنة الدولة، وهذا يتطلب التوفيق بين الاحتياج وبين قدرة الدولة على التمويل، ولكن يجب ألا تبقى موازنة الدولة هي المصدر الوحيد.

♦ يجب تحقيق استقلالية مالية الدولة عن مالية الشركات العامة جميعها، ويضمنها مالية شركات التأمين والضمان الاجتماعي والمصارف، بحيث تنحصر علاقة الوزارة بهذه

المؤسسات بتحصيل الضرائب والرسوم وفق القوانين النافذة، وأن ينظم استثمار فوائض الشركات العامة وفق تنظيم جديد، وتنظيم الدين العام وفق إصدار سندات حكومية.

♦ يجب أن يكون للمؤسسات التي تملك فائض سيولة كبيرة مثل مؤسسة التأمينات الاجتماعية وصناديق التقاعد ومؤسسة التأمين السورية والبنوك حق اختيار توظيف حصصها المتراكمة من أرباحها، ومخصصات امتلاكها في الشركات التي تراها مناسبة، هذا الحق يتيح توجيه الاستثمارات نحو القطاعات الأكثر كفاءة كما أنه يشكل حافزاً للشركات لرفع كفاءتها لجذب الاستثمارات، إضافة إلى أن تنوع الجهات المستثمرة يرفع من كفاءة الرقابة على أداء الشركات.

♦ مثل هذا الحق يجب أن يكون أيضاً لبقية الشركات الحكومية، خاصة أن النظام الجديد ترك لها جزءاً من الأرباح، وترك لها فائض السيولة، ويتوقع أن ترتفع أرباح الشركات بعد تطبيق النظام الجديد مما يعني توفر فوائض جيدة للاستثمار.

♦ إن التسعير الإداري الذي تطبقه الحكومة لأغراض اقتصادية واجتماعية مثل شراء بعض المنتجات الزراعية بأسعار مدعومة كالقمح والشعير والقطن والشوندر، أو بيع منتجاتها بأسعار مدعومة مثل المازوت (والبنـــزين الآن) والكهرباء والخبز والسكر، يجب أن يعالج على نحو شفاف وواضح ومستقل، ولا يترك أي أثر على تكاليف أو سيولة الشركات العامة، وأن تتولى خزينة الدولة تحمل هذه الأعباء عبر نظام للتعويض محدد مبني على مبلغ محدد مقطوع لكل وحدة إنتاج، يعادل الخسارة التي تتحملها الشركة في حال عملت بكفاءة.

♦ يمكن للشركات الحكومية أن تحصل مباشرة على قروض من المصارف ومؤسسات التمويل المحلية والعربية والدولية، وتضمنها المصارف الخاصة، ويمكن أن تشكل هذه المصارف أحد المصادر الهامة، وخاصة بالنسبة للشركات الناجحة، إذ ترغب جهات التمويل في إقراضها بضمانة موجوداتها ومنتجاتها، وهذا ينوع مصادر التمويل وجهات الرقابة، فالبنوك اليوم هي الرقيب الأكثر كفاءة وتأثيراً.

♦ يمكن للشركات الحكومية الناجحة التي ترغب في توسيع استثماراتها، مثل إضافة خطوط إنتاج أو إقامة مصنع آخر أو بناء مرفق خدمي أو غيره، ولا تملك القدرة على التمويل و لم تستطع الحصول عليه، أن تطرح مشاركة القطاع الخاص المحلي، فتؤمن بذلك مصدراً هاماً للتمويل، على أن يتم حصر ذلك بإحداث طاقات جديدة، وألا يشمل بيع أي جزء من طاقاتها وموجوداتها القائمة، مثلاً قد يتشجع صاحب شركة خياطة خاص أن يستثمر في شركة نسيج حكومية ناجحة.

مبررات الحفاظ على القطاع العام التي اعتمدها البحث هي :

1- إن الأوضاع الحالية للقطاع العام لا يمكن قبولها بسبب استغلال بعض الأشخاص لمناصب القطاع العام لمنافعهم الشخصية .
2- إن متطلبات نجاح الخصخصة غير متوفرة .
3- يدعو البحث لإصلاح القطاع العام الذي سيدعم القطاع الخاص .

4- إننا في سورية بالإضافة إلى المشكلات التي يعاني منها الاقتصاد في مواجهة الاستحقاقات الدولية أمر لا يمكن تجاهل لذلك لا بد من الإصلاح الاقتصادي ضمن إطار مسايرة هذه المتغيرات .

الحلول المقترحة لمعالجة مشاكل القطاع العام كما اعتمدها البحث:

يعتقد الباحث أن هناك طرق لمعالجة هذه المشكلات :

يمكن معالجة المشكلة الإدارية من خلال التطوير الإداري الذي يستند إلى ثلاث أمور :

1- مبدأ سيادة القانون.
2- مبدأ التطوير التقني من خلال استخدام المعلوماتية .
3- مبدأ الفكر المؤسساتي واعتماد العمل المؤسساتي.

كما يمكن معالجة المشاكل التخطيطية والفنية والعمالة من خلال اعتماد عدة أدوات منها :

1- الفكر المبدع ((المتجدد)) .
2- النقد البناء للحد من السلبيات وزيادة الإيجابيات .
3- المساءلة والمحاسبة .
4- الشفافية .
5- تطوير القوانين الاقتصادية وتحسين مستوى المعيشة .

المطلب الثاني

وسائل تطوير القطاع العام

بالرغم من أن البحث يميل إلى الأخذ بالرأي القائل بأن مشكلات القطاع العام ليست نابعة بالضرورة من عموميته إلا أنه في مجال الحلول لا يستبعد أي حل يمكن أن يخفف من الأضرار الناجمة عن المشكلات، وفي هذا المجال يمكن تصنيف الحلول ضمن سبيلين يمكن النظر لهما كتطوير القطاع العام وإصلاحه باعتباره رأسمالية وطنية بغض النظر عن شكل الملكية والخصخصة، والمحافظة على القطاع العام وكلا الحلين مطروح للنقاش ثم نختار الحل الأقل ضرراً للاقتصاد الوطني .

ومن هذه الوسائل :

1- تشكيل لجان لدراسة واقع القطاع العام في سورية .

- دراسة واقع الصناعات النسيجية .

- دراسة واقع الصناعات الغذائية.

- دراسة واقع الصناعات الكيميائية .

- دراسة واقع الصناعات المعدنية .

2- تقسيم الشركات الخاسرة إلى أقسام عدة مثل :

- شركات يمكن تطويرها وتحديثها .

- شركات يمكن المشاركة وطرح التعاون مع القطاع الخاص .

- شركات لا يمكن إصلاحها عندئذٍ تلجأ الدولة إلى الخصخصة .

الخصصة كسبيل لتطوير القطاع العام:

ويمكن إجمال مبررات الخصخصة بأربع مجموعات من المبررات:

أولاً: المبررات الاقتصادية:

تشير التجارب إلى أن الدول التي وجد فيها قطاع خاص متطور إلى جانب القطاع العام قد نجحت في تحقيق تنمية فعلية، تمثلت في تصحيح هياكلها الاقتصادية واستيعابها للتقنية المعاصرة وتطور مهاراتها البشرية وزيادة مستوى رفاهها الاقتصادي، بينما لم تنجح في ذلك الدول التي اعتمدت على القطاع العام كالدول الاشتراكية.

والخصخصة خطوة مهمة في توسيع القطاع الخاص وتعميق دوره في التنمية، باعتبار أن الاقتصاد هنا يقوم على ركيزتين أساسيتين هما:

دور مهم للحكومة في توظيف الموارد العامة ورسم السياسة الاقتصادية المناسبة لتحقيق التنمية.

دور فعال للقطاع الخاص لتحقيق هذه الأهداف وفق المبادئ الاقتصادية والمالية.

وفي هذا الإطار فإن عملية نقل ملكية القطاع العام إلى القطاع الخاص تهدف إلى توفير الحوافز اللازمة لهذا الأخير ليلعب دوراً مهماً في النشاط الاقتصادي، ويتم التأكيد من قبل بعض الدراسات على أن المؤسسات المملوكة للقطاع الخاص غالباً ما يكون عندها الحافز الأكبر على زيادة إنتاج السلع والخدمات بالكمية والنوعية المطلوبة من قبل المستهلك.

يرافق دعوة التحول دعوة لدور متناقض للحكومة في الحياة الاقتصادية، والفرضية الأساسية التي تقوم عليها هذه المطالبة تتلخص في نظرية التزاحم أو التحشد، هذه الفرضية تقول: إن استثمارات القطاع العام تقلل بالضرورة من استثمارات القطاع الخاص إذا ما استخدم الأول موارد نادرة كان بالإمكان توافرها للقطاع الخاص إذا كان كلا القطاعين ينتجان سلعاً متشابهة، فإن الأول يدفع الثاني للخروج من السوق، لأنه غالباً ما يكون في وضع إنتاجي أفضل باعتباره مدعوماً من الحكومة، إذ أنه بإمكانه الحصول على المواد الأولية

وعناصر الإنتاج بأسعار تنافسية، كما يحصل على رأس المال بأسعار فائدة هي أقل من تلك السائدة في السوق[1].

ثانياً: المبررات المالية:

تستهدف الخصخصة تخفيف الأعباء على الموازنة العامة، فتزايد عدد المؤسسات العامة وحجم النشاط الذي تقوم به سيستلزم سعي الدولة من أجل إيجاد الموارد اللازمة لتمويل هذه المؤسسات، والحكومة قد تتبع سياسة الدعم إذا كانت هذه المؤسسات لا تغطي تكاليفها، وبالتالي فإنه يمكن لبرامج الخصخصة أن تخفف من الإنفاق العام للدولة وجعل القطاع الخاص يقوم ببعض الأنشطة التي كانت تقوم بها الدولة، وتخلص الدولة من الإنفاق على الشركات الخاسرة وتحويلها للقطاع الخاص لكن من الخطأ الاعتقاد أن بيع الدولة لبعض مؤسساتها يؤدي دائماً إلى تحسين وضعها المالي، والحقيقة أن أثر الخصخصة على الموازنة العامة محايد، أي أنه لا ينتج عنه تغيير فعلي في صافي موارد الدولة، هذا إذا افترضنا أنها تمت في اقتصاد يتصف بتوفر المعلومات وأسواق مال متطورة ونظام ضريبي محايد، أي ليس له آثار تشويهية على الرغم من أن التخصيص يؤدي إلى تخفيض الأعباء المالية للدولة في الوقت الحاضر إلا أن ذلك يؤدي في الوقت نفسه إلى انقطاع العائد على الموازنة العامة للدولة في الحالات التالية[2]:

1- تنتج الخصخصة أثراً صافياً على موارد الحكومة في حال اختلاف القيمة التي يضعها كل من القطاع العام والخاص على الحصيلة المتولدة من الأصول، حتى ولو تساوت قيمة الإيرادات في حالتي الملكية العامة والخاصة فمثلاً: إذا كان الاقتصاد يعاني من تشوهات ضريبية بما يجعل قيمة السيولة الناتجة عن البيع أكبر لدى الحكومة منها في يد القطاع الخاص، وهذه زيادة فعلية في صافي موارد الحكومة، كذلك في حال كون الحكومة غير قادرة على الحصول على السيولة محلياً بسبب قيود التوسع النقدي وخارجياً بسبب ضعف مصداقيتها

---

(1) د. أحمد ماهر : دليل المدير في الخصخصة، مركز التنمية الإدارية، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية، 1996، ص25.

(2) فيحناوم، هارفي، هينيج جيفري، سيتفيربول، برامج الخصخصة في العالم العربي، الإمارات، مجلة سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد /7/ ، ب ت ،ص 8+13.

الاقتصادية في أسواق المال العالمية، في هذه الحالة يكون سعر خصمها (تفضيلها) للإيرادات الحالية مرتفعة مقارنة بسعر خصم المشتري. وبالتالي فإن حساب القيمة الحالية للأرباح المتوقعة تدفقها من المؤسسة العامة والتي سيدفعها المشتري ثمناً للمؤسسة العامة ستكون على أساس سعر خصم الحكومة.

2- إن قدرة الحكومة على تعظيم إيراداتها من بيع المؤسسات العامة يعتمد على مصداقيتها لدى المشتري المحلي أو الأجنبي والتي تتمثل في قناعة المشتري بأن الحكومة لن تقبل في المستقبل على تبني سياسات تؤدي إلى انخفاض في أصول المؤسسة كتغيير الهيكل الضريبي أو فرض قيود على الأسعار أو تعديل القوانين المنظمة لعمل القطاع الخاص.

3- إن زيادة كفاءة أداء المؤسسة الاقتصادية يعني زيادة الأرباح بما يؤدي إلى زيادة حصيلة الضرائب الحكومية، يضاف إلى ذلك أن الخصخصة تساعد الحكومة على دفع أعباء الديون الخارجية سواء كان أصل القرض أو الفوائد المترتبة عليه، وفي بعض الحالات يتم استبدال الديون الخارجية بقيمة أصول المشروعات الحكومية، وفي بعض الحالات تعتبر الخصخصة شرطاً للحصول على تمويل من بعض المؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ثالثاً: المبررات السياسية:

تهدف الخصخصة في بعض جوانبها إلى إعادة تشكيل المجتمع بأكمله عن طريق التغير الجذري للمؤسسات الاقتصادية وعن طريق تغيير طبيعة المصالح الاقتصادية والسياسية، والخصخصة هنا تسمى خصخصة بنيوية حيث تسعى إلى تخفيض توقعات الشعب حول ما يمكن أن تقوم به الحكومة وما يمكن أن تكون مسؤولة عنه، والتقليل من سيطرة القطاع العام وتخفيف بنيته التحتية التنفيذية، وتغيير خارطة فئات المصالح لجعلها أقل تأييداً لتوسع القطاع الحكومي، إن نقل المسؤوليات والالتزامات من القطاع العام إلى القطاع الخاص يجردها من كونها كيانات سياسية لتصبح مجرد كيانات اقتصادية، وبمجرد تحرر هذه الكيانات من هيمنة الدولة فإن معظم القرارات المتعلقة بها تصبح قرارات اقتصادية، ويشكل هذا النمط من الخصخصة البنيوية ما يعرف باسم التحول المؤسساتي.

موقع الخصخصة في الخيارات السورية

طرح خيارا الخصخصة كسبيل لتطوير القطاع العام في سورية لا بد من الإشارة إلى بعض النقاط:

1- إن القطاع العام والقطاع الخاص هما رأسمال ومورد وطني يفترض أن يخصصا ويشتغلا بأقصى كفاءة ممكنة بغض النظر عن الملكية وبالتالي فإنه لا يجب النظر إلى القطاع العام والقطاع الخاص كأنهما جبهتان أحدهما تكسب على حساب الأخرى بل على العكس فهما في جبهة واحدة وبالتالي يجب أن يترسخ في الذهن أن القطاع الخاص ملكية خاصة لكنها ليست هكذا في صحراء لوحدها إنها ملكية خاصة في إطار اجتماعي ولها وظيفة ضمن إطار المجتمع بالإضافة لأغراض المالك.

2- في الخيارات المجتمعية بشكل عام وفي الاطار الاقتصادي خصوصاً لا توجد نماذج أو خيارات معقمة ونظيفة وخالية من العيوب 100 % ولو كان الأمر كذلك لكانت المسألة سهلة إما هذا او ذاك.

إن الخصخصة خيار مطروح في سوريا للمناقشة على الأقل حتى لا يفاجئنا المستقبل ويجب أن يناقش جدياً وعلنياً بغية التعرف عليه وإدراك سلبياته وايجابياته.

ليس هناك إرادة سياسية باتجاه الخصخصة والرأي العام قد لا يتقبل الخصخصة والمتطلبات الاقتصادية للخصخصة غير متوفرة فليس هناك سوق مالية وليس هناك مؤسسة رقابة وضبط يمكن أن تؤدي دورها بفعالية، معدلات بطالة والتجارة الخارجية مثقلة بالقيود، الإدارة العامة تعاني من البيروقراطية.

ومهما كان خيار الخصخصة براقاً فقد يحقق نتائج غير مرغوبة لذلك فإن هذا الخيار مؤجل على الأقل في الوقت الحاضر.

متطلبات الخصخصة

ويمكن إجمال المتطلبات الضرورية لنجاح الخصخصة بمجموعة من المتطلبات وهي:

أولاً: الالتزام القوي والواضح من جانب الحكومة بسياسة الخصخصة وأهدافها:

نظراً لأن الخصخصة يمكن أن تواجه وتعرقل من قبل أصحاب المصالح وأصحاب المواقف باعتبارها قد تكون في بدايتها مؤلمة ومكلفة اجتماعياً، وما يتطلبه ذلك من عمل سياسي إعلامي من أجل تهيئة الرأي العام لتقبل عملية الخصخصة، كذلك من الضروري أن يستوعب صانع القرار تشعب هذه العملية وصعوبتها وبعدها الزمني وإمكانية إخفاقها والآثار المترتبة على ذلك والقدرة على التعامل الإيجابي مع مراحلها المتعددة وتطبقها بصورة تتناسب مع خصوصية ظرف كل دولة، مثلاً: البدء بمؤسسات صغيرة الأمر الذي يجنب المستهلكين ارتفاع الأسعار ويساعد الدولة على بيع عدد كبير من شركاتها وكسب خبرة يستفاد منها لاحقاً في تخصيص المؤسسات الكبيرة، أو البدء بشركات كبيرة مما يحقق للدولة مكاسب اقتصادية ويقلل أعباءها المالية بسبب الدعم والديون فضلاً عن الإيرادات ومصداقية التوجه نحو الخصخصة، يضاف إلى ذلك أن الأسواق العادلة التي تتمتع بالكفاءة والفعالية لا تنشأ عفوياً وبالصدفة، وإنما تتكون نتيجة قوانين وسياسات ذكية وحكيمة وبيئة غنية جداً بالمعلومات وأمور أخرى، والأدوار الصحيحة للقطاعين العام والخاص تعتمد على الجو السياسي والاقتصادي في بلد ما[1].

ثانياً: تهيئة بيئة اقتصادية ملائمة تسبق الخصخصة وترافقها:

والمقصود هنا تحقيق التحرير الاقتصادي أي ترك المجال لقوى السوق لتقوم بدورها في توجيه الاقتصاد الوطني، وبالتالي فإن برنامج الاقتصاد يجب أن يتضمن:

1- توفير المنافسة في الأسواق.

2- تحرير الأسعار ومعدلات الفائدة وسوق العمل.

---

(1) د. محمد رياض الأبرش: - الخصخصة آفاقها وأبعادها – ط1، دمشق، - دار الفكر- 1999 ، ص 7 - 10.

3- تحرير التجارة الخارجية بغرض المنافسة والتصدير وتعديل سعر الصرف.

4- تحقيق التوازن الداخلي والخارجي ومكافحة التضخم.

5- إعادة البنية المؤسساتية الضرورية (الجهاز المصرفي النشط والسوق المالية المتطورة والإدارة المركزية العصرية).

6- إعادة هيكلة المؤسسات العامة.

ثالثاً: توفير البيئة القانونية:

إعادة النظر في الكم الهائل من القوانين والتشريعات وإلغاء ما ليس له داع، والتخلص من ازدواجية القوانين أو تعددها، وإصدار تشريعات واضحة لا تقبل اللبس وتكون مناسبة للخصخصة، وخصوصاً تشريعات محاربة الاحتكار وحماية المستهلكين والاستقرار التشريعي وسرعة الفصل في المحاكم واستقلالية القضاء، والعمل بمبدأ سيادة القانون، لأنه لا يكفي إصدار القوانين فقط بل تطبيقها لاستعادة مصداقية الدولة تجاه القطاع الخاص بالدرجة الأولى، التي فقدتها نتيجة إصدار القوانين وعدم تطبيقها، فعندما يكون قانون الدولة واضحاً في تعريف حقوق الملكية الخاصة وطرق حمايتها، وواضحاً فيما يتعلق بقضايا الإفلاس والاستثمارات الأجنبية والعقود، ومشجعاً على المنافسة وحازماً في محاربة الفساد ومقيداً لأي تدخل حكومي غير مبرر في النشاط الاقتصادي، فإن المستثمر سيكون أكثر ميلاً للمساهمة في الخصخصة، وكلما كان القانون مؤكداً لضرورة الشفافية التامة في كافة مراحل عملية الخصخصة فإن ذلك يعني كفاءة العملية، بالإضافة إلى ذلك من الضروري إجراء إصلاح إداري عام في أجهزة الدولة، وإلغاء الأجهزة غير الضرورية وإلغاء التداخل والازدواج بينها، والتقليل من حجم التراخيص والموافقات وتبسيط الإجراءات[1].

رابعاً: تشجيع أجهزة الإعلام:

نظراً لصعوبة الخصخصة والتعقيدات التي ترافقها، والخطورة الشديدة التي يمكن أن يشكلها الفساد والتواطؤ على نزاهة عمليات التقييم والبيع، لا بد من وجود أجهزة إعلام

[1] إيهاب الدسوقي : - التخصخصية والإصلاح الاقتصادي في البلدان النامية مع دراسة التجربة المصرية – القاهرة – دار النهضة، 1995، ص 58 - 59.

وخصوصاً المتخصصة منها، تتابع الأحداث وتنقلها للرأي العام مباشرة أو بعد التحليل والمناقشة، كذلك فإن من المقومات الأساسية لاقتصاد السوق واتخاذ القرار بشكل عام هو توفير المعلومة، وهذا ما يمكن أن تقوم به وسائل الإعلام جزئياً.

خامساً: تشكيل هيئة مستقلة للخصخصة:

الخصخصة عملية طويلة وشاقة ومتعددة الأبعاد ولها انعكاسات اقتصادية وغير اقتصادية ونجاحها يتوقف على عوامل عدة منها هيئة مستقلة، تدير العملية وتتحلى بدعم القيادات السياسية في الدولة، ومرتبطة برئيس الحكومة ولديها صلاحيات واسعة، ولدى أعضائها خلفيات واسعة في موضوع الخصخصة، فضلاً عن عدم ارتباط مصالحهم الشخصية بصورة مباشرة بالمؤسسات المرشحة للخصخصة، ويحبذ أن يكون غالبية أعضائها من ذوي الخبرة الواسعة في القطاع الخاص ومن الخبراء في مجال الأعمال والاقتصاد والقانون والأعمال المصرفية، وأن تستعين هذه الهيئة بهيئات محلية وأجنبية وأن يتصف عمل الهيئة بالشفافية على كل مستويات اتخاذ القرار تجنباً للفساد ورفعاً للكفاءة.

مصاعب الخصخصة:

إن عملية الخصخصة عملية صعبة ومعقدة جداً، ولها متطلبات من الصعب على الكثير من الدول -وخصوصاً في العالم العربي- أن تقوم بتوفيرها، وبالتالي فإن هناك صعوبات كبيرة تعترض هذه العملية، ولكن يجب التصدي ومواجهة كل الصعوبات، ومن هذه الصعوبات[1]:

أولاً: إن القطاع العام في سورية يشكل إحدى الركائز الهامة للنظام السياسي، وقد يحتج النظام بأي حجة فنية أو عملية تتعلق بالخصخصة -مثل البطالة- للتراجع عنها أو عدم القيام بها أصلاً، ويدعم هذا الموقف عندما يكون معظم أفراد النخب المهنية ذات أصول غير رأسمالية، وبالتالي يمكن أن تحمل الكثير من العداء للقطاع الخاص، نظراً لأنها تحمل الانطباع السلبي للفلاح أو البدوي أو المثقف عن القطاع الخاص الرأسمالي وسلوكياته وأخلاقياته

[1] د. محمد رياض الأبرش: الخصخصة آفاقها وأبعادها، ط1، دمشق دار الفكر، 1999 ، ص15-30.

وعجزه وفشله، عدا عن رفضها التقليدي للاعتماد على الحرية الفردية الأنانية نظراً لأن الاقتصاد لم يعرف نمط الإنتاج الرأسمالي وطريق الإدارة الاقتصادية الحديثة، بقدر ما عرف مئات القرون من الإدارة الاجتماعية للاقتصاد (ربما نمط إنتاج آسيوي) التي لم تؤمن قط بآليات السوق ولا بأهدافه بقدر اهتمامها بإقامة اقتصاد ذي طابع انتفاعي، وفي حال اقتناع النخب فهناك مصاعب في التعامل مع الرأي العام وتقبّله وتحمّله العملية وخصوصاً في بدايتها، وقد تستدعي ردود فعل غاضبة وقد تكون عنيفة، وبالتالي فإن غياب المشاركة والشفافية قد يعني نهاية العملية وبخسائر هائلة جداً وعلى كافة الصُعُد.

إن الخصخصة قد تكون مطلوبة لمزيد من الكفاءة الاقتصادية، لكن نجاحها مرتبط بمدى تحقق مشروعيتها في ضمير المجتمع ولا يتحقق ذلك إلا بالثقة في سلامة وعدالة إجراءات نقل الملكية. والخصخصة قبل أن تكون مسألة فنية أو تقنية بحتة هي في حقيقتها خيار مجتمعي معين، بما ينطوي عليه هذا الخيار من تصنيف وتنظيم لنمط الإنتاج وتوزيع الثروة بين الفئات والأقاليم والأجيال.

فإذا كان التنظيم المجتمعي الذي تفرزه الخصخصة غير الذي ترتضيه الأغلبية أو أغلبية المواطنين في بلد ما فستبقى الخصخصة تلك مجالاً واسعاً للتناحر الطبقي والصراع الفئوي المتفاقمين من جهة والجدل السياسي بين السلطة المؤيدة من جهة والحساسيات السياسية الأخرى المعارضة من جهة أخرى.

<u>ثانياً</u>: إن سورية وبعض البلدان النامية التي عاشت مرحلة طويلة في قطاع عام متضخم، يضعف في ظلها المجتمع المدني ومؤسساته، ويعوق نمو الفئات الريادية المؤهلة والقادرة على المبادرة الاستثمار في القطاع الخاص، وضعف ومحدودية التراكم الرأسمالي، مما يعني عجز الرأسمال المحلي عن شراء الأصول المطروحة للبيع وخصوصاً المشاريع الكبرى وعدم القدرة على إدارتها لاحقاً، وكذلك فإن الكثير من المؤسسات المعروضة للبيع تعاني من قلة مواردها المالية، وتشوهاً كبيراً في هيكلها المالي، وبالتالي فإنها تتطلب أرصدة مالية كبيرة لإعادة تشغيلها، وذلك يضعف إقبال القطاع الخاص على شرائها.

تعاني مؤسسات السوق في الدول المتخلفة من عدم النضج والتشوهات، كالضعف النسبي في سوق الأوراق المالية ومحدوديتها، نتيجة ضعف مستوى التطور الاقتصادي، وتدني مستوى الادخار، وبشكل عام لم تتطور السوق المالية في الدول المتخلفة بدرجة كافية، وهناك دول ليس فيها سوق، وفي الدول التي فيها سوق لا يتوفر عدد كاف من الأسهم القابلة للتداول، وحجم المبادلات الحقيقية ضئيل، لذلك ينمو اتجاه للمضاربة على حساب

الدور التأثيري للسوق على فاعلية وربحية المؤسسات المدرجة في السوق، ويضاف إلى ذلك تخلف النظام المصرفي وعدم استيعاب النظام النقدي لكفاءة عمليات التدفقات النقدية، وغموض القوانين الناظمة لعمل السوق وتضاربها أحياناً، وخاصة قوانين التجارة والضرائب وتنظيم البنوك والأسعار وحتى شكل الملكية، وتخلف النظام السعري وتشوه الأسعار، الصعيد العالمي.

إن فتح المجال أمام المنافسة الخارجية يهدد توازن الميزان التجاري، وبالتالي فإنه يحتمل تكلفة كبيرة، وكذلك هناك ضعف شديد في المعلومات وهذا يعتبر من معرقلات وجود سوق حقيقية.

إن الشركات المحولة إلى القطاع الخاص إما أن تتخلص من عمالتها الزائدة وتعدل الأسعار نتيجة رفع الدعم، وهذا يهدد بالبطالة والتضخم، وإما تفرض الحكومة أسعار إدارية وقوانين ملزمة باستخدام العمالة وهذا سيهدد كفاءة المؤسسة في ظل القطاع الخاص[1].

الخصخصة والكفاءة الاقتصادية:

يرى بعض الاقتصاديين والمهتمين أن الخصخصة لا تحقق الكفاءة ويشككون في النوايا التي تقع خلفها، هنا يمكن أن أستعرض بعض الانتقادات والحلول اللازمة لمناقشتها وإبداء الآراء حولها:

---

[1] د. يوسف خليفة اليوسف: – ترشيد الدور التنموي للقطاع العام في دول مجلس التعاون الخليجي، جامعة الكويت – مجلة العلوم الاجتماعية – المجلد 27 عدد 3، 1999، ص39 - 43.

1- إن الخصخصة تستهدف (نهاية) تحوير التشكيلة الاجتماعية بغرض الحد من ملكية الدولة وإدارتها المباشرة لقوى الإنتاج، ومن ثم إضعاف الوظيفة الاجتماعية للدولة في حماية جمهرة الناس والتمهيد لنمط رأسمالي مزعوم، وتعيق التبعية للغرب الرأسمالي، وفي نفس الاتجاه هناك من يرى أن دعوة الخصخصة وإلغاء التنظيمات القانونية وتمجيد اقتصاد السوق تجحت في تحقيق جزء هام من أهداف الرأسمالية العالمية ألا وهو دعم وتركز الشركات متعددة الجنسيات في إطار اقتصادي يتميز بوفرة مدخرات الطبقة الوسطى ومؤسسات مصرفية كبرى وأسواق مال عالمية »ما تنشط فيه الشركة من قطاعات وبلدان متعددة، ومن ثم كانت دعوتهما إلى رأسمالية بلا حدود أو قيود[1].

2- ليس هناك من أسباب نظرية ولا أدلة تجريبية ميدانية تجعل من نوع الملكية العنصر المحدد لكفاءة وحدات الإنتاج، وأنه إذا كان أداء وحدات الإنتاج في القطاع العام في أحيان كثيرة ضعيفاً فذلك مردّه إلى أسباب وعوامل لا تتعلق بطبيعة الملكية، إنما بطبيعة السوق ونوعية الإدارة والظروف المحيطة بالاقتصاد ككل، وعليه يجب أن لا ننتظر تحسناً واضحاً في الأداء الاقتصادي لوحدات الإنتاج المتعثرة من مجرد تحويل ملكيتها إلى القطاع الخاص، ما لم يصاحب هذا التحول جملة من الإجراءات أهمها إعادة هيكلة وحدات الإنتاج المعنية على جميع المستويات الفنية والإدارية ومدها بالعناصر الإدارية الكفوءة، وعلى وجه الخصوص وضعها في بيئة تنافسية فعلية خالية من التشوهات التي تميز عادة أسواق البلدان النامية وليس هناك أدلة قاطعة على تحسين الخصخصة لعجز الموازنة والمديونية الخارجية، أما التأثير على النمو فيتوقف على:

أ- تحسين الأداء في وحدات الإنتاج.

ب- خلق المناخ الملائم لدفع عملية الاستثمار في الأنشطة الإنتاجية المتخلفة.

إن الرهان على الخصخصة كعلاج للمسائل الاقتصادية التي تعانيها بشكل خاص البلدان المتخلفة في غير محله، لأن الشروط المطلوبة لنجاحها (السوق التنافسية الحرة، والسوق المالية المتطورة، والمؤهلات الإدارية العالية، و..) غير متوفرة إلا في البلدان الرأسمالية المتطورة.

---

(1) عبد القادر نيال -: الانفتاح الاقتصادي في سورية لماذا ؟ وإلى أين؟ دمشق، - مجلة دراسات عربية عدد 1 - 2، 2005 ص 33 - 40.

إن الحديث عن الخوف من التبعية وإعادة التبعية حديث يتجاهل الواقع، فالدول المتخلفة وكذلك الدول المتقدمة، لم تكن خارج إطار التبعية، سواء في فترة وجود القطاع العام أو عدم وجوده، وبالتالي فإن القطاع العام في الأصل لم يحقق الاستقلال الاقتصادي، كذلك فإن وضعية القطاع العام وأداءه الاقتصادي ليسا الوضعية المثالية التي يمكن الخوف عليها وتكون مستهدفة من الأعداء، بالطبع لا يمكن الإنكار أنه ربما يكون من مصلحة الشركات متعددة الجنسيات إجراء الخصخصة، لكن هذا لا يؤثر في أنه بالرغم من ذلك قد تكون الخصخصة ذات كفاءة أو لا، وبالتالي فإن المطلوب في الاقتصاد محاكمة النتائج وليس النوايا، لأن ذلك يعني إهمال العقل والتفكير بكيفية تحقيق النتائج بدلاً من حفر خندق واستفزاز الأعصاب في سبيل رد المؤامرة.

وفيما يتعلق بالاعتبارات الاجتماعية فإن لها وسائل تختلف عن وسائل الإدارة الاقتصادية، وينبغي أن تقوم الإدارة الاقتصادية -بوسائل اقتصادية- مثلاً بتسعير اقتصادي كامل وعدم تغيير قواعد الكلفة بحجة دعم أو احترام الفقراء والمساكين والمحتاجين. إن قواعد التكلفة ينبغي أن تظل كما هي اقتصادياً، ومن ثم وبإجراءات أخرى يتم إعطاء الفئات أو الهيئات المحتاجة دعماً عن طريق الجهاز الإنتاجي. إن الدعم عن طريق الجهاز الإنتاجي وفي كثير من الأحيان يصبح شمّاعة تعلق عليها الأخطاء المقصودة وغير المقصودة للدفاع عن سوء الإدارة والكفاءة الاقتصادية، وفي كثير من الأحيان يكون ارتفاع التكاليف في مشروع القطاع العام غير عائد إلى الرغبة في حماية الأسعار، وإنما لأنه سمح بمثل هذا المبرر، لذلك ينبغي دائماً لإبقاء الإدارة الاقتصادية سليمة تسير على منطلق التكلفة والسعر والمنافسة أن تتخذ إجراءات توزيعية واضحة مستقلة عن المشروع الاقتصادي، وقضية الكفاءة والعدالة في النهاية قد تختلف من ظرف لآخر، أي أنه لا يمكن أن نصل إلى كفاءة وعدالة مطلقة.

إن عدالة التوزيع تعني تحقيق التناسب بين الدخل والعمل، وهذا يعني أن تسيب العاملين وإهدار وقت العمل هو إهدار لعدالة التوزيع، طالما أن دخل المتسيبين ليس مقابل عملهم، وأن فساد الإدارة وإهدار المال العام هو إهدار لعدالة التوزيع طالما أن دخل الفاسدين بدوره ليس مقابل عمل.

بالنسبة لمسألة الكفاءة فإن اعتبارات ليست مقصورة على القطاع الخاص وحده، لكن القطاع الخاص يمكن وبشروط أن يحسن الكفاءة وقد أوردنا أدلة تجريبية على ذلك، ومسألة عدم توفر شروط الخصخصة في الدول المتخلفة لا يعني رفضها؛ فهذه الشروط معروفة ويمكن العمل على توفيرها، لكن من الخطأ الاعتقاد أن كل شركات القطاع العام غير كفء وأن شركات القطاع الخاص عالية الكفاءة، فبالإمكان نظرياً وجود شركة تتمتع بالكفاءة في القطاعين، إلا أنه من الأمور التي يصعب إنكارها أن القطاع العام ينطوي على حالات وإهدار وانعدام فعلية، ويرجع ذلك إلى:

1- عدم خضوع شركات القطاع العام إلى قيود الموازنة، فالمنشآت العامة تعمل تحت ما يسمى بقيد الموازنة السهلة، بينما تعمل مؤسسات القطاع الخاص في ظل قيد موازنة صعبة، فالمؤسسات غير الكفء في القطاع الخاص تكون نتيجتها الخروج من السوق.

2- إن المؤسسات العامة تعمل في ظل قيود سياسية، وفي كثير من الأحيان ترجع الفروق في إدارة الشركات العامة والخاصة في المقام الأول ليس إلى اختلاف الملكية وإنما ما يطلب من المؤسسات العامة عادة من أعباء اجتماعية، وطبيعة الكادر الإداري المفروض عليه.

النتائج التي يصل إليها الباحث :

1- تلجأ الدولة أحياناً إلى تأجير منشآتها في القطاع العام للقطاع الخاص بهدف إدارتها وإصلاح أوضاعها .
2- إن بعض شركات القطاع العام الخاسرة لا يمكن إصلاحها فتلجأ الدولة إلى الخصخصة .
3- إن الخصخصة عملية معقدة وصعبة لذلك لابد من العودة إلى إصلاح القطاع العام . لأن إصلاح القطاع العام سيدعم القطاع الخاص .

المبحث الثالث

اقتصاد السوق الاجتماعي

ودوره في الإصلاح الاقتصادي في سورية

ورد في خطاب القسم للسيد الرئيس بشار الأسد أمام مجلس الشعب في 2007/7/17 :

كانت قرارات المؤتمر القطري العاشر للحزب نقطة انطلاق باتجاه تفعيل الأداء الجماهيري والحكومي خاصة في ما يتصل بتوصياته بتوسيع المشاركة السياسية وإصدار قانون للإعلام بمكافحة الفساد وكان قرارنا الاستراتيجي يقضي بضرورة بناء أسس متينة للاقتصاد السوري تلامس مختلف اوجهه، كي نتمكن من تحسين المستوى المعاشي للمواطنين بصورة جدية ومستدامة مع الحفاظ على المكتسبات التي تحققت للشرائح الواسعة وتعزيزها، وكانت نقطة البداية في كل ذلك توفير المناخ السياسي والفكري والتشريع الملائم، إذ صدرت القرارات السياسية التي هيأت البيئة المناسبة لأجراء التحولات الاقتصادية المطلوبة وفتحت المجال واسعاً أمام حركية جديدة للاقتصاد الوطني وتم اقرار مفهوم اقتصاد السوق الاجتماعي الذي يفتح المجال واسعاً أمام المبادرة الفردية والاحتكام إلى آليات السوق في إطار قيادة الدولة للعملية التنموية وإدارتها لحركة النشاط الاقتصادي، وفي ضوء استمرار الدولة في أداء دورها راعياً لحقوق الشرائح الشعبية بما يتضمنه ذلك من تحقيق العدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر والبطالة وتدعيم شبكات الأمان الاجتماعي، أيضاً كان هناك حديث وحوار كثير حول موضوع مصطلح السوق الاجتماعي وكان معظم النقاش ينطلق مما نقرؤه طبعاً هناك نظريات وأبحاث أكاديمية لكن بالنسبة لنا كدولة لا نخضع إلا للمصلحة الشعبية أي لايفرض علينا مصطلح أو شيء، معين يجب أن نسير فيه نحن نحدد أي مصطلح نريد وعلى ذلك كان المبدأ الذي انطلقت منه في عملية الإصلاح الداخلي التي اعتمدناها وهو إشراك كل مواطن باعتباره فاعلاً رئيسياً فيها .

اقتصاد السوق الاجتماعي تعريفاً:

اقتصاد السوق الاجتماعي ليس بدعة جديدة بل هو مفهوم قديم أبصر النور في جمهورية ألمانيا الاتحادية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية مباشرة، ويهدف هذا النموذج كما يقول المؤلف الاقتصادي اللبناني (إيلي الشماس) إلى التوفيق بين الفعالية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية ولهذا فهو يرتكز على ثلاثة أسس هامة:

الأساس الأول: المنافسة:

أي الاعتماد على الأفكار من أي مصدر كان لأن الأفكار دائماً تؤدي إلى الركود وتعطيل إمكانية استخدام كل الطاقات الكامنة.

الأساس الثاني: تحقيق مبدأ تكافؤ الفرص:

إنشاء نوع من تكافؤ الفرص بين الهيئات والفعاليات الاقتصادية المختلفة والحد من القدرة ليس فقط على الاحتكار، بل أيضاً الحد من سيطرة أقليات على مقاليد الأمور الاقتصادية.

الأساس الثالث: تدخل الدولة عند عجز آليات السوق عن تأدية دورها:

يقول شماس: "إن هذا النموذج أظهر في الواقع أنه يجب أن يلبي بنجاح متطلبات مجموعة تعيش تحولات اقتصادية عميقة وتواجه مطالب اجتماعية شتّى".

يمكن اختصار مفهوم السوق الاجتماعي بتدخل الدولة لتوجيه بعض الإنفاق والاستثمار لتلبية الاحتياجات الاجتماعية، وهذه أهداف لا تكترث بها آليات السوق عندما يترك لها الحبل على الغارب، وبهذا المعنى فإن اقتصاد السوق الاجتماعي له تطبيقات عديدة فهو يأخذ شكلاً محدداً في اليابان لا يختلف جوهرياً في مضمونه عما يطبق في ألمانيا الاتحادية ويسمى اليوم في الصين اقتصاد السوق الاشتراكي، وأطلق عليه في الكثير من الدول الأوروبية تسمية أخرى هي الاقتصاد الاجتماعي.

تتباين عادة التطبيقات التفصيلية لاقتصاد السوق الاجتماعي، ففي اليابان جرى التركيز على التزام الشركات الخاصة بتثبيت العاملين والمستخدمين فيها مدى الحياة، واتخذ في ألمانيا شكلاً آخر لتدخل الدولة حيث تم التوجه من قبل الشركات الخاصة لتبني الإدارة المشتركة أو المسؤولية المشتركة، وتأمين تفاهم أرباب العمل مع النقابات بشأن سياسة الأجور، وبرهنت التجارب على أن هذه الصيغة ملائمة للمنافسة كما أنها أولت التدريب المهني أهمية خاصة لأنه يخدم مصالحها ومتطلباتها بالدرجة الأولى[1].

يقول (ميشال ألبير) في كتابه تناطح الرأسمالية : "إن اقتصاد السوق الاجتماعي يتميز بمبدأين أساسيين:

المبدأ الأول: ضرورة أن تستند ديناميكية الاقتصاد إلى السوق، إذ يضمن لها أكبر قدر من الحرية في الأداء الوظيفي مما يؤدي في الدرجة الأولى إلى تحرير الأسعار والأجور.

المبدأ الثاني: أن الأداء الوظيفي للسوق وحده يحكم مجمل الحياة الاجتماعية، بل يجب أن يتحلى بالتوازن، وأن تقابله في كفة الميزان الثابتة مقتضيات اجتماعية مطروحة بصورة مسبقة تكون الدولة بمثابة ضامن لها، وبناء عليه فالدولة هي من حيث تعريفها بمثابة دولة اجتماعية. ويقوم السوق الاجتماعي على مجموعة من المسلمات:

المسلّمة الأولى: دولة الخير العام: أي تحويل الدولة إلى دولة اجتماعية تكون بمثابة حارس الحماية الاجتماعية والتفاوض الحر مع الشركاء الاجتماعيين.

المسلّمة الثانية: مشاركة الإجراء في حياة المشروع والمؤسسة: ضرورة وجود تشريعات تكرس وتفعل المشاركة في القرار والإدارة.

المسلّمة الثالثة: جعل الإدارة النقدية ركيزة قائمة بذاتها لضمان الاستقرار.

المسلّمة الرابعة: رفض أي تدخل وتوجيه اقتصادي من قبل الدولة: في حال ترتب على هذا التوجيه تشويه وتعطيل للمنافسة وعدم تكافؤ الفرص وتساوي ظروف المنافسة أمام المشروعات.

---

(1) حزب البعث العربي الاشتراكي، اقتصاد السوق والتنمية ، دمشق، المطبعة القومية، آب 2003 ، ص20.-42

اقتصاد السوق الاجتماعي وفقاً لهذا التعريف جرى التعبير عنه في أربعة نماذج أساسية هي النموذج الياباني والنموذج الألماني ونموذج الدول الاسكندنافية وخصوصاً السويد. وأخيراً النموذج الصيني الذي سمي باقتصاد السوق الاشتراكي، وحققت النماذج الأربعة نجاحات باهرة، ولكن في الفترة التي أعقبت انهيار الاتحاد السوفيتي تعرض هذا النموذج - وتحديداً دور الدولة - لهجوم عنيف أسفرت عنه تجربة تطبيق النموذج النيوليبرالي من عواقب كارثية أعادت الاعتبار لاقتصاد السوق الاجتماعي مرة أخرى، وهكذا توصل (جوزيف ستيفليتر) بعد مضي عقد كامل تطبيق السياسات النيوليبرالية ومن موقع الخبير المتابع على أنه:

"بإمكان الحكومات ومن واجبها أن تعتمد توجهات تساعد بلدانها على النمو كما تؤمن أيضاً تقاسماً أكثر عدلاً لثمار النمو. ولقد دعا هذا الخبير إلى وضع سياسة وفلسفة اقتصاديتين تعتبران الدولة والأسواق في حالة تكامل، حال مشاركة، وتسلمان بأنه إذا كانت الأسواق في قلب الاقتصاد فالدولة أيضاً لها دور ويجب أن تؤديه[1]".

ويعترف ستيفليتر أكثر من ذلك بأن معظم البلدان الصناعية المتقدمة، ومنها الولايات المتحدة واليابان قد بنت اقتصادها في ظل حماية مصطنعة وانتقالية لبعض فروعه حتى بلغت مستوى ما من القوة تنافس المواجهة الخارجية، ولا تزال على أي حال تقوم بذلك، وفي إطار السوق الاجتماعي يتوجب على الدول أن تضطلع بهذه المهمة أيضاً، ويذهب ستيفليتر إلى أبعد من ذلك فيقول: الأسواق لم تكن تتطور بصورة تلقائية، بل إن الدولة قامت بدور حيوي في توجيه تطور الاقتصاد، وقد اكتسبت الولايات المتحدة حرية عمل واسعة في الحقل الاقتصادي فحددت قواعد النظام المالي، واتخذت قرارات بشأن الحد الأدنى للأجور وشروط العمل وصولاً إلى وضع نظم لتعويض البطالة والخدمات الاجتماعية لأجل مواجهة المشكلات التي يحدثها نظام السوق.

إذاً اقتصاد السوق الاجتماعي هو أساس رؤية متوازنة لدور الدولة، رؤية تعترف بحدود السوق وإخفاقاتها وحدود وإخفاقات الدولة، لكنها تعتبرهما شريكان يجب

[1] سمير سعيفان، قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سوريا، 2005 – دمشق – دار الرضا.

عليهما أن يتعاونا، أما طبيعة هذا التعاون[1] فتختلف حسب البلدان تبعاً لمستوى تطور كل منهما على الصعيدين السياسي والاقتصادي، لأن ليس هناك نموذج واحد للسوق كما يقول ستيفليتر إذ هناك فوارق قوية بين الصيغة اليابانية لاقتصاد السوق والألمانية أو السويدية.

إن إقرار مفهوم السوق الاجتماعي في سورية سوف يتيح المجال أمام المبادرة الفردية والاحتكام إلى آليات السوق في إطار آليات الدولة للعملية التنموية، ولكن تسعى الدولة بخطى ثابتة لجعل هذا المبدأ واقعيا على الأرض، مع الملاحظة أن طرح مبدأ اقتصادي لا يعني تطبيقه بشكل مباشر وإنما يحتاج إلى وقت كافي. ويزيد من صعوبة الأمر أن التوجه الاقتصادي العربي والعالمي الحالي ضد اقتصاد السوق الاجتماعي، وحتى في الدول التي تعتبر نموذجاً في اعتماده – وفي مقدمتها ألمانيا – بدأت عملية إصلاحات حرمت أصحاب الدخل المحدود من جزء من الضمانات والتأمينات التي وفرها لهم خلال العقود الثلاثة الماضية، غير أن ذلك لا يمنع من وضع آليات تساعد على تجنب التبعات الاجتماعية السلبية لاقتصاد السوق الحرة الزاحفة على الاقتصاد السوري وغيره من الاقتصاديات الأخرى التي تلعب الدولة دوراً مركزياً في الحياة الاقتصادية، ويأتي في مقدمة هذه الآليات تنظيم عملية المنافسة على أساس تكافؤ الفرص وحماية المستهلك في قوى السوق التي لا ترحم، ولا يقل أهمية عن ذلك ضمان الحقوق الأساسية للناس في دخل يقيها من العوز من دون أن يعني ذلك التباطؤ في عملية الإصلاح الاقتصادي والخوف من تبعاتها، ومن أبرز هذه التبعات تسريح العمالة الفائضة في مؤسسات القطاع العام على أساس التعويض، أو إحالتها على التقاعد المبكر، أو إعادة تأهيلها للعمل في أماكن أخرى، ومن أبرزها أيضاً إعادة النظر بنظام الخدمات الاجتماعية والصحية التي تقدمها الدولة السورية بشكل مجاني على أساس تحميل من يستطيع جزءاً من تكاليفها، ومما لا شك فيه أن وضع هذه الآليات وتطبيقها ليس بالأمر السهل لأنه يتطلب عقداً أو توافقاً اجتماعياً على بنية تنظيمية وإدارية بين مختلف الأطراف الفاعلة في البلاد وفي مقدمتها الدولة وممثلو العمل والقطاع الخاص، وفي كل الأحوال لا ينبغي لهذا

---

[1] د. عدنان سليمان – اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية، دمشق، دار الرضا– حزيران – 2005- ص29-56.

التوافق أن يتم على حساب النمو الاقتصادي لأن إلحاق الضرر به سيعني حرمان الدولة من الفوائض اللازمة لإعادة توزيع المداخيل وحرمان الشركات والمؤسسات من الأرباح الضرورية لاستثمارها[1].

يعتقد الباحث أننا نعيش اليوم مرحلة تحول نحو اقتصاد السوق الاجتماعي وهذا التحول يرافقه مجموعة من المشاكل الاقتصادية، من هذة المشاكل الارتفاع النسبي في الاسعار اذ بلغ متوسط الارتفاع 30 % كما ورد على لسان وزير الاقتصاد الدكتور عامر لطفي في 17-2-2008 في، برنامج أنت والمال والاقتصاد ويرى الباحث أن تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي في سورية يحتاج إلى صدور قوانين جديدة مثل قانون حماية المستهلك – وقانون حماية المنتج الوطني من المنافسة الاقتصادية الدولية.

اقتصاد السوق:

ما هو دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي[2] ؟

ماذا عن القطاع العام ودوره في اقتصاد السوق الاجتماعي ؟

ماذا عن الحماية وأي نمط نريد ؟

ماذا عن تشجيع الاستثمار وأي نمط نريد ؟

يرى الباحث: أنه لا يوجد وصفة سحرية واحدة من اقتصاد السوق، بل لا اقتصاد خارج السوق أصلاً، والسوق وجدت منذ وجد التجمع البشري وقام التبادل.

إن هذا التسطيح لمسألة النمو الاقتصادي والاجتماعي يتناقض مع طبيعتها المعقدة، إذ تتشابك فيها عوامل اقتصادية مع عوامل سياسية محلية وإقليمية ودولية، بل وتؤثر فيها ثقافة

---

[1] حزب البعث العربي الاشتراكي – القيادة القومية – مكتب الأمانة العامة – تعميم رقم 1443 تاريخ 2007/7/18

[2] سمير سعيفان – : قضايا الإصلاح الاقتصادي و المالي في سورية، دمشق، دار الرضا للنشر ، 2005 ، ص323-231.

الناس ومعتقداتهم وعاداتهم وتقاليدهم، وهي جميعها تحفز التنمية أو تحيطها، ويصعب تركيب أي وصفة مضمونة النتائج.

نحتاج بالضرورة إلى الخطة الحكومية والتخطيط على نحو يختلف عن السابق، ونحتاج إلى تخطيط توجيهي استشرافي يشمل مختلف القطاعات، الحكومية والأهلية، وهذا الأمر يحتاج إلى صياغة جديدة لنمط وآلية التخطيط، ويحتاج إلى أنماط جديدة من الكوادر، وقبل ذلك نحتاج إلى رسم استراتيجية وطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ترسم مشهد التغيير عموماً وتحدد الأهداف والأدوار والوسائل، تصاغ من خلال حوار وطني واسع تشارك فيه مختلف الجهات الحكومية، أي أن تكون التنمية الاقتصادية والاجتماعية موجهة ضمن استراتيجية توجه النمو بدلاً من تركه لمقادير مصالح الرأسمالي المتصارعة في ساحة السوق.

إننا نحتاج إلى تطوير اندماجنا في العالم، ولكن نحتاج إلى اندماج فاعل، يكون له الأثر الأكبر، ونحن بحاجة إلى المستويات العالمية كي يكون تعاملنا أكفأ وفائدتنا أعظم.

إن عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية تحتاج إلى قائد موجّه، يمارس هذا الدور على نحوٍ فعال جداً عبر جهاز الحكومة نفسها، وعبر الهيئات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية الأهلية، وعبر الدولة، وكل هذه تعتمد في أدائها على معرفة جيدة بالواقع واتجاهاته وآليات التأثير فيه، كما تعتمد على كم هائل من المعلومات والمعطيات التي تعدها وتجمعها وتحللها مراكز بحث كفوءة، كل ذلك إلى جانب شركات عملاقة يتجاوز حجم كل منها حجم عدة دول متوسطة في العالم الثالث، وهذا يعني أن هذه البلدان تملك الجهة والآلية التي توجه وتنسق أنشطتها الاقتصادية (تجارة، مال، أعمال) والسياسية والدعائية على النحو الذي يضمن أهدافها، بل ومن أبرز الأدلة على وجود كل تلك القوة العسكرية الأمريكية لحماية وفرض كل تلك المصالح الاقتصادية والسياسية الأمريكية، ورغم كل الصراخ ضد دور الدولة ومؤسساتها، فإن دور المؤسسة العسكرية الأمريكية يستخدم مباشرة لخدمة مصالح رأس المال، وهذا يختصر دعوة الليبرالية الغربية في ترك كل مجالات الاستثمار والربح للقطاع الخاص القادر على التنظيم والتوجيه، وحصر دور الدولة في خدمة القطاع الخاص[1].

[1] د. حازم الببلاوي : - دور الدول في الاقتصاد – ط1 القاهرة ، دار الشرق – 1998، ص201 -205.

يرى البحث أن هذا التقليص لدور الدولة الذي تدعو له المؤسسات الإنتاجية والخدمية، ولا يناسب مصالح الرأسمال السوري نفسه الذي ينشط في الميادين الإنتاجية والخدمية، ولا يستجيب إلى ضرورات تحشيد طاقات وإمكانيات سائر القطاعات، وتنسيق وتوجيه جهودها في خطة وطنية موحدة تحفز النمو، وبالتالي يعتقد الباحث أن إضعاف دور الدولة يلحق أكبر ضرر باقتصادنا، لأن القطاع الخاص المحلي غير مؤهل للعب دور القائد، بل إن القطاع الخاص نفسه أحوج ما يكون لدور الدولة المنظِّم والتوجيهي والداعم، وإن تنسيق وتضافر وتكامل أدوار الدولة والقطاع العام مع القطاع الخاص يساعد في ضمان أفضل النتائج الاقتصادية والاجتماعية.

وبالمختصر فالاقتصاد والمجتمع السوري يحتاج إلى إضعاف البيروقراطية الحكومية وليس إلى إضعاف دور الدولة نفسه، ومن هنا فإننا نحتاج للتطوير والتحديث، وبحاجة إلى خلق مناخ منتج، وبحاجة إلى تعزيز اقتصاد السوق وآليات اقتصاد السوق، الذي يساعد في تحفيز النمو الاقتصادي والاجتماعي على أساس التكافؤ، يعتقد البحث أن الشكل الذي يضمن نتائج أفضل هو أن نصوغ برنامجنا الإصلاحي بأنفسنا، مستعينين بخبرة الآخرين وتجاربهم دون نسخ أو تقليد أو تنفيذ لوصفات جاهزة صاغها آخرون وفق مصالحهم أولاً، برنامجاً منفتحاً على الآخرين ولكنه يضع تقدمنا الاقتصادي والاجتماعي في رأس أولوياته، أي أن نكون إبداعيين لا إتباعيين.

إن استكمال مشروع الإصلاح الإداري والاقتصادي والاجتماعي ودعمه للمضي قدماً في تنفيذه وإزالة الصعوبات والمعوقات أمامه حتى بلوغ أهدافه المنشودة، كان ومازال من أولويات عمل الحكومة.

فقد تبنّت سورية بحكومتها مبدأ العمل باقتصاد السوق الاجتماعي مع مراعاة ما يلي[(1)]:

- ♦ الانتقال التدريجي وفق خطة زمنية محددة بعيداً عن الصدمات والتسرع.

---

(1) المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، رؤية متجددة وفكر يتسع للجميع، حزيران 2005، تقارير المؤتمر الاقتصادية والسياسية والتنظيمية ص110-130.

♦ استمرار دور الدولة في الحياة الاقتصادية بأسلوب أكثر حداثة وتطوراً والانتقال التدريجي إلى لعب أدوار غير مباشرة في الحياة الاقتصادية.

♦ إعادة تأهيل القطاع العام في القطاعات الاستراتيجية، وذلك وفق خطة زمنية محددة وتوفير كافة الإمكانيات اللازمة لذلك.

♦ تخلي الدولة والقطاع العام تدريجياً عن بعض الأنشطة بعد إجراء دراسة اقتصادية لكل مشروع أو استنفاذ البدائل المتاحة للاستثمار أو المشاركة في الإدارة مع المحافظة على حقوق العاملين.

♦ إلغاء كافة أشكال التقييد والحصر والحماية توفيقاً مع الاتفاقيات الثنائية التي وقعتها سورية مع بعض الدول واتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، وكذلك اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي المزمع توقيعها.

♦ تعزيز نهج التعددية الاقتصادية وتقديم الدعم والتشجيع لجمع القطاعات.

♦ تقوية الإعلام وتوزيع المعلومات لضمان التواصل مع المواطنين وأصحاب الشأن.

♦ وضع خطط لإدارة التغيير للمدى القريب والمتوسط والبعيد.

♦ وضع برامج تدريب وتعريف حول التحديث لمؤسسات وهيئات الدولة تشمل الهياكل التنظيمية والإجراءات والإدارة المالية والحد من الهدر والفساد.

♦ وضع برامج لتأهيل وتدريب البدائل للموظفين الرئيسيين ليحلوا محلهم في حال عدم وجودهم.

♦ وضع برامج تعريفية حول الوظائف والمسؤوليات وكيفية تحسين الرواتب وتقييم الأداء.

♦ وضع برامج تدريب على تقانة المعلومات واستعمالاتها في الإصلاح الإداري.

ويصل البحث إلى النتيجة التالية:

1- إن دور الدولة الاقتصادي يكون من خلال قيامها بالوظائف المكرو اقتصاديه مثل (منع التضخم ومكافحة البطالة – وإزالة العجز – ومشاريع البنية التحتية – والوظائف التقليدية - ويترك للقطاع الخاص المجالات الأخرى).

2- إن اقتصاد السوق الاجتماعي لا ينمو ويزدهر إلا في حضن دولة قوية قادرة على تحقيق التنمية . وإن اقتصاد السوق الاجتماعي يتيح المجال أمام المبادرة الفردية والاحتكام إلى السوق في إطار آليات الدولة . ويهدف إلى تدخل الدولة بأساليب أكثر حداثة في الحياة الاقتصادية

3- إن اقتصاد السوق الاجتماعي يحتاج إلى صدور مجموعة من القوانين مثل قانون حماية المستهلك وقانون حماية المنتج الوطني من المنافسة الاقتصادية الدولية.

الفصل الثالث

آثار المتغيرات الدولية على الإصلاح الاقتصادي في سورية

المبحث الأول : المتغيرات الدولية والإقليمية وتأثيرها على الاقتصاد السوري.

المبحث الثاني: تحليل نتائج السياسات الاقتصادية الكلية في ضوء المتغيرات الدولية.

المبحث الثالث: التوجهات المستقبلية للاقتصاد السوري لملائمة المتغيرات الدولية 2007 – 2010.

المبحث الأول

المتغيرات الإقليمية والدولية وتأثيرها على الاقتصاد السوري

إن الضغوط الشديدة التي مورست على سورية ومحاولة التدخل في شؤونها الداخلية بهدف كسر إرادتها ودفعها للتخلي عن حقوقها وثوابتها الأثر الذي دفع القيادة إلى إعادة ترتيب العديد من أولوياتها، وتبعات الكثير من مواردها في سبيل مواجهاتها، وأمام سورية مهام واسعة في المستقبل تحتاج إلى تكثيف الامكانات لإنجازها واعتبارها مرتكزات عملنا الوطني من خلال تحصين اجيالنا مادياً ومعنوياً ونحن لا نعيش في جزيرة منعزلة عن الآخرين فنحن نتأثر بمحيطنا ونأثر به.

لقد رسمت سورية منذ 4 عقود استراتجيتها المرحلية والمستقبلية بالنسبة لقضايا المنطقة عامةً، ولقضية الصراع العربي الإسرائيلي خاصة، وحددت مواقفها وفق هذه القضايا فلم تكن سورية إلا مع الأمن والاستقرار والسلام العادل والشامل على الرغم مما واجهت من ضغوطات وتحديات وذلك لقبول حلول ومشاريع تتعارض مع قناعاتها ومبادئها الوطنية والقومية، وعلى العكس من ذلك فقد زادتها هذه التحديات والضغوطات قوة في المواجهة ومنعة في الثبات وتمسك بالحقوق المشروعة.

لقد مثّل التمسك السوري في القضايا الوطنية الداخلية منها والقومية جوهر وأساس الضغط على سورية، فمثلاً القضية الفلسطينية التي كانت وما زالت قضية سورية والعرب المركزية حيث قال القائد الخالد حافظ الأسد:

(الوحدة الوطنية هي السلاح الأمضى في مواجهة التحديات والمؤامرات الخارجية)

فهذه القضية كانت الأبرز في طلب المواجهة السورية والدولية على مر الزمن، ولم تكن هذه القضية فحسب هي الأهم بالنسبة لسورية ومبعث الضغط عليها، بل على العكس كانت هذه القضية بالإضافة إلى القضية العراقية والقضية اللبنانية ومجمل القضايا القومية الهاجس الأهم على المستوى القيادي والشعبي في سورية.

لقد وضعت سورية في نصب أعينها أن المؤامرة قد توسعت وامتدت وعين الحقد كبرت وتجلى ذلك في الاحتلال الأمريكي وحلفائه للعراق بحجة البحث عن أسلحة الدمار الشامل، وها هي الحرب تدخل عامها الخامس فماذا حصدت وأين هي هذه الأسلحة، وانظروا ماذا حصل في العراق؟

هذه الفوضى العارمة والدماء السائلة والقتل اليومي، إلا أن أمريكا لم يكن هدفها في العراق إلا سرق خيراته ونهب ثرواته النفطية وإضعاف العراق اقتصادياً .

وحرب تموز على لبنان 2006 التي قامت بها إسرائيل بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية فقد وقفت سورية بجانب المقاومة اللبنانية البطلة بكل إمكاناتها، وكانت الحضن الدافئ للشعب اللبناني الذي لجأ إليها أثناء الحرب فقد قدمت المساعدات الكثيرة المادية والمعنوية[1].

وجاء انتصار المقاومة هذا الانتصار الكبير الذي هو انتصار لذكاء وحنكة وفكر وآلة المقاومة، وهذا الانتصار لم يكن على المستوى العربي بل على المستوى الدولي حيث كانت المقاومة تحارب إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية وحلفائها الذين قدموا هداياهم لإسرائيل والتي تمثلت بالقنابل الذكية التي تلقتها أجساد الأطفال في لبنان، وهزمت إسرائيل بالرغم من هذه القنابل وغيرها من الصواريخ وجاءت نتائج هذه الحرب مشابهة لنتائج حرب تشرين التحريرية:

- إسقاط أسطورة الجيش الصهيوني الذي لا يقهر.
- تأكيد شجاعة المقاتل العربي وقدرته على استخدام الأسلحة المتطورة.
- هزت الحرب الكيان الإسرائيلي وكبَّدته خسائر بشرية ومادية فادحة.
- وجهت ضربة قوية للاقتصاد الإسرائيلي لتوقف الكثير من المعامل عن العمل.

---

[1] مركز الدراسات الاستراتيجية – دراسات عسكرية – استراتيجية، مجلة ثقافية شهرية، تشرين الأول 2006 العدد 10 دمشق.

– مركز الدراسات الاستراتيجية – أمريكا وحدها في الطرف الآخر من العالم ، دراسات عسكرية – مجلة ثقافية شهرية – 2006 .

- عززت الشعور بقدرة العرب على تحرير الأراضي المحتلة.

هذا ما أكدته حرب تموز 2006. وكما أكدت على هذه الهزيمة لجانهم المزعومة لتقصي الحقائق وفشل إسرائيل الذريع من خلال تقريرهم الأخير للجنة فينو غراد الذي أكد وحسم هزيمة إسرائيل عسكرياً وسياسياً، فقد كانت بمثابة هزة كبيرة، فقد هزم الجيش الذي لا يقهر وكسرت شوكته وتحطمت أسطورته على يد ومنعة وصمود المقاومة الأبطال، كما يجب أن نستذكر أن هذه الحرب أفقدت الثقة بين الصهاينة وقادتهم وأصبح الصهاينة ينتظرون ما يقوله السيد حسن نصر الله، فقد وثقوا به وبما يقوله على عكس بعض العرب الذين وصفوا ما قام به بالمغامرة، وأنه جلب الدمار والخراب إلى لبنان دون النظر إلى ما جرته من عزة للكرامة وشموخ وإباء لإرادة العرب[1].

وقد كان دعم سوريا للمقاومة وسيد المقاومة هدفه السلام وليس الحرب وذلك من خلال الردع لمنع العدوان فالمقاومة ليست نقيض السلام بل هي في ظروفنا الحالية ضرورية من اجل تحقيقه.

والمقاومة والسلام هما محور واحد وتدعمه سوريا دائماً حيث قال السيد الرئيس في هذا الموضوع :

((نحن في سوريا ولبنان وفلسطين لا تزال لنا ارض لم تحرر هذا يعني أننا نحن المعنيون بالمقاومة وبالحرب والسلم ولن نطلب من أحد أن يحارب معنا ولا نيابة عنا ولا أحد يورط أحد في النزاع)).

وقد نجحت هذه الحرب في تغيير قواعد اللعبة التي وضعتها اسرائيل وتتمثل قواعد هذه اللعبة في أن اسرائيل يجب أن تكون على الدوام الطرف الرابح في أية مواجهة وأن على العرب بالتالي هم الطرف الخاسر ولا شك أن الغطاء الأمريكي والغربي بشكل عام لاسرائيل مكن هذا الكيان من ترسيخ قواعد اللعبة واعتياد العرب عليها.

(1) مركز الدراسات الاستراتيجية – دراسات عسكرية – استراتيجية، تشرين أول 2006 ، عدد 10 دمشق.

إلا أن سوريا والمقاومة في لبنان ممثلة في حزب الله لا تخضع لنفس المعايير والالتزامات ورفضت قواعد هذه اللعبة واتخذت موقفاً إذ كان لا بد من القتل والدماء فغن القتل لن يكون فقط من نصيب الطرف العربي وإذا كان هناك استهداف للمدنيين والبنى التحتية فإن اسرائيل أيضاً لديها مدنيين وبنى تحتية ستكون مجالاً للضرب والاستهداف.

وفي الحقيقة إن هذه المواجهة من أعظم إنجازات إرادة الشعب العربي في المحصلة لم تكن هذه الحرب تخص حزب الله وحده بل هي معركة الأمة العربية للذود عن هويتها ووجودها وتراثها.

إن اختلال التوازن الاستراتيجي في المنطقة للصراع العربي الإسرائيلي تنبهت له سورية وأخذت تعمل على البحث على قوى أخرى لتعويضها ولعودة التوازن الاستراتيجي إلى المنطقة من خلال علاقات تقوم بينها وبين دول إقليمية تكون عوناً لها، وتقوم هذه العلاقة على معايير ثابتة وعلى احترام كل طرف للطرف الآخر والمحافظة على التوازن والحوار والتشاور بين الطرفين، ومثالنا على هذه العلاقة هي: العلاقة السورية الإيرانية والعلاقة السورية التركية[2].

العلاقة السورية الإيرانية:

شكل انتصار الثورة الإسلامية الإيرانية في عام 1979 حدثاً من أبرز الأحداث التي شهدتها المنطقة، والتي كان لها نتائج وانعكاسات كبيرة على الساحتين الإقليمية والدولية، وعلى الصراع العربي – الإسرائيلي وقضية فلسطين، لقد نقلت الثورة إيران من قاعدة متقدمة للوجود الأمريكي في المنطقة، ومن بلد يرتبط بأوثق العلاقات مع إسرائيل، إلى شريك استراتيجي للعرب في صراعهم مع إسرائيل، لقد أدرك القائد الخالد حافظ الأسد برؤيته الاستراتيجية أهمية التحول العميق الذي حدث في إيران مع انتصار الثورة، وما يمثله من رفد للنضال العربي.

---

[2] المؤتمر القطري العاشر للحزب – رؤية متجددة وفكر يتسع للجميع، دمشق، حزيران 2005، السياسة الخارجية ص20–30.

ومن هنا كان موقف سورية المتميز في مناهضة الحرب التي شنها النظام العراقي السابق ضد إيران عام 1980، وعدم تحويلها إلى حرب عربية – فارسية.

لقد أودت الحرب العراقية – الإيرانية التي دامت ثماني سنوات بحيات مئات الآلاف من الضحايا العراقيين والإيرانيين، واستنْزفت قدرات البلدين في حرب غير مبررة تخدم المصالح الأمريكية والإسرائيلية.

وعلى الرغم من مختلف الضغوط الإقليمية والدولية التي تمارس ضد سورية وإيران لإضعاف التنسيق والتشاور بينهما، فإن هذه العلاقات أثبت مصداقيتها وأهميتها الإستراتيجية بالنسبة للبلدين وللدول العربية والإسلامية وقضاياهم العادلة، وساهمت التطورات في العراق في إبراز التنسيق والتشاور بين البلدين، وخاصة في مؤتمرات الدول المجاورة للعراق، حيث اتخذ موقفاً (معارضاً) للحرب على العراق، وداعماً لوحدة العراق واستقلاله.

إن بعض التباينات التي قد تظهر في مواقف البلدين أمور طبيعية، ولاسيما بخصوص الخلاف بين إيران والإمارات العربية المتحدة حول الجزر الثلاث: طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى، وهي تباينات تنطلق من الحرص السوري على إقامة أفضل العلاقات بين الجمهورية الإسلامية الإيرانية ودولة الإمارات العربية المتحدة، وحل الخلافات بالطرق السلمية والودية.

العلاقة السورية التركية ما بين 2000 – 2005:

اتسمت العلاقات السورية – التركية بالتوتر وانعدام الثقة لعقود طويلة، لأسباب وخلفيات تاريخية وسياسية واستيراتيجية، وبلغت ذروة التوتر بعد توقيع اتفاق تعاون أمني عسكري بين تركيا وإسرائيل في شباط 1996، غير أن حكمة القائد الخالد حافظ الأسد ورؤيته التاريخية الثاقبة، جنبت البلدين خريف عام 1998 الوصول إلى نقطة اللاعودة، وأدخلتهما بدلاً من ذلك في مرحلة جديدة من التعاون والتفاهم.

وأعطت الزيارة التاريخية التي قام بها السيد الرئيس بشار الأسد إلى تركيا من 6 – 8 كانون الثاني 2004 دفعاً إيجابياً غير مسبوق لهذه العلاقات، وتركت انطباعات عميقة ليس فقط على تغيير مناخ العلاقات الثنائية بين البلدين، وإنما على علاقات تركيا الإقليمية والعربية[1].

وتتالت الزيارات العديدة المتبادلة بين المسؤولين الأتراك والسوريين لتترجم علاقات وتوجهات قيادتي البلدين في إيجاد حلول لمعظم المشاكل والعقبات التي كانت تحول دون تطورها، وتحويل مناطق التوتر على الحدود إلى مناطق تعاون وتنمية، ولتكون جسراً

لعلاقات أكثر تطوراً في المجالات السياسية والاقتصادية والتجارية والاستثمارية والسياحية، ولتساهم في إيجاد حل عادل للصراع العربي – الإسرائيلي والقضية الفلسطينية.

وقد أسهم الاحتلال الأمريكي – البريطاني للعراق في تعميق العلاقات التركية – السورية انطلاقاً من المصالح الاستراتيجية المشتركة، وتطابق مواقف البلدين تجاه انعكاسات هذا الاحتلال على العراق والمنطقة بشكل عام، وتجلى تطور العلاقات السياسية بشكل واضح في اجتماعات وزراء خارجية دول الجوار، وغيرها من الاجتماعات الإقليمية والدولية.[2]

ولا شك في أن إصرار الرئيس التركي أحمد نجدت سيزار على القيام بزيارة سورية خلال الفترة ما بين 13 – 15 نيسان 2005 – رغم الضغوط الأمريكية التي استهدفت إلغاء الزيارة خلال هذه الفترة بالذات – لهو دليل آخر على الإرادة السياسية التركية في المضي قدماً في تطوير وتعميق العلاقات بين البلدين.

وكانعكاس لتطوّر وتنامي العلاقات السياسية بين البلدين، فقد تطورت العلاقات الاقتصادية بشكل واضح، حيث تم التوقيع على العديد من الاتفاقيات الهامة في مختلف المجالات، وتم افتتاح قنصلية سورية جديدة في غازي عنتاب، وكذلك قنصلية تركية في

---

(1) مرجع سابق : المؤتمر القطري العاشر للحزب ص13.

(2) رياض الصمد : العلاقات الدولية في القرن العشرين، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ب ت، ص 13

مدينة اللاذقية عام 2004، إضافةً إلى وجود قنصلية سورية في استانبول وقنصلية تركية في حلب.

وتلعب تركيا حالياً دوراً إيجابياً في المفاوضات غير المباشرة بين سورية وإسرائيل عام 2008.

وكمؤشر على هذا التطور بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين حالياً بين 700 - 800 مليون دولار أمريكي، ومن المتوقع أن يتضاعف هذا التبادل بشكل ملحوظ بعد دخول اتفاقية التجارة الحرة بين البلدين حيز التنفيذ.

لقد كان لتطور هذه العلاقات الإيجابية بين البلدين أثر كبير على الشعبين السوري والتركي من خلال تقديم التسهيلات الحدودية اللازمة للتواصل بين الأقارب في كلا البلدين، وانفتاح كل منهما على الأخر برؤية مشتركة توحد ما يجمع بينهما من مصالح وتاريخ، وتساهم في إيجاد حلول مرضية لأية مسائل عالقة أو موروثة.

وكانت لزيارة الحكومة السورية 2007 الأثر الكبير في تعميق هذه العلاقات بالإضافة إلى وقوف سورية إلى جانب تركيا في حربها ضد الإرهاب.

موقف سوريا من الإرهاب

أدت الأحداث التي تعرضت لها الولايات المتحدة الأمريكية في الحادي عشر من أيلول عام 2001 إلى إثارة موضوع الإرهاب من جديد.

وحُدِدَ الموقف السوري المبدئي والثابت من هذه الأحداث بالتأكيد على ما يلي:

1- تمسك سورية بمواقفها الثابتة من الإرهاب، والوقوف ضده بأشكاله كلها لأنها عانت منه: ((بالنسبة لموضوع الإرهاب كانت هناك إدانة لما حصل في 11 أيلول في الولايات المتحدة، ونحن طبعاً نعتقد أن هذا الشيء بديهي فلا يوجد الآن بلد في العالم يقول: إنه مع الإرهاب، هذا مبدأ الكل ملتزم به، لكن الإدانة السورية لم تأت نتيجة لما حصل في 11 أيلول بل هي نتيجة لأمور أو عوامل أخرى، هي نتيجة لمبادئ قديمة في سورية موجودة عبر

2- التاريخ، مبادئ اجتماعية، ونتيجة لوجود للقيادات السلفية الموجودة في منطقتنا العربية من مختلف الأديان والفئات لقد عانت من الإرهاب خاصة في منتصف السبعينات والفترة التي تلتها)).

3- أن سورية بإيمانها وتمسكها بالقيم والمبادئ التي تؤمن بها تدعو العالم إلى عدم الخلط بين الإرهاب الذي تدينه، والمقاومة الوطنية بوصفها نضالاً مشروعاً: ((هناك فرق كبير، المقاومة هي حق اجتماعي، هي حق وطني، هي حق قانوني، هي حق مكفول من خلال قرارات الأمم المتحدة)) وبيّن سيادته موقف سورية الواضح من التنظيمات المقاومة التي تواجه الاحتلال الصهيوني: ((نحن الأقدر على تحديد طبيعة المنظمات أو الجهات أو الأفراد الموجودة لدينا في منطقتنا، كما أشرنا في البداية: المقاومة هدفها تحرر الأرض وبالتالي هي حق دولي لا أحد يستطيع إنكاره، وبالتالي نحن لدينا جهات مختلفة وشخصيات وتيارات تدعم التحرير أو تدعم المقاومين الذين يسعون لتحرير أراضيهم، فالعمل المقاوم هو مختلف عن الإرهاب)).

4- ضرورة تحديد المفهوم، فقد دعت سورية إلى الاتفاق على معايير محددة لتعريف الإرهاب لضمان نجاح مكافحته، وأشار السيد الرئيس بشار الأسد إلى الفوضى التي تعم العالم في استخدام المصطلحات وقال: ((إنه من الطبيعي أن تختلف الدول على رؤية معينة، لكن على الجميع أن يتفقوا على فهم الواقع كما هو واستخدام معايير موحدة من الجميع لمعالجة هذا الواقع... تكلمنا عن معالجة الإرهاب، وذكرت أن المعالجة تبدأ من تعريف هذا المصطلح، لا يمكن أن نقاتل عدواً لا نعرف من هو... وما هو شكله وطبيعته))[1].

موقف سورية من مفاوضات السلام:

تجري مفاوضات غير مباشرة سورية إسرائيلية برعاية تركيا إلا أن سورية أكدت على:

1- التأكيد على أن السلام خيار استراتيجي لسورية: ((منذ زمن طويل كان السلام هدفنا الأساسي، وعندما طرحناه فإننا التزمنا به كخيار استراتيجي، وكونه هدفاً استراتيجياً

---

(1) د. رياض الصمد، العلاقات الدولية في القرن الحادي والعشرين – المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر بيروت عام 2005.

فهو لا يتغير بتغير الظروف، ونحن مع السلام لأنه خيارنا، والشعب السوري شعب محب للسلام عبر التاريخ)).

2- الاستمرار في الحفاظ على الأهداف والمبادئ التي انطلقت منها مفاوضات السلام، لقد بيّن سيادة الرئيس بشار الأسد أن: ((عملية السلام انطلقت من خلال مرجعيات محددة وهذه المرجعيات هي قرارات الأمم المتحدة ومجلس الأمن، وبشكل خاص القرارات المرتبطة بقضية الشرق الأوسط))، ((أما المرجعية الثانية التي نعدُها متممة ومكملة للمرجعية الأولى فهي مرجعية مؤتمر مدريد، وما يجمع المرجعيتين هو إجماع المجتمع الدولي عليهما باستثناء إسرائيل، وكلتاهما بشكل ما نستطيع أن نعتبرهما تشكلان القانون الدولي الذي يحكم عملية السلام))، ((لقد اختارت الأمة العربية السلام على أساس تنفيذ قرارات الشرعية الدولية ومبدأ الأرض مقابل السلام الذي يؤكد على عودة جميع الأراضي التي احتلتها إسرائيل في حزيران 1967 الجولان وفلسطين، وضمنها وفلسطين، وضمنها القدس، بالإضافة إلى عودة الأراضي اللبنانية التي ما تزال تحت الاحتلال، وضمان حقوق الشعب الفلسطيني في العودة وتقرير المصير وإقامة دولته المستقلة ذات السيادة، وعاصمتها القدس الشرقية كاملة، وتحرير جميع الأسرى العرب المعتقلين في السجون والمعتقلات الإسرائيلية))، وبيّن سيادة الرئيس أن: ((الأرض والسيادة هما قضية كرامة وطنية وقومية ولا يمكن وغير مسموح لأحد أن يفرط بها أو يمسها، ولقد كنا واضحين في تعاملنا، ثابتين في مواقفنا منذ بدء العملية السلمية في مدريد عام 1991 فيطلبون منا أن نكون مرنين، ويقصدون بذلك أن تكون الأرض مرنة... ونؤكد هنا على أننا مستعجلون لتحقيق السلام، ولكننا غير مستعدين للتفريط بالأرض أو نقبل لسيادتنا أن تمس... وأهلنا الصامدون فيها لن يكونوا لا اليوم ولا في المستقبل القريب أو البعيد... إلا عرباً سوريين... ولأن الزمان مهما طال فإن هذه الأرض ستبقى لنا وستعود كاملة عاجلاً أم آجلاً))[1].

3- إن مفاوضات السلام ليست غاية بل هي وسيلة لتحقيق الأهداف المحددة في هذه المفاوضات: ((نحن لا نبحث عن طريق للعودة للمفاوضات، ولكن نبحث عن حقنا. فالمفاوضات هي طريق، وليست هدفاً، والهدف هو الأرض ويجب أن يكون الهدف كاملاً

---

[1] - د. علي صبح - : <u>الصراع الدولي في نصف قرن - 1945 -1995</u>، بيروت، دار المنهل اللبنـــاني 1998 - ص 226 - 230.

ليضمن للأجيال القادمة الكرامة والاستقرار))، وبيّن سيادته أن موقف إسرائيل الذي يهدف لضرب عملية السلام لا يرتبط بشخص أو مسؤول بل يرتبط بطبيعة المجتمع الإسرائيلي نفسه، وهذا المجتمع هو الذي: ((قتل رابين عندما شك - مجرد شك - بأن هذا الرجل قد يقدم شيئاً للسلام، مجرد الشك جعلهم يقتلون هذا الإنسان بالرغم من أنه قام بتكسير عظام 4- الفلسطينيين في الانتفاضة الأولى))، هذا المجتمع: ((أسقط بيريز عندما شك بأنه أقل تطرفاً من نتنياهو، بالرغم من أن بيريز قدم هدية للشارع الإسرائيلي وهي مجزرة قانا))، هذا ((المجتمع أسقط باراك عندما شك بأنه أقل تطرفاً من شارون، وعندما شك من خلال الطروحات الوهمية الكاذبة من الممكن أن يقدم شيئاً لعملية السلام، بالرغم من أن باراك كان قد قدم هدية للشارع الإسرائيلي أكثر من أربعمائة شهيد فلسطيني، والآن هذا الشارع نفسه يأتي بشارون... شارون يوصف في العالم بشكل عام وحتى في داخل إسرائيل بأنه رجل مجازر، رجل قتل، رجل يكره العرب... فكيف يريدون أن نقنع أنفسنا أولاً، وأن نقنع الشارع العربي بأن المجتمع الإسرائيلي الذي انتخب رجلاً بمواصفات شارون... يريد السلام... يريد إعادة الحقوق للعرب... غير معادٍ للعرب والمسلمين ؟!)).

هذا هو موقف سورية من السلام، هذا الموقف المتمثل بموقف القيادة السورية الحكيمة مدعومة بالشعب السوري والوحدة الوطنية.

إن ما تميزت به السيادة السورية من مرونة محددة الإستراتيجية التي تسير عليها القيادة السورية مدعومة بالوحدة الوطنية بين الشعب السوري كانت كفيلة لنجاحها والدليل الأكبر على هذا النجاح هو فشل محاولات العزلة المفروضة على سورية من معظم الدول الكبرى على رأسها أمريكا وبريطانيا.

إن أول من تنبه إلى هذا الخطأ هو الدول الأوروبية متمثلة بالاتحاد الأوروبي، الذي بدأ يرسل مبعوثيه إلى سورية بعد انقطاع دام عامين لفتح باب الحوار معها والتعاون لإيجاد الحلول المناسبة في المنطقة، فلا حل ولا سلام ولا أمن في المنطقة بدون سورية. وهنا نذكر قانون محاسبة سورية الذي تبناه الكونغرس الأمريكي بدعم من رئيس الولايات المتحدة بوش، لكن زيارة السيدة بيلوسي إلى سورية أكدت على فشل هذا القانون وعدم فعاليته

وجاء قولها المشهور الذي أخذت تتقاذفه وسائل الإعلام: (إن الطريق إلى دمشق هو الطريق إلى السلام)، هذا القول الذي عبر في مضمونه الأهمية الكبيرة لسورية ودورها الفعال في المنطقة.

تأثر الاقتصاد السوري بالمتغيرات الدولية:

تسود الوضع العالمي مجموعة تناقضات ذات تأثير مباشر على الاقتصاد السوري:

♦ فمن جهة يتقدم العلم والمعرفة بخطوات هائلة وترتفع الإنتاجية إلى ذُرا غير مسبوقة وتتجمع رساميل هائلة تضيق بها أسواق بلدان الشمال (الرأسمالية) وكل هذا يجبر الدول المتقدمة على التخلي عن أجزاء أقل نفعاً من علومها وصناعاتها ورساميلها، والاحتفاظ بالأجزاء الأكثر نفعاً لها، وهذا يخلق حراكاً علمياً وتكنولوجياً على صعيد العالم يتيح نقل العلوم والتكنولوجيا ورؤوس الأموال والخبرات وتتيح فرصاً لدول العالم الثالث لتحقيق تنمية علمية وصناعية.

♦ ومن جهة أخرى يشتد إحكام قبضة السوق والمؤسسات الدوليين والقوى العظمى المتحكمة بها وخاصة أذرع الولايات المتحدة الأمريكية الثلاث (صندوق النقد الدولي، البنك الدولي، ومنظمة التجارة العالمية) على حركة الاقتصاد العالمي وتشتد وطأة الاحتكار المجتمع في أيدي الشركات الكبرى مما يجعل تحقيق النمو أصعب ويتطلب جهداً أكبر[1].

♦ الدول الأكثر ديناميكية ومبادرة من بين دول العالم الثالث التي تتعرف على هذا الواقع العالمي جيداً وتعرف كيف تستفيد منه هي من سيترجم الفرص إلى واقع وهي من سيحصد الحصة الأكبر، أما الدول الأخرى فستحصد التهميش والتخلف.

♦ تلعب العلاقات السياسية الدولية في ظل هذه الأوضاع دوراً هاماً لتحفيز النمو أو إعاقته وخاصة العلاقة مع الدول الكبرى الحاكمة والمؤسسات الدولية الخاضعة لسيطرتها، وقد تشكل هذه صعوبة أمام سورية بحكم التوتر الذي شاب هذه العلاقات خلال بعض الفترات، وهي حتى الآن ليست بالعلاقات الجيدة وتأثير إسرائيل كبير، لذا تحتاج هذه العلاقات إلى اهتمام خاص لاستمرار الجهود لإعادة صياغتها بما يناسب المصالح الوطنية.

---

[1] سمير سعيفان : قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية د مشق، دار الرضا - 2002 ، ص255-260.

كما فعلت فرنسا في إعادة ترتيب أوراقها وجهودها مع سوريا لتحسين العلاقات بينهما وإعادة الأوضاع إلى ما كانت عليه من علاقات وطنية في كافة المجالات وذلك بعد أن لمست فرنسا الدور الكبير لسوريا في المنطقة وأن سوريا تسير على الطريق الصحيح.

ومع تزايد العالم ترابطاً وتشابكاً واعتماداً متبادلاً، يتوقف مصير التنمية على العلاقات الدولية الناجحة التي يقيمها البلد، سواء كان للحصول على عوامل النمو بشروط مناسبة مثل الاستثمار والشراكات على المستويين الكلي والجزئي.

أما الحصول على مختلف مستلزمات النمو الأخرى، ثم تأمين أسواق لتصريف الإنتاج من سلع وخدمات.

يعتقد الباحث أن سورية عانت وتعاني من هذه المسألة فمن جهة لم يكن الأمر موضع اهتمام يذكر على مدى عقود، وليس لدينا خبرات متراكمة، ثم إن علاقة سورية مع الدول الكبرى المسيطرة الآن كانت تنوس بين التوتر والتوتر الشديد، ورغم أنها مالت للتحسن منذ 1990، ومازال تحسنها مستمراً، غير أنها لم تبلغ المستوى المطلوب. وما زالت الدول الكبرى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية تقف موقفاً معادياً تجاه سورية وبالتالي أمام سورية مهمة صعبة، تتمثل في تحسين علاقتها بالغرب، دون أن تفرّط بحقوقها الوطنية وهي مهمة تبدو صعبة حتى الآن لذا تتطلب جهوداً كبيرة، بالطبع لا توضع دول الغرب في سلة واحدة ويمكن المناورة فيما بينها للحصول على مزايا أفضل.

ويرى الباحث أن لسورية مصلحة في توطيد الشراكات العربية، رغم بعض الآثار السلبية في المرحلة الأولى، ولها مصلحة في الشراكات الأوروبية، وأن تستفيد من الخبرات السابقة للدول العربية.

ويرى الباحث أيضاً أننا بحاجة إلى طلب عدد من الخبراء العرب للعمل في فريقنا المفاوض كمستشارين، وأيضاً طلب استشارات بعض بيوت الخبرة الأوروبية.

ولنا مصلحة في الانتساب إلى منظمة التجارة العالمية فهي واقع على الأرض لا يمكن تجاهله، والبقاء خارجها يُلحق بنا أضرارها، بينما يحرمنا من مزاياها، والانتساب بات

ضرورة هامة غير أن هذا يتطلب متابعة برنامج الإصلاح الاقتصادي لتحضير الاقتصاد السوري لتلبية متطلبات هذه الخطوة.

لقد أكدت تطورات الأحداث صواب رؤيتنا ومشروعية مواقفنا وزادتنا تمسكاً بنهجنا وثباتاً على مبادئنا لقد جعلتنا أكثر ثباتاً على المقاومة نهجاً وخياراً لإحقاق الحقوق وعودة الأرض، وإن التمسك بالمقاومة ثقافة وأسلوب حياة للعمل والنضال هو الكفيل بضمان مستقبل الأمة وعزها .

تواجه سورية العديد من الاستحقاقات الاقتصادية الهامة التي تمثل بما يلي :

1- سريان اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، والإلغاء التام للرسوم الجمركية اعتباراً من 2005/1/1، وقد ألغت سورية انطلاقاً من التزامها بكل ما يخدم العمل العربي المشترك كافة الاستثناءات والقيود الجمركية المفروضة على حركة التبادل التجاري بين الدول الموقعة على الاتفاقية، وهذا ما عرّض المنتج السوري لمنافسة شديدة داخل سورية وخارجها[1].

2- توقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع تركيا والتي تنص على تحرير كامل للتجارة بين سورية وتركيا وذلك بعد مرحلة انتقالية.

3- التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، حيث سيتم تنفيذ بنود هامة من هذه الاتفاقية فور التوقيع النهائي عليها.

الشراكة السورية – الأوروبية:

إن الموقف الرسمي لسورية يتّسم بتقييد الشراكة شريطة التوصل إلى اتفاق يخدم مصلحة الجانبين؛ فقد أشار السيد الرئيس الخالد حافظ الأسد في كلمته أمام مجلس الشعب بمناسبة أدائه القسم الدستوري لولاية خامسة بتاريخ 1999/3/11: (إننا سنتابع العمل لتنمية علاقاتنا الدولية بما يخدم مصالحنا الوطنية والقومية، وسنستمر في الحوار مع الاتحاد الأوروبي لإقامة الشراكة معه وفق أسس تخدم مصالح الجانبين).

[1] د . نبيل سكر : الإصلاح الاقتصادي في سورية، مصدر سابق 1999، ص 11 – 15.

متطلبات الشراكة بالنسبة لسورية:

جاء برنامج العمل الملحق بإعلان برشلونة مفصّلاً جداً، شاملاً الإجراءات المطلوب اتخاذها من جانب الدول الشركاء في جميع المجالات بما ينسجم مع متطلبات الشراكة، وبالطبع فإن هذه المتطلبات ستكون بالنسبة لسورية كما لغيرها من دول جنوب شرق المتوسط، ويفترض أن تجري الحكومة السورية التصحيحات الهيكلية وأن تتخذ الإجراءات الضرورية لتجعل الوقائع منسجمة مع هذه المتطلبات، ومنها:

- تنفيذ أهداف إعلان برشلونة واحترام مبادئه عبر العمل الإقليمي والمتعدد الأطراف.
- تسهيل إقامة منطقة التجارة الحرة وفقاً للمبادئ المنصوص عليها في الإعلان مع المتطلبات الناجمة عن ذلك: تنسيق الإجراءات الجمركية وبخاصة الإدخال المتدرج لمبدأ تراكم المنشأ وذلك حتى عام 2010.
- تمكين القطاع الخاص من لعب دور أكثر أهمية في تنمية المنطقة وإيجاد فرص العمل في الصناعة والزراعة، وذلك بالتركيز على تهيئة البنية لتحديث المؤسسات القائمة وإعادة هيكلتها، وعلى الأخص في القطاع العام بما في ذلك الخصخصة، وتكييف السياسات الاقتصادية بما يتفق مع مبادئ اقتصاد السوق، وبمعنى آخر تحرير الاقتصاد الوطني من القيود التجارية والمالية.
- إيلاء اهتمام خاص لتشجيع التعاون بين المشروعات المتوسطة والصغيرة وخلق الشروط اللازمة لتنميتها.
- مراعاة الالتزامات الناجمة عن الاتفاقية العامة للتجارة والتعريفات (GATT) وكذلك الاتفاقية العامة لتجارة الخدمات (GATS) والتي تقررها منظمة التجارة الدولية.

تحرير التجارة بين سورية والاتحاد الأوروبي:

إن علاقة الشراكة السورية الأوروبية تنطبق عليها كل مواصفات الشراكة الأوروبية المتوسطية، فهي علاقة مركز بالمحيط، وعلاقة دول متقدمة بدولة نامية، وعلاقة دول مجتمعة (بمفردها كبيرة، فكيف على مستوى الاتحاد) بدولة صغيرة، وبالتالي تنطبق على تحرير

التجارة بين الطرفين جميع التحفظات التي أشير إليها فيما يتعلق بتحرير التجارة بين دول ذات مستويات نمو متفاوتة وإنتاجية عمل متباينة.

إن اتفاق الشراكة يقضي أن يتضمن من المرونة ما يكفي إعادة النظر في أية مادة أو بند عندما يكتشف الطرفان أنه يلحق الأذى بأحدهما.

إن اتفاقية الشراكة المزمع إبرامها بين طرفين غير متكافئين بكل المقاييس – وما لم يكن الطرف الضعيف موضع رعاية من الطرف القوي – لا يمكن لهذه الشراكة أن تنجح أو تستمر، ونستطيع أن نتصور العلاقة بين الطرفين على أنها مشابهة للعلاقة بين قطاعي الصناعة والزراعة داخل الاتحاد الأوروبي، وكذلك للعلاقة بين الدول الأوروبية الأكثر تقدماً وتلك الأقل تقدماً (الأعضاء في الاتحاد الأوروبي)، ولهذا فإن مضمون الشراكة يجب أن يتضمن الكثير من المبادئ المطبقة في العلاقات الأوروبية – الأوروبية داخل الاتحاد، وذلك من أجل خلق الانسجام داخل طرفي الشراكة[1].

4- التوقيع بالأحرف الأولى على اتفاقية تحرير التجارة مع دول مجلس التعاون الخليجي.

5- الاستعداد لتوقيع اتفاقية منطقة التجارة الحرة مع إيران.

6- تقدم سورية بطلب للانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.

7- توقيع ونفاذ العديد من الاتفاقيات لإقامة منطقة تجارة حرة ثنائية مع الدول العربية الشقيقة.

8- حضور سورية قمة الاتحاد من أجل المتوسط في فرنسا عام 2008 حيث أكد الرئيس الفرنسي ساركوزي أن السلام في حوض المتوسط لا يتحقق إلا بدور فاعل لسورية وأن سورية الدولة المحورية في منطقة شرق الأوسط حيث طلبت فرنسا من سورية ومن الرئيس بشار الأسد التدخل مع إيران لحل مسألة الأسلحة النووية الإيرانية وقد طغى حضور سورية على المؤتمر حتى أنه أطلق على هذا المؤتمر مؤتمر الرئيس السوري بشار الأسد .

---

[1] د. محمود أماني فهمي،– الوحدة الأوربية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة، القاهرة ، مجلة السياسة الدولية، عدد 116 عام1994، حزب البعث العربي الاشتراكي ، القطر السوري ، القيادة القطرية، المكتب الاقتصادي القطري ، اتفاقية الغات ومنظمة التجارة العالمية وآثرها على الاقتصاد السوري دمشق – دراسات اقتصادية – عام 2002 –.

ثمة ظروف ومعطيات ومؤشرات اقتصادية داخلية برزت خلال السنوات القليلة الماضية لمسايرة المتغيرات الدولية من أهمها[1]:

- بدء مشروع الإصلاح الاقتصادي والإداري في السنوات الماضية والصعوبات التي اعترضته.
- تأهب الاقتصاد الوطني للدخول في الخطة الخمسية العاشرة 2006 - 2010 بتوجهات وآفاق طموحة بعد تقييم ما تم انجازه في الخطة الخمسية التاسعة، التي جاءت متزامنة مع فترة ما بعد المؤتمر القطري التاسع للحزب، حزيران 2000.
- تراجع إنتاج وتصدير سورية من النفط، وبالتالي تراجعت مساهمة عائدات النفط في الموارد المحلية للموازنة من 25 % في عام 2002، إلى 37 % في موازنة عام 2005. وقد عالجت سورية تراجع إنتاج وتصدير النفط بمشروع الإصلاح الاقتصادي في سورية . ولا يعتبر ذلك تراجعاً في الصادرات السورية للنفط .
- تراجع الفائض في الميزان التجاري بالأسعار الجارية من 80 مليار ليرة سورية عام 2002، إلى 31 مليار ليرة سورية عام 2003، إلى 17 مليار عام 2004 (تقديري)، وإذا استبعدنا النفط من الصادرات فإن العجز في الميزان التجاري سيكون كبيراً.
- ازدياد نسبة الصادرات من المواد الخام إلى إجمالي الصادرات السورية، فقد وصلت هذه النسبة إلى أكثر من80 % مقابل تراجع نسبة الصادرات من المواد المصنّعة.
- ارتفاع تكلفة استيراد المشتقات النفطية، فقد تجاوزت قيمة المستوردات من المازوت والفيول في عام 2004 أكثر من مليار دولار، بعد أن كانت قرابة 300 مليون دولار عام 2002.

هذه الاستحقاقات وغيرها، جعلت من الضروري بمكان أن تعمل السلطة التنفيذية على اتخاذ كل ما يلزم قدرة الاقتصاد السوري على التكيف مع تلك الاستحقاقات ومتطلباتها وزيادة القدرة التنافسية للمنتج الوطني عن طريق تخفيف الأعباء المادية وغير المادية.

---

[1] التقرير الاقتصادي للمؤتمر القطري العاشر لحزب البعث، حزيران 2005 ص88-125. المجموعة الإحصائية لعام 2005.

1- تطور المؤشرات الاقتصادية الإجمالية:

يتبين من الإحصاءات الرسمية بالأسعار الثابتة لعام 2000 أن هناك تطوراً حقيقياً تحقق خلال الفترة 2000 - 2005 ويمكن بيان ذلك بالجدول رقم (1)

الإنتاج المحلي الإجمالي: لقد تطورت مؤشرات الإنتاج المحلي الإجمالي وفق ما يوضحه الجدول رقم (1) تطور الإنتاج المحلي الإجمالي خلال الفترة 2000 – 2005 بالأسعار الثابتة لعام 2000 الوحدة / مليار ل.س[1].

من الجدول (1) يمكن ملاحظة ما يلي:

- بلغ معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي السنوي خلال الفترة المذكورة 3 % حيث ازداد من 904 مليار ل.س في عام 2000 إلى 1047 مليار ل.س في عام 2005 .
- كان معدل نمو الإنتاج المحلي الإجمالي السنوي في القطاع العام 1.4 % حيث ازداد من 672 مليار ل.س في عام 2000 إلى 807 مليار ل.س في عام 2005.
- كان معدل نمو الإنتاج المحلي السنوي في القطاع الخاص 5.8 % حيث ازداد من 815 مليار ل.س في عام 2000 إلى 1080 مليار ل.س في عام 2005.
- ساهم القطاع العام في عام 2000 بنسبة 44 % من مجمل الإنتاج المحلي الإجمالي مقابل 66 % للقطاع الخاص. في حين بلغت مساهمة القطاع العام 35 % من مجمل الإنتاج المحلي الإجمالي مقابل 65 % للقطاع الخاص في عام 2005.
- أما نسبة مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في مجمل الإنتاج خلال عامي 2000 و2005 فقد كانت على النحو التالي[2]:

---

(1) المكتب المركزي للإحصاء - دمشق ، المجموعة الإحصائية لعام 2005 - ص 178.

(2) المكتب المركزي للإحصاء - دمشق، المجموعة الإحصائية لعام 2005 - ص 253.

ويتضح من الجدول (2) تراجع مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة الاستخراجية في مجمل الإنتاج المحلي الإجمالي في حين ازدادت مساهمة القطاعات الأخرى.

الناتج المحلي الإجمالي:

ويبين الجدول (3) نسبة مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي[1]:

ويتضح من الجدول (3) أن مساهمة كافة القطاعات في الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني قد ازدادت على حساب تراجع مساهمة الصناعات الاستخراجية (النفط الخام) في الناتج المحلي الإجمالي، والذي من المتوقع تتراجع نسبة مساهمته في الناتج مستقبلاً.

كانت نسبة المتعطلين 9.5 % في عام 2000 وارتفعت إلى 11.7 % في عام 2002 ثم تراجعت إلى8.2 % في عام 2004.

بلغت نسبة المتعطلين الذكور6.2 % من قوة العمل مقابل6.5 % للإناث في عام 2004.

الميزان التجاري (الصادرات والمستوردات):

حققت سورية فائضاً في الميزان التجاري بالأسعار الجارية خلال السنوات 2000 – 2004 حيث بلغت قيمة المستوردات من السلع والخدمات خلال هذه الفترة 1574 مليار ل.س يقابلها صادرات بلغت قيمتها 1818 مليار ل.س، أي أن هناك فائضاً في الميزان التجاري مع العالم الخارجي خلال هذه الفترة بلغ 200 مليار ل.س.

الجدول (4) يبين الفائض والعجز في الميزان التجاري بالأسعار الجارية وبالأسعار الثابتة لعام 2000 / الوحدة مليار ل.س.[2]

---

[1] المكتب المركزي للإحصاء ، دمشق، المجموعة الإحصائية لعام 2005 – ص 33.

[2] المؤتمر القطري العاشر للحزب – ص 58. مرجع سابق

التكوين الرأسمالي:

بالأسعار الجارية:كان التكوين الرأسمالي في عام 2000 حوالي 156 مليار ل.س، ومن المتوقع أن يصل في عام 2005 إلى 229 مليار ل.س، ومن ناحية أخرى فإن مجمل التكوين الرأسمالي للقطاعين العام والخاص يقدر أن يبلغ خلال الفترة 2001 – 2005 حوالي 1114 مليار ل.س.

بالأسعار الثابتة لعام 2000: كان التكوين الرأسمالي في عام 2000 حوالي 156 ومن المتوقع أن يصل في عام 2005 إلى 211 مليار ل.س، ومن ناحية أخرى فإن مجمل التكوين الرأسمالي للقطاعين العام والخاص يقدر أن يبلغ خلال الفترة 2001 – 2005 حوالي 1044 مليار ل.س.

تطور الموازنة العامة للدولة:

ازداد حجم الموازنة العامة للدولة من 275 مليار ل.س في عام 2000 إلى 460 مليار ل.س في عام 2005 أي بوسطي معدل زيادة سنوية بلغت 10.8 % سنوياً.

ويبين الجدول (5) تطور اعتمادات الموازنة العامة للدولة (جارية – استثمارية)

خلال الفترة 2000 – 2005 / الوحدة (مليون ل.س)

الاستهلاك:

بالأسعار الجارية:

– مجمل الاستهلاك النهائي: ازداد الاستهلاك النهائي من 685 مليار ل.س في عام 2000 إلى 1009 مليار ل.س في عام 2005، وبمعدل سنوي قدره 8.1 %، وقد شكل مجمل الاستهلاك النهائي حوالي 75.8 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000، وارتفعت هذه النسبة لتصل إلى 83.7 % في عام 2005.

- وقد ازداد الاستهلاك النهائي الحكومي من 112 مليار ل.س في عام 2000 إلى 170 مليار ل.س في عام 2005 أي بوسطي معدل نمو سنوي قدره 8.6 %.
- أما الاستهلاك النهائي للشعب فقد ازداد من 573 مليار ل.س في عام 2000 إلى 839 مليار في عام 2005، أي بوسطي معدل نمو سنوي قدره 7.9 %.
- وقد كان وسطي استهلاك الفرد 35 ألف ل.س في عام 2000، وارتفع إلى 45.5 ألف ل.س في عام 2005.

بالأسعار الثابتة لعام 2000:

- مجمل الاستهلاك النهائي: ازداد الاستهلاك النهائي من 685 مليار ل.س في عام 2000 إلى 749 مليار ل.س في عام 2005، وبمعدل نمو سنوي قدره 1.8 %، وقد شكل مجمل الاستهلاك النهائي حوالي 75.5 % من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2000، وتراجع إلى 71.6 % في عام 2005.
- ازداد الاستهلاك النهائي الحكومي من 112 مليار ل.س في عام 2000 إلى 156 مليار ل.س في عام 2005 أي بوسطي معدل نمو سنوي قدره 6.9 %.
- أما الاستهلاك النهائي للشعب فقد ازداد من 573 مليار ل.س في عام 2000 إلى 593 مليار في عام 2005 أي بوسطي معدل نمو سنوي قدره 0.3 %.
- وقد كان وسطي استهلاك الفرد 35 ألف ل.س في عام 2000 وتراجع إلى 32.3 ألف ل.س في عام 2005.

تطور المؤشرات الاقتصادية العامة خلال فترة 2005 – 2007:

بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لعام 2006 501% أما في عام 2007 6.5% بزيادة 1.4 % عن عام 2006 و0.6 % في العام 2000.

إن قطاع الزراعة أسهم بالنسبة الأكبر في الناتج المحلي الإجمالي تلاه القطاع التجاري ثم قطاع الخدمات بلغت 23و18 و14 بالمائة على التوالي ثم قطاع النقل والموصلات

بنسبة 12 % ثم قطاع المال والتأمين والعقارات وقطاع الصناعات التحويلية بنسبة 7 % لكل منهما وقطاع البناء والتشييد بنسبة 4 % ثم قطاع المرافق بنسبة 2 % .

و تضاعف حجم الصادرات من 250 مليار ليرة عام 2004 إلى أكثر من 500 مليار عام 2006 وتضاعفت حجم الصادرات السورية إلى أكثر من 600 مليار ليرة سورية وصلت قيمة الاستثمارات عام 2007 /400/ مليار ليرة سورية.

بلغ مجموع الصادرات الخدمية والسلعية حولي 770 مليار ليرة سورية في عام 2007.

و تراجع عجز الميزان التجاري السوري عام 2006 ليصل إلى مستويات متدنية وحققت سورية انخفاضاً في نسبة عجز الموازنة من الناتج المحلي الإجمالي بحوالي 78.1% [1].

---

[1] التقرير الصادر عن هيئة تخطيط الدولة التقديرية – الاقتصاد السوري يحقق نمواً ملحوظاً عام 2007 – دمشق العام 2008

المبحث الثاني

تحليل نتائج السياسات الكلية في ضوء المتغيرات الدولية

– أسهمت السياسة المالية في السنوات الأخيرة الماضية، عام 2000 من حيث تخفيض الضرائب والرسوم الجمركية وعلى تشجيع الاستثمار الوطني والأجنبي، كما أسهمت في جعل الإنتاج المحلي قادراً على المنافسة داخلياً وخارجياً.

– حققت السياسة المالية هدفها في تخفيض التضخم والحفاظ على مستويات مقبولة من الدين العام والحفاظ على مستويات مقبولة لعجز الموازنة.

– أسهمت السياسة المالية إلى حد ما بإعادة توزيع الدخل القومي بشكل أكثر عدالة خلال زيادة الأجور بعد أن كانت مجمدة لفترة طويلة.

– كما ترمي السياسة النقدية إلى تحقيق استقرار الأسعار بما ينسجم مع السياسات الاقتصادية، والاستخدام الأمثل للأدوات غير المباشرة للسياسة النقدية، إضافة إلى تسخير معدلات الفائدة لزيادة النمو والاستثمار في الأنشطة المرغوبة(1).

– مع وجود نقاط قوة كبيرة تدعم السياسة النقدية من حيث وجود احتياطي من القطع الأجنبي، إلا أنه يمكن استخدام الحجم الفائض من هذا الاحتياطي لتمويل مشاريع استثمارية منتجة.

– كما أسهمت السياسات النقدية المتبعة في تحقيق معدلات تضخم مقبولة كانت أدنى من مثيلاتها في الدول الأخرى.

– اتجهت السياسات النقدية بشكل متدرج إلى توحيد سعر الصرف، بحيث أصبح حالياً قريباً من أسعار الصرف الحرة في الخارج مع توجه الحكومة إلى توحيد أسعار الصرف تدريجياً كان له منعكسات إيجابية كبيرة إذ رفع من كفاءة النظام المصرفي الذي يعد من أهم شروط الأداء الاقتصادي الجيد وساهم في الحفاظ على المدخرات داخل سورية واجتذاب

---

[2] د. سمير سعيفان – : قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية ، دمشق – دار الرضـــا – 2002 – ص 310 – 315.

الاستثمارات فإذا عدنا إلى دراسة الإنفاق الجاري الاستثماري نلاحظ أنه بلغ حجم الإنفاق الاستثماري الفعلي للقطاع العام خلال السنوات 2001 - 2004 مع الاعتمادات المرصودة في عام 2005 حوالي 758 مليار ل.س من أصل مجمل الاعتمادات المرصودة خلال السنوات الخمس والبالغة 953 مليار ل.س.

ويبيّن الجدول (6) الاعتمادات السنوية والإنفاق الفعلي ونسبة الإنفاق:

أما بالنسبة للإنفاق الاستثماري على مستوى القطاعات الاقتصادية بالمقارنة مع استثمارات الخطة الخمسية التاسعة فيبين ذلك الجدول التالي:

ويتضح من الجدول (7) أن نسبة الإنفاق الاستثماري الفعلي إلى إجمالي استثمارات الخطة في القطاع العام قد بلغت 87، 3 %، وقد بلغت أعلى مستوى لها في قطاع الخدمات 118 %، وفي القطاع التجارة 119 % في حين تجاوزت 90 % في قطاعات الري والزراعة والكهرباء والماء والنقل والتخزين في حين كانت في أدنى مستوى لها في قطاعي الصناعة التحويلية والبناء والتشييد[1].

أما الاستثمارات في القطاع الخاص فإن الإجراءات التي قامت الحكومة بها لتشجيع الاستثمار في القطاع الخاص من خلال تخفيض شرائح الضريبة على الدخل، وخفض الرسوم الجمركية، وإلغاء رسم التركات والتصديق القنصلي، وغيرها من الإجراءات الاقتصادية والإدارية المحفزة للقطاع الخاص لأداء دور هام في عملية التنمية، مما أسهم بزيادة قيمة استثمارات المشاريع المشملة بالقانون رقم 10 إلى حدود 204 مليار ل.س خلال عام 2004، بحيث تصبح مجمل التكاليف الإجمالية

أ-للمشاريع المشملة بالقانون رقم 10 من عام 1991 لغاية عام 2004 بحدود 606022 مليون ل.س وفق ما هو مدرج في الجدولين (8 + 9) [2]:

---

[1] المكتب المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية دمشق لعام 2004.

[2] المكتب المركزي للإحصاء نشرة الإنتاج والمبيعات القطاع الصناعي لعام 2001.

المكتب المركزي للإحصاء، دمشق، لعام 2005.

الجدول (8) يبيّن مجمل المشاريع المشملة بقانون الاستثمار رقم10خلال عام 2004

الجدول (9) يبين مجمل المشاريع المشتملة بقانون الاستثمار رقم10من عام 1991 ولغاية عام 2004من الجدولين (8 + 9)، يتبين أنّ عدد المشاريع المشملة بقانون الاستثمار لغاية عام 2004 قد بلغ 3681 مشروعاً، 35 % منها مشاريع صناعية و61% منها مشاريع نقل، أما من حيث تكاليف المشاريع فقد شكلت المشاريع الصناعية نسبة 83 % من إجمالي التكاليف مقابل 13 % لمشاريع النقل، ومن المتوقع أن يبلغ مجمل عدد العمال من خلال تنفيذ كامل هذه المشاريع 161 ألف عامل منهم 64 % في المشاريع الصناعية و31 % في مشاريع النقل[1].

أما بالنسبة للمشاريع المنفذّة فيبينها الجدول (10)

لقد بدأت مسيرة الإصلاح الاقتصادي والإداري خلال السنوات القليلة الماضية في ظل نهج التطوير والتحديث والذي جاء استكمالاً لمسيرة البناء والتشييد التي بدأتها الحركة التصحيحية، وبالرغم مما تحقق من خطوات واسعة، فإنه يجب أن نعترف أن ثمة صعوبات ومشكلات أسهمت في بطء تنفيذ مشروع الإصلاح الاقتصادي فالأوضاع السياسية في المنطقة أثرت في ذلك كما أشرنا، وإلى جانب بعض الأسباب الداخلية التي منها ما هو موضوعي كنقص الكوادر المؤهلة وضعف الحوافز، والبيروقراطية والروتين وغيرها.

تحليل الوضع الاقتصادي السوري خلال الفترة (2000 – 2005):

إن مسيرة الإصلاح الاقتصادي التي انتهجتها سورية منذ سنوات بدأت تؤتي ثمارها، حيث أن السنوات السبع الماضية كانت مرحلة التأسيس لاقتصاد متين وقوي، والسنوات السبع القادمة يجب أن تكون مرحلة الاقتصاد المتطور، يرى الباحث أننا وضعنا أقدامنا بثبات

---

[1] عبد القادر حصرية: السبل والوسائل لتطوير القطاع العام في سورية – حلب، مجلة جامعة حلب – 2003. ص 20–25.

على اقتصاد قوي نسبياً وأن اقتصادنا اليوم يختلف جذرياً عن عام 2000، وكذلك عن عام 2002 و2003 وبرأي الباحث أنه تمت مواجهة صدمة تراجع النفط بالإصلاح الاقتصادي وأننا نحتاج إلى 600 ألف وحدة سكنية لاستقرار سوق العقارات، وأن التضخم تحت السيطرة، ويجب ألا ننسى القفزة النوعية التي حققتها الصادرات السورية غير النفطية والتي وصلت إلى 10.7 مليار دولار في ثلاث سنوات، والصادرات النفطية تراجعت لأقل من مليارين وهناك أيضاً التحولات الكبيرة في الصناعات التحويلية.

ومن هذا المنطلق لا بدّ من النظر علمياً إلى المتغيرات المتسارعة في الاقتصاد السوري التي جعلت الكثير من أعضاء الفريق الاقتصادي لم يتمكن من ملاحقتها ومواكبتها، لأنها جاءت أكبر ممّا طمعنا إليه في خطتنا الخمسية العاشرة، وهذا لا يعني أن نتوقف عند هذه الأرقام فثمة مسؤوليات كبيرة تنتظرنا في المستقبل، والاقتصاد مسألة ديناميكية متغيرة وما نعتبره اليوم انجازاً هو غداً ليس بانجاز وما نعتبره غداً انجاز فهو بعد غد ليس انجاز، وما يهمنا أن ننظر إلى التوازنات الاقتصادية الكلية التي نسعى إليها من خلال العملية الإصلاحية فهل حققنا أفضل موارد اقتصادية وعوائد اجتماعية من ضمن الموارد المتاحة لنا فكما نعلم في نهاية المطاف المسألة الاقتصادية هي موارد محدودة ورغبات وطموحات غير محدودة.

وصل معدل النمو الاقتصادي إلى 5.1 بالمئة في عام 2006 بدون الأخذ بالاعتبار تراجع انتاج النفط وفي الوقت نفسه ارتفع سعره، وارتفعت الموازنة العامة للدولة إلى 588 مليار ليرة سورية أي بزيادة 113 بالمئة من عام 2000، كما ازدادت الرواتب والأجور في القطاع الحكومي بنسبة تتجاوز 125 بالمئة مع العلم أن الدولة تقدم في اليوم الواحد من الدعم للمحروقات فقط 750 مليون ليرة سورية وفي مجال الصحة جرى افتتاح 45 مشفىً عام بنسبة زيادة تصل إلى 80 بالمئة و350 مركزاً صحياً و30 مشفى خاصاً وجرى تسوية الديون الخارجية إذ انخفضت من 106 بالمئة عام 2000 بالنسبة الناتج المحلي الإجمالي إلى اقل من 8 بالمئة أي أن الديون كانت 20 مليار دولار، أما اليوم فقط 3 مليارات دولار، كما ان الاستثمارات زادت 12 ضعفاً وارتفعت الصادرات السورية إلى الضعف أي إلى 5.5 مليار ليرة سورية على المستوى الإداري تخفيف البيروقراطية وتسيير الإجراءات الخاصة، وتفعيل آليات العمل والتقييم والمراقبة واعتماد معايير موضوعية في

التوظيف، وفي مجال التربية تم افتتاح أكثر من 2500 مدرسة، تم افتتاح العديد من الجامعات العامة والخاصة والافتراضية والتعليم المفتوح وتم افتتاح 50 كلية في سورية استوعبت 100000 طالب جامعي إضافي، وعلى مستوى التأهيل والتدريب تم افتتاح العديد من المعاهد العامة والخاصة وفي مقدمتها المعهد الوطني للإدارة العامة والمعهد العالي لإدارة الأعمال[1] .

أولت الحكومة السورية كل اهتمامه لعناصر التطوير والتحديث، ابتداءً من تطور المجتمع بكل مكوناته وزيادة موارده وتطوير قدراته إلى تنامي الاستثمار في مجالاته المختلفة، فبات واضحاً على مدار السنوات السبع حجم ما شهدته سورية من تقدم في مسيرة الإصلاح التي انطلقت في أكثر من صعيد ومستوى اقتصادي واجتماعي، رغم أننا لا نتحدث عن أرقام وإحصاءات رسمية إلا أنه لا يمكن تخطي حقيقة أن سورية في ظل قيادة الرئيس بشار الأسد قد تمكنت وبسرعة قياسية من تحقيق درجات من الازدهار والتطور.

فعلى سبيل المثال، كان التطور في مجال الثروة النفطية متصاعداً في اتجاه التنقيب والاستجرار والتخزين، مما أدى إلى زيادة عدد الشركات العاملة في هذا المجال وساعد في استثمار الغاز الطبيعي بكميات تجارية عالية.

وفي سياق الخطط الموضوعة حققت القرارات والمراسيم تقدماً هاماً دفعت إلى حالة استنهاض لم تشهد لها سورية مثيلاً من قبل.

فكان استصلاح الأراضي في كافة المناطق مدخلاً لتوسيع الأراضي الزراعية وتحسين المحاصيل وزيادة نموها، إضافة إلى إقامة عشرات السدود واستجرار المياه وتوفير منظومة الري الحديث ومكننة العمل الزراعي، وترافق كل ذلك مع إقامة محطات توليد الطاقة الكهربائية.

وفي المجال الصناعي كان التطور لافتاً ومحفزاً لتنامي الاستثمار في المجالات الصناعية المختلفة، ولعل إقامة المعامل لصناعة السيارات ووضعها في خط الإنتاج، ومعامل الصناعات الزراعية والدوائية ومعامل الأسمدة والحديد وسواها، أدى إلى قيام نواة صلبة لبنية الاقتصاد

---

[1] التقرير الصادر عن هيئة تخطيط الدولة – الاقتصاد السوري يحقق نمواً ملحوظاً عام 2007 – دمشق 2008 .

السوري برمته، عزز من هذا الأمر قيام سوق الأوراق المالية، التي فتحت آفاقاً لا حدود لها في مجالات الاستثمار المختلفة.

وإطلالة واحدة على أسواق التأمين أو السياحة تكفي للإشارة إلى حجم ومستوى ما تعيشه سورية، وما ينتظرها من تطور وازدهار يدلل على ذلك من خلال ما وفرته مجمل القرارات والمراسيم والقوانين الناظمة التي صدرت على السنوات المنصرمة من تعزيز للثقة والتشجيع من قبل المصارف والمؤسسات المالية العربية والأجنبية، التي سارعت إلى العمل في سورية، وما رافق ذلك في تحسين ونمو في القطاع المصرفي وتعديل أنظمته وقوانينه بما ينسجم مع نهج التطوير والتحديث.[1].

وفيما يلي لائحة غير رسمية لبعض المنجزات على سبيل المثال وليس الحصر[2]:

- تشكيل مجلس النقد والاعتماد.
- إنشاء شركة الغاز السورية.
- منح تراخيص تشغيل صحف خاصة.
- إنشاء مصنع لتجميع المركبات مع مجموعة مصرية.
- إلغاء الحظر على تنفيذ التعاملات بالعملة الأجنبية.
- إنشاء وكالة لمكافحة تبييض الأموال.
- انتخاب سورية رئيساً للجنة الشرق الأوسط في منظمة السياحة العالمية.
- تخفيض نسبة الضريبة للأفراد والشركات.
- وضع حجر الأساس لسد الوحدة على نهر اليرموك بحضور الملك الأردني عبد الله.
- إلغاء محاكم الأمن الاقتصادي.
- افتتاح مصنع سوري إيراني لصناعة السيارات.
- توقيع اتفاقية تجارة حرة مع مجلس التعاون الخليجي.

---

[1] د. نبيل سكر، الإصلاح الاقتصادي في سوريا، مراجع دمشق ، دار الرضا 2000.

[2] د. الزعيم ، د.عصام ، د. مرزوق نبيل- د. سلامة محمود 2002 ، ورقة عمل حول إصلاح القطاع العام، مقدمة إلى رئاسة مجلس الوزراء.

-توقيع اتفاقية تجارة حرة مع تركيا.

-تأسيس الشركة السورية لنقل النفط.

-إصدار عدة مراسيم عفو وإطلاق عدد كبير من المساجين السياسيين.

-منح تراخيص لإنشاء مصارف خاصة عربية وأجنبية.

-منح عقود تشغيل لشركات هواتف نقالة.

-الترخيص بإنشاء جامعات خاصة.

-توسيع شبكة الكهرباء المشتركة مع مصر والأردن.

-إقرار قانون سرية العمليات المصرفية.

-توقيع اتفاقية مع الاتحاد الأوروبي لدعم التطوير الاقتصادي والتحديث الصناعي وتعزيز المؤسسات والتحرر التجاري.

-انتخاب سورية بالإجماع كعضو غير دائم في مجلس الأمن في هيئة الأمم المتحدة.

-تشكيل وزارة لشؤون المغتربين.

-تنظيم عمل مناطق التجارة الحرة وفتح باب الاستثمار في جميع المجالات.

-افتتاح عدد من الفنادق – فندق فور سيزنز دمشق.

-رفع الأجور والرواتب في القطاعين العام والخاص لعدة مرات تحسيناً للظروف المعيشية.

-تعديل قوانين سعر الصرف والسماح بشراء وصرف العملة الأجنبية لغايات غير اقتصادية.

-افتتاح شركات تأمين خاصة.

لقد حققت سورية استقرارها السياسي والأمني والاقتصادي والاجتماعي، عبر اجتيازها مصاعب وتحديات كبيرة متلاحقة في أشد الظروف تعقيداً، كما شاءت الإرادة صانعة نصر تموز 2006 على أيدي رجال المقاومة قبيل عام على انتهاء الفترة الرئاسية الأولى للرئيس بشار الأسد، فتلك علامة فارقة ومميزة بين مجموعة علامات تؤشر منها على خطوات حثيثة لاندفاع المشروع الأمريكي الصهيوني نحو الهاوية.

على مدى السنوات السبع أثبتت سورية بشعبها وقيادتها بسياساته الرصينة والحكيمة مرة أخرى أنها قلعة العروبة التي يستحيل منالها وتتحطم أمام أسوارها حملات الاستهداف والعدوان. ودليل ذلك نجاح مؤتمر القمة العربية في دمشق في دورته العشرين .

لقد أريد لسورية عقب احتلال العراق، أن تغادر موقعها في لعبة الصراع، بما تعنيه تلك المغادرة من تنازل ليس فقط عن كرامتها وعزتها الوطنية والقومية وإنما عن جميع القوة والمنعة التي حقق بها الشعب السوري من مكتسبات وإنجازات سياسية وأمنية واقتصادية واجتماعية، وأُريد لسورية أن تركن للسياسات الأمريكية وتستجيب لها بمؤثرات حركة الانقلابيين في لبنان، وما يترتب عليها من مفاعيل توظف في خدمة أغراض الحملة. فعدا عن كون هذه الحركة صاعقة من صواعق تفجير الحروب المذهبية التي حملها الاحتلال ويشرف على إدارتها في العراق، مجنّداً عشرات الألوف من عناصر الشبكات الأمنية، فإن في مخطط الانقلابيين الذي ترعاه السفارات في بيروت برامجاً موضوعة لتوزيع هذا البلد غنائماً لأمراء طائفيين ولتوطين الفلسطينيين ولاستكمال الطوق العسكري على سورية لتحويل الحدود إلى جبهة قتالية تهدد العمق السوري، وتسمح باستقرار عدد من القواعد الأمريكية في مناطق لبنانية، محددة على خرائط انتشار الجيوش الأمريكية في العالم. ولقد أسقط في يد هؤلاء وهم يستقبلون وزيرة الخارجية رايس بالقبل وتلقي التوبيخات منها على مائدة غداء السفارة أثناء حرب تموز، أسقط في يدهم وهم يتابعون كيف احتضن السوريون مئات الألوف من العائلات اللبنانية التي شردتها القذائف الأمريكية[1].

لقد لامس المواطنون في كلتا الضفتين اللبنانية والسورية وعاشوا حقيقة التاريخ والجغرافية وحقيقة هذه العلاقات السورية اللبنانية التي خيل للانقلابيين وأسيادهم أنها كانت قد انتهت بما أسموه الانسحاب السوري من لبنان، حيث غاب عن بالهم أن قرار الرئيس الأسد بفتح الحدود والبيوت ومؤسسات الدولة أمام الشعب اللبناني وهو قرار بني على علم ودراية بحقائق هذه العلاقات التي لا تتأثر بدخول الجيوش وخروجها، ولا تتأثر بالرياح العاتية على لبنان وسورية والمنطقة مهما بلغت هذه الرياح من قوة.

---

[1] التقرير الصادر عن هيئة تخطيط الدولة، الاقتصاد السوري يحقق نمواً ملحوظاً عام 2007 – دمشق عام 2008.

فالإنجاز الاقتصادي يجب أن يكون مقروناً بالأرقام فمنذ عام 2000 حتى عام 2006 وبالأسعار الثابتة وبإزالة أكبر تضخم ارتفعت حصة الفرد من 55300 ل.س سنوياً إلى 64870 ليرة سورية، وهذه زيادة حقيقية لا أثر للتضخم فيها أي بحوالي 20 % حصة الفرد السوري، وهذا من أهم مؤشرات انعكاس النمو الاقتصادي على المواطن السوري.

ونرى أن تغييراً كبيراً في معدل التضخم بلغ عام 2000 قيمة 3.8 % لأنه كان متوسط النمو لعام 2000 يساوي الصفر وعندما يكون معدل النمو صفراً يكون التضخم سالباً لأنه ليس هناك أية أموال فائضة تقف وراء بضاعة نادرة.

وشهد معدل النمو الاقتصادي ارتفاعاً تزامن مع ارتفاع معدلات النمو بداية من عام 2003 – 2004 – 2005[1].

وشهد قفزة كبيرة في النصف الثاني من عام 2006 للأسباب المتعلقة بالنقص في إنتاج المواد الغذائية، وبالصدمة الكبيرة في الطلب بسبب ارتفاع عدد القادمين إلى سورية.

الآن عاد معدل التضخم في العام 2007 إلى 8 % مقارنة بشهر 2007/3 مع شهر 2006/3 كانت الزيادة 4 % فقط وبالتالي ليس هناك أسباب هيكلية في الاقتصاد السوري بارتفاع التضخم، أي ليس هناك أسباب نقدية للتضخم، بمعنى آخر ليس هناك أسباب هيكلية في هيكل الإنتاج والاستهلاك لارتفاع التضخم، وهذا يجعلنا نطمئن بأن التضخم في سورية تحت السيطرة ولا داعي للقلق ما دامت سياستنا النقدية والمالية تسير بهذا الاتجاه، والأهم من ذلك أن معدل البطالة انخفض منذ عام 2000 حتى عام 2006 من 9.5 % حتى 8.5 % وهذا لا يعني أننا وصلنا إلى الأهداف المرجوة في البطالة لأن هذا المؤشر عام لمستوى التشغيل في الاقتصاد .

[1] المؤتمر القطري العاشر للحزب– التقرير الاقتصادي – دمشق – 2005.

من الجدول رقم (10) يتبين أنّ نسبة عدد المشاريع المنفذة إلى جملة عدد المشاريع المشتملة قد بلغت 62 %، كما أن التكاليف الإجمالية للمشاريع المنفذة والجاري تنفيذها إلى إجمالي تكاليف المشاريع المشتملة قد بلغت 57%، ونسبة عدد العاملين 58 %.

وتسعى الحكومة لمتابعة تنفيذ كامل هذه المشاريع من خلال رصد مشكلات المستثمرين، ومعالجة الصعوبات التي تعترض عملهم، كما قامت الحكومة بإنشاء ثلاث مدن صناعية في محافظات (ريف دمشق، حمص، حلب) يتم من خلالها تقديم كافة التسهيلات اللازمة بأسعار تشجيعية للمستثمرين فيها[1].

ومن خلال ما ذكر آنفاً يمكن ملاحظة ما يلي:

- مازالت نسبة الاستثمار إلى الناتج محدودة فقد بلغت 17، 3 % في عام 2000 و19 % في عام 2005 بالأسعار الجارية، و20 % بالأسعار الثابتة.
- تمثلت نقطة الضعف في الاستثمار من خلال تراجع مساهمة القطاع الخاص في الاستثمار الإجمالي، فبعد أن كانت 57 % في عام 1990 تراجعت إلى 36 % في عام 2000، ووصلت إلى 34 % في السنوات الأخيرة.
- إن السبب الرئيس لانخفاض الاستثمار الخاص يتعلق بعدم توافر المناخ الاستثماري المشجع والجاذب لمزيد من الاستثمارات، وهنا أشير إلى أن التغيير في السياسة الاقتصادية والقرارات التي صدرت لتشجيع الاستثمار أدى إلى تشميل استثمارات ضمن القانون رقم /10/ عام 1991 قيمتها بحدود 200 مليار ل.س أيضاً.
- الاستمرار في تبسيط الإجراءات الحكومية والإدارية في التعامل مع المستثمر للحصول على موافقة لإقامة مشروعة.
- تطوير الجهاز المصرفي وتوسيع عمليات الإقراض لدعم المشاريع الصناعية وتشجيع التصدير.
- التوسع في إقامة مدن صناعية مجهزة بالخدمات الأساسية وتوزيع مقاسمها على المستثمرين بأسعار تشجيعية.

[1] المجموعة الإحصائية لعام 2005 – المكتب المركزي للإحصاء.

– وضع خارطة استثمارية شاملة للمشروعات بما يوضح الرؤيا أمام المستثمرين الجدد من حيث طبيعة وموقع المشروعات الجديدة.

– بذلت سورية جهوداً مكثّفةً لتطوير وتفعيل علاقات التعاون الاقتصادي مع الدول العربية، والدول الأجنبية الصديقة، كان من نتائجها توقيع عدد من اتفاقيات التعاون الاقتصادي، العلمي، الفني والتجاري، وعدد من مذكرات التفاهم مع تلك الدول.

– ومن ناحية أخرى فقد تمت متابعة المشاريع الإنمائية الممولة بقروض ومنح ومتابعة تنفيذ القروض لتحقيق الاستفادة منها بالشكل الأمثل.

– كما تّم توقيع اتفاقيات لإقامة مشاريع مشتركة مع بعض الدول، وكذلك تقديم قروض ومنح بشروط مسيرة للمشاريع الاستخراجية الهامة.

أما في مجال التجارة :

أ– الصادرات: ستواجه الصادرات تحديات كبيرة في المستقبل من حيث تراجع مساهمة النفط في الصادرات بشكل كبير في السنوات القادمة نتيجة لتراجع إنتاج النفط الخام، وزيادة الاستهلاك المحلي لاسيما أن التركيب الهيكلي للصادرات السورية يعتمد على المواد الخام والسلع الوسيطة.

ب– المستوردات: من المتوقع أن تشهد سورية زيادة كبيرة في المستوردات نتيجة ما يلي:

– تزايد المستوردات من الآلات والمعدات لمواجهة متطلبات الاستثمار.

– إزالة العوائق الجمركية ووضع اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى موضع التطبيق.

– ارتفاع مستوردات القطاع الخاص من السلع الوسطية والسلع الرأسمالية.

– انخفاض تحويلات العمال السوريين الموسميين[1].

وما يميز المستوردات هيمنة القطاع الخاص على المستوردات حيث تشكل مستورداته حوالي 75 % من إجمالي مستوردات سورية، في حين لا تتجاوز صادراته 27 % من مجمل الصادرات.

---

[1] ندوة الثلاثاء للاقتصادية الخامسة، دمشق، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 2004/3/27.

إن الإصلاحات المالية التي تمت هي في غاية الأهمية فكلنا يعرف أن إيرادات النفط كانت تشكل 15 % من الناتج المحلي الإجمالي إضافة إلى أنه من المصادر الأساسية للدخل القومي، ومع التراجع الذي شهدناه في السنوات الأخيرة من إيرادات النفط كان لا بد من إجراء إصلاح جذري في المالية العامة فيما يتعلق بالإنفاق من حصة الإيرادات والنظام الضريبي من جهة أخرى الأمر الذي دفع 28 % مع المراهنة على ارتفاع الإيرادات الضريبية من خلال ارتباط الإصلاحات الهيكلية لتشجيع النشاط الاقتصاد والقطاع الخاص.

وارتفع فعلاً التسجيل الضريبي في القطاع الخاص من 23 مليار ل.س عام 2003 إلى 80 مليار ل.س عام 2006 وبالتالي فقد ساهمت هذه الزيادة في تفادي عجز كبير كان من الممكن الوقوع فيه خاصة مع الانخفاض في إيرادات النفط.

لقد شهد القطاع المصرفي تطوراً ملحوظاً خلال الفترة الماضية فقد ارتفع عدد الفروع المصرفية ما بين عامي 2004 – 2006 بمعدل 39 فرعاً منها 33 فرعاً من المصارف الخاصة، إضافة إلى أرقام التسليفات والودائع حيث بلغ حجم الودائع المصرفية في عام 2006 حوالي 15 مليار دولار، وبلغ حجم الودائع المصرفية الخاصة لدى المصارف حوالي 2.5 مليار دولار، وكذلك الأمر بالنسبة للتسليفات المصرفية التي بلغت في عام 2006 حوالي 9.3 مليار دولار الذي حقق زيادة في تسليفات عام 2004 تقدر حوالي 41 %، الأمر الذي يؤكد معدل النمو الاقتصادي وتجدُّد الإشارة إلى أن إجمالي التسليف للقطاع الخاص في سورية[1].

خلال عام 2000 كان يشكل 25 % من إجمال التسليفات في حين أنه قد بلغ في عام 2006 حوالي 49.5 % من إجمالي التسليفات، وهنا نلحظ تغييراً جذرياً في هيكلية التسليف في سورية.

يأتي الإنفاق على البحث العلمي في العالم من الشركات وليس من الحكومة، ونطمح كي يصل حجم الإنفاق إلى 1 % من الناتج المحلي الإجمالي والآن نحن بصدد بلورة سياسة

---

[1] د. سمير سعفان : قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية – دمشق ، دار الرضا – 2002 – ص 210 – 220.

للبحث العلمي ولدينا حاضنات تكنولوجية ستربط جامعة حلب بالمدينة الصناعية في الشيخ نجار وجامعة دمشق بالمدينة الصناعية في عدرا، وحول فرص العمل المتاحة وهل التوظيف في القطاع العام أم الخاص أن الدولة توظف سنوياً بين 40 و50 ألف فرصة عمل سنوياً مقابل 200 ألف فرصة، وبالتالي الموظف الرئيسي هو القطاع الخاص وهذا أمر طبيعي لأن 80 % من الناتج المحلي الإجمالي هو من القطاع الخاص ويمتلك القطاع الخاص النظامي حالياً 600 ألف عامل ويضاف إليها المعامل والورشات غير المسجلة وهي بمئات الآلاف.

إن منظمة صندوق النقد الدولي منظمة لا يستطيع أحد القول على أنها صديقة لسورية أو مؤيدة لسياسة الاقتصاد السوري، لأن منظمة صندوق النقد الدولي تتبع مصالح الدول الرأسمالية الكبرى وعلى رأسهم الولايات المتحدة الأمريكية، كلنا يعرف طبيعة العلاقة المتوترة بين سورية وأمريكا وعلى الرغم من هذا كله فقد جاء تقريره الأخير لعام 2006 كما يلي:

مضت سورية قدماً في إنجاز إصلاحات ترمي إلى تشجيع القطاع الخاص ودعم آليات السوق أمام المنافسة العالمية وتحرير النظام المالي والشروع في تقوية الآفاق المالية العامة على المدى المتوسط، وهناك عدد متزايد من القطاعات التي تم منحها للاستثمار، كما تم تحرير نظام القطع الأجنبي تدريجياً، كما حدث في السنوات الأخيرة زخم في تحريض وتوسيع مناخ الاستثمار وتحسين ملموس في النظام الضريـــبي وقطاع السياحة، وتجري حالياً مراجعة قوانين أعمال للتجارة ووضع الإطار القانوني والتنظيمي لبدء نشاط سوق الأوراق المالية، وبصفة عامة هناك اتجاه ملموس نحو توسيع نشاط القطاع الخاص وفك القيود التي تكبل القضايا الذي ذكرها تقرير صندوق النقد الدولي لأنه مهتم بتوازنات النقد الدولية ولا يهتم بقضايا التنمية بشكل كامل.

المبحث الثالث

التوجهات المستقبلية للاقتصاد السوري 2007 – 2010

لملائمة المتغيرات الدولية

إن سورية اليوم مختلفة عن سورية منذ 7 سنوات وفي عام 2014 ستكون مختلفة أيضاً عما هي عليه الآن من خلال الوضوح في الرؤيا والبرامج التنفيذية الواضحة، وتجدر الإشارة إلى تجاوز العقبات السياسية والاقتصادية الخطيرة بنجاح كما أنها حافظت على دين خارجي منخفض يسمح لها بالاستقلال في قرارها السياسي[1].

تعد التوجهات المستقبلية للاقتصاد السوري المحاور الرئيسة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، ويحدد المدى الزمني لذلك بخمس سنوات (مرحلة واحدة) يتم خلالها إعادة هيكلة شاملة للاقتصاد الوطني تحقق بشكل أساسي:

1– المؤشرات الإجمالية المستهدفة خلال الفترة 2007 – 2010:

- تحقيق معدل نمو مستدام للناتج المحلي الإجمالي قدره 7 % سنوياً.
- إيجاد 1250 ألف فرصة عمل.
- تخفيض معدلات البطالة إلى 6 %.
- توظيف استثمارات قدرها 1700 مليار ليرة سورية بمعدل وسطي قدره 340 مليار ليرة سورية سنوياً[2].
- تحقيق كفاءة استثمار بمعدل 25 % من إجمالي الاستثمارات.
- تحقيق استثمار صافي بنسبة 28 % من الناتج المحلي الإجمالي.

---

(1) مقابلة للدكتور الدردري، عبد الله، نائب رئيس مجلس الوزراء للشؤون الاقتصادية، جريدة الثورة – العدد 13316، /22/ أيار 2007 – الصفحة الاقتصادية.

(2) المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي – رؤية متجددة وفكر يتسع للمجتمع – دمشق 6-9 حزيران 2005 – ص130-135

- المحافظة على نسبة استثمار للقطاع العام قدرها 14 % من الناتج المحلي الإجمالي.

- زيادة نسبة الاستثمار الخاص إلى الناتج المحلي الإجمالي من 9 % سنوياً عام 2005 إلى 18 % عام 2010.

- زيادة معدل نمو الاستهلاك الإجمالي بـــ 4.8 % سنوياً.

- تراجع حصة الاستهلاك الإجمالي من الناتج المحلي الإجمالي من 78 % في عام 2005 إلى 70% في عام 2010، وهو يمثل الحد الأدنى للاستهلاك وفق الخط الأعلى للفقر.

- زيادة نسبة الاستهلاك الحكومي من الناتج المحلي الإجمالي من 13 % عام 205 إلى 15 % عام 2010.

- تخفيض نسبة الاستهلاك الخاص من 64 % عام 2005 إلى 55 % عام 2010، 13.7 %.

- زيادة الصادرات من 354 مليار ل.س المقدرة في عام 2006 إلى 548 مليار ليرة سورية عام 2010.

- زيادة الواردات من 332 مليار ليرة سورية المقدرة في عام 2006 إلى 435 مليار ليرة سورية عام 2010

- زيادة رصيد التعامل مع العالم الخارجي من 22 مليار ليرة سورية المقدر عام 2006 إلى 113 مليار ليرة سورية عام 2010.

- زيادة الضرائب المباشرة غير النفطية لتصل إلى 9 % من الناتج عام 2010 والتركيز على ضرائب دخل الأفراد.

- زيادة الضرائب غير المباشرة إلى 4 % من الناتج عام 2010 مع مراعاة إعفاء السلع الضرورية مع إدخال ضريبة القيمة المضافة على شرائح.

- زيادة إيرادات القطاع العام غير النفطي إلى 10 % من الناتج.

- زيادة سرعة دوران الكتلة النقدية من 1.3 مرة عام 2005 إلى 2.7 مرة عام 2010[1].

---

[1] علي كنان: الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين، ط1، دمشق ، دار الرضا 2000، ص40- 42.

2- المحاور الرئيسية للإصلاح الاقتصادي:

تهدف خطة الإصلاح المالي إلى صياغة وتطبيق سياسة مالية تتيح تحقيق ما يلي:

- زيادة موارد الدولة الضريبية وغير الضريبية، وبشكل دائم، بحيث تستطيع تغطية نفقاتها العامة المتصاعدة (الجارية والاستثمارية).

- توفير أدوات تدخل مالية لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية إيجابية، تتصل بتحفيز وتشجيع الاستثمار وإعادة توزيع الدخل القومي.

- الاستثمار في النظام الضريبي المتطور والفعال، الذي يتصف بالشمولية، وليحقق العدالة في التكاليف والوفرة في الموارد، ومن خلال سياسة إنفاق جارية واستثمارية ترفع طاقة الدولة في خلق المنافع العامة وتلبي احتياجات الوطن على الصعيد الأمني والخدمي والاقتصادي والاجتماعي.

فعلى صعيد النظام الضريـــبي، والواردات تقوم خطة الإصلاح على اتخاذ إجراءات وتدابير على الصعد التالية:

- التشريع الضريبي.

- الإدارة الضريبية.

- الواردات غير الضريبية.

- الموازنة العامة للدولة ونفقاتها.

كما يهدف الإصلاح النقدي إلى تطوير وتفعيل الأجهزة النقدية، وخصوصاً المصرف المركزي، واعتماد السياسة النقدية أداة أساسية للسياسة الاقتصادية العامة للدولة، وذلك بتمكينها من القيام بالمهام المنوطة بها، في تأمين الموارد النقدية اللازمة للنمو الاقتصادي، وتكييف حجم وسائل الدفع مع متطلبات وحاجات الاقتصاد الوطني والحفاظ على القدرة الشرائية للنقد في الداخل، واستقرار أسعار صرفه تجاه العملات الأجنبية بمعدلات ملائمة

تستجيب لحاجات الأوضاع الاقتصادية الداخلية، والمبادلات التجارية السلعية والخدمية مع الخارج.

كما يهدف الإصلاح المصرفي إلى إعادة النظر جذرياً في الأوضاع المصرفية الحالية القائمة، باتجاه إعادة هيكلتها، وعصرنتها ونزع القيود والطابع الإداري البيروقراطي عنها، لتصبح مؤسسات مصرفية حقيقية، تعمل على خلق منتجات مالية، وتوفر كافة الخدمات المصرفية، وتشكل أداة فعّالة في تنفيذ السياسة العامة النقدية والتسليفية، من خلال كفاءتها وقدرتها على استقطاب الودائع، والإقراض والتسليف للأفراد والمستثمرين والمشاريع العائدة لمختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.

إن نجاح الدولة في اجتذاب الاستثمارات الوطنية والعربية والأجنبية على حد سواء، يتطلب توفير مناخ استثماري سليم ومستقر من خلال:

- الاستمرار في تبسيط الإجراءات الحكومية، والإدارية في التعامل مع المستثمر للحصول على موافقة لإقامة مشروعه من خلال إتباع نظام النافذة الواحدة بين المستثمر والجهة المسؤولة عن الاستثمار.
- متابعة تطوير الجهاز المصرفي القائم، وتوسيع عمليات الإقراض لدعم المشاريع الصناعية وتشجيع التصدير.
- تطبيق سعر الصرف الفعلي السائد في الأسواق المجاورة، وجعل الليرة السورية عملة قابلة للتحويل والتداول في أسواق المال الأجنبية.
- الإسراع في إقامة سوق الأسهم والأوراق المالية والبورصة.
- التوسع في إقامة مناطق صناعية صغيرة مجهزة بالخدمات الأساسية في كافة المحافظات والمناطق السورية، والعمل على توزيع مقاسمها على المستثمرين بأسعار تشجيعية.
- وضع خارطة استثمارية شاملة للمشروعات، بما يوضّح الرؤية أمام المستثمرين الجدد من حيث طبيعة وموقع المشروعات الجديدة، فضلاً عن توضيح إمكانيات التكامل بينها وبين المشروعات القائمة.

- تعديل بعض أحكام قانون الاستثمار،بهدف منح مزيد من التسهيلات للمستثمرين، الذين يقيمون مشاريع في المحافظات النائية والمشاريع المخصص إنتاجها بكامله للتصدير، وللمشاريع التي تستوعب أعداداً أكبر من الأيدي العاملة.

- إنشاء هيئة عامة للاستثمار متخصصة تكون المرجعية الوحيدة للعلاقة مع المستثمرين، على أن تتوافر لديها خدمة النافذة الواحدة، الكفيلة بتقديم الخدمات للمستثمرين، وتقليص الزمن اللازم للحصول على الموافقات والتراخيص.

- تفعيل دور المناطق الحرة في زيادة حجم التبادل التجاري بين سورية والخارج، من خلال تطوير وتحديث أنظمتها وتحسين المناخ الاستثماري فيها.

- الترويج العلمي والمدروس للاستثمار الصناعي في المناطق الحرة.

- دراسة إقامة مناطق اقتصادية متخصصة: صناعية وتكنولوجية وعلمية، تسهم في دعم التنمية الاقتصادية، وتوطين التكنولوجيا والمعارف والاستثمارات وتوفّر فرصاً للعمل.

وما أريد قوله هنا أن البعض يشير إلى أن الإصلاح يتقدم بخطى بطيئة في حين أن خبراء اقتصاديين بعد اطلاعهم على ما تم حتى الآن يؤكدون أننا نسير بخطىً مسرعة وبشكل مذهل وهذا ناتج عن حس وطني وتكافل في الرؤية لدى مختلف القطاعات ولا سيما إذا علمنا أن القطاع الخاص بات دوره يشكل نحو 80 % من حجم التنمية ويعزز هذا الدور عبر تكامله مع القطاعات الأخرى.

أما في مجال التجارة الداخلية: يكاد القطاع الخاص يسيطر على معظم التجارة الداخلية، عدا توزيع بعض السلع التي تقوم بتوزيعها مؤسسات التجارة الداخلية، وبعض الشركات الحكومية التي تتولى توزيع وتجارة بعض السلع.

وعموماً يتراجع دور الدولة في التجارة الداخلية، مفسحاً المجال أمام القطاع الخاص[1].

بقيت الدولة تمارس دوراً تدخلياً في قطاع التجارة الداخلية سواء عبر شركات حكومية تمارس نشاطاً تجارياً فعلياً، أو عبر الرقابة التموينية على الأسعار والمواصفات، وتميزت الرقابة

[1] المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث – دمشق، تقارير المؤتمر، 2005- ص83-93. مرجع سابق.

التموينية بالتشدد من جهة، وضعف الفاعلية من جهة أخرى، وخاصة ضعف فاعلية الرقابة على النوعية، وقد تراجعت الرقابة على الأسعار لتفسح حرية أكبر لحركة السوق.

يتصور الباحث أن النقاط التالية تشكّل المفاصل الرئيسية لإصلاح قطاع التجارة الداخلية:

- تفعيل وتنشيط قطاع التجارة الداخلية وذلك لما يتركه من أثر إيجابي في تحريض الطلب، وبالتالي تحفيز الإنتاج والاستثمار، ضمن توجهات الاقتصاد الوطني وفي حدودها.
- تقليص دور القطاع العام في نشاط التجارة الداخلية، وعدم دخوله هذا النشاط مجدداً إلاّ في حالات الضرورة القصوى.
- تشجيع القطاع الخاص على إنشاء مجمعات تجارية.
- تطوير أساليب الدفع بالصكوك المصرفية وبطاقات الائتمان وغيرها من أساليب الدفع الحديثة.
- الإلغاء التدريجي للرقابة الحكومية على الأسعار لتحل محلها رقابة جمعية حماية المستهلك، مع تشديد الرقابة على المواصفات.

التجارة الخارجية:

- بذل الجهود واتخاذ التدابير لتحسين تركيب هيكل الصادرات بزيادة حصة السلع المصنعة، وخفض حصة المواد الخام والأولية، وعكسها في الواردات، وتطوير صادرات الخدمات.
- استكشاف وفتح أسواق جديدة للمنتجات السورية، من خلال تنشيط وتسويق وترويج السلع السورية والتعرف على حاجات تلك الأسواق، وتشجيع قطاعات الإنتاج المحلي القادرة على تلبية الحاجات، ووضع إجراءات تضمن جودة السلع المصدرة.

إحداث مؤسسة وطنية لتنمية وترويج الصادرات على شكل مؤسسة مشتركة يشارك فيها القطاع الخاص وغرف التجارة[1].

- إنشاء مؤسسة وطنية تتيح التأمين على الصادرات ضد المخاطر التجارية وغير التجارية.
- تطوير وتبسيط الأنظمة والإجراءات الحاكمة لنشاط التجارة الخارجية.
- الاستمرار في إصلاح التعريفة الجمركية لتخفيض معدلاتها المرتفعة على بعض الواردات.
- إلغاء الأعباء المفروضة على استيراد المواد الأولية الداخلة في الإنتاج التصديري.
- تشجيع حركة الإدخال المؤقت، ومنحها التسهيلات المطلوبة لمضاعفة القيمة المضافة للسلع، وإعادة تصديرها باعتبارها نهائية.
- تنشيط عمليات الترانزيت من المنافذ الحدودية والبحرية وإليها، وذلك من خلال إعادة النظر برسوم النقل والعبور.
- اعتماد مبدأ السماح بتصدير جميع السلع القابلة للتصدير، إلاّ في بعض الحالات التي تقتضيها ضرورات خاصة.
- اتخاذ الخطوات العملية لاستخدام التجارة الإلكترونية.
- عقد المزيد من اتفاقيات التجارة الحرة مع الدول العربية والأجنبية، بهدف تشجيع دخول الصادرات السورية إليها.
- الإسراع بإبرام اتفاقية الشراكة (السورية – الأوروبية) لتطوير الصادرات السورية إلى الاتحاد الأوروبي.

تتسم اتجاهات تطور الاقتصاد العالمي بالانفتاح، حيث يزداد تشابك العلاقات والمصالح الاقتصادية بين دول العالم، وأصبح العصر عصر الأسواق المفتوحة أمام حركة السلع والخدمات أولاً، ثم أمام حركة رأس المال ثانياً، وجزئياً أمام قوة العمل.

---

[1] د. إبراهيم العيسوي: – المسار الاقتصادي في مصر وسياسات الإصلاح الاقتصادي، القاهرة – مركز البحوث العربية – 1989.

ومن سمات العصر الحالي السرعة، سرعة انتقال رأس المال، وسرعة التقدم العلمي والتكنولوجي، مما يؤدي لتبدل في أنماط الاستهلاك، وأنماط الإدارة واتخاذ القرار وتبدل الأفكار، وهذا ما يخلق ضغوطاً على السياسات والاقتصاديات والإدارات في عالم الجنوب، باتجاه إزالة عوائق حركتها وزيادة سرعتها.

ومن سماته أيضاً ازدياد دور القطاعات الاقتصادية كثيفة المعرفة، مثل قطاعات الاقتصاد الجديد السلعية والخدمية، التي تتطلب إنفاقاً كبيراً على البحث العلمي يفوق بكثير قدرات الاقتصاديات النامية، ويؤثر سلباً على حصتها في قسمة العمل الدولية، مما يتطلب منها بذل جهود كبيرة والسعي للاستفادة من فرص يخلقها التعاون مع البلدان المتقدمة، هذه التطورات تجعل اقتصاديات دول الجنوب أكثر تأثراً بأوضاع الاقتصاد العالمي، وأكثر تأثراً بأحداثه وظواهره وازدهاره وركوده.

يعتبر برنامج الإصلاح الاقتصادي أن علاقة الاقتصاد السوري بالاقتصاد العالمي تشكل إعادة صياغة أحد أهدافه الأساسية، وتنطلق هذه العملية (عملية إعادة الصياغة) من التوجه نحو تحقيق مستوى أعلى من التكيّف التدريجي للاقتصاد السوري مع التوجهات المعاصرة للاقتصاد العالمي، خاصة (الأخذ باقتصاد السوق الاجتماعي وتحرير التجارة والتشجيع على الاستثمار).

يعتقد الباحث أن الفرص التي يتيحها هذا التوجه تبرز مشروعيته، ومن هذه الفرص:

- تيسير إمكانية النفاذ إلى الأسواق الدولية.
- الاستفادة من التعاون مع الدول المتقدمة صناعياً في مجال التطور العلمي والتقني، واكتساب المهارات الفنية.
- جذب المستثمرين وفوائض أموالهم للتوجه إلى السوق السورية، مما يعني فرص عمل جديدة وتراكماً رأسمالياً أكبر في اقتصادنا، يسهمان في توليد موارد مالية إضافية لجهودنا التنموية.

تتميز المرحلة المقبلة بالتحول الاقتصادي نحو اقتصاد مفتوح تنافسي يحقق أكبر معدلات للنمو الاقتصادي، والتشغيل والعدالة الاجتماعية وتخفيف الفقر، ويعتمد دور الدولة على السياسات الاقتصادية الكلية والقطاعية التي توازن ما بين الكفاءة الاقتصادية وعدالة التوزيع والاستدامة البيئية، وتنطلق المرحلة المقبلة من كونها نقطة تحول باتجاه مرحلة تنموية أرقى ضمن إطار إستراتيجية تنموية مستدامة تستهدف مجتمعاً سورية متماسكاً حاضناً للعلم والثقافة والقيم الإنسانية ومواطناً منتجاً ومتفاعلاً مع البيئة العالمية ويتمتع برفاهٍ اقتصادي[1].

دور القطاعين (العام والخاص):

أ-**القطاع العام:** يرى الباحث أن التوجهات المستقبلية للقطاع العام كما يلي:

- إجراء دراسة تشخيصية لواقع منشآت القطاع العام بشكل دوري بحيث يتم فرز المنشآت إلى ثلاث فئات:

<u>الفئة الأولى:</u> وتمثل المنشآت التي تعمل بريعيّة اقتصادية حقيقية، وقادرة على الاستمرار والمنافسة.

<u>الفئة الثانية:</u> وتمثل المنشآت التي تعاني مشاكل وصعوبات تجعل أداءها الاقتصادي ضعيفاً، ويمكن العمل على إصلاح أوضاع هذه المنشآت.

<u>الفئة الثالثة:</u> وهي تضم المنشآت الخاسرة، وغير القابلة للإصلاح، وبالتالي العمل على طرحها للاستثمار أو إيقافها مع المحافظة على حقوق العاملين فيها.

- إعادة النظر في البنية التنظيمية للقطاع وتطبيق مبدأ الإدارة الاقتصادية والاستقلال المالي والإداري للشركات.
- الأخذ بآلية السوق فيما يتعلق بالمنافسة والربح والخسارة.

ب- **القطاع الخاص:** يسهم القطاع الخاص بشكل فاعل في الإنتاج المحلي الإجمالي للاقتصاد الوطني بحدود وذلك بثبات الأسعار، وبنفس الوقت إن مستورداته تشكل جزءاً من

---

[1] د. عصام الزعيم: ورقة عمل إصلاح القطاع العام - دمشق ، مقدمة إلى مجلس الوزراء، 2001، ص25-30.
- فيتو تازي: النمو الاقتصادي والدور المتغير للحكومة، القاهرة، مجلة التمويل والتنمية 1999.

مستوردات سورية، كما أن صادراته لا تغطي سوى 30 % من مستورداته، ومن أجل تنشيط دور هذا القطاع فلا بد من الاستمرار في اتخاذ العديد من السياسات والإجراءات أهمها:

- توفير القروض بمعدلات فائدة متدنية تساعد على جذب المستثمرين.
- تشجيع القطاع الخاص على إقامة صناعات رئيسية متكاملة عن طريق الشركات المساهمة.
- تشجيع إقامة المنشآت التي تستهدف التصدير إلى الأسواق الخارجية.
- متابعة فتح المجال للقطاع الخاص في الاستثمار في كافة المجالات، وفي الأنشطة التي كانت محصورة بالقطاع العام.
- إزالة القيود والعوائق الإدارية والتنظيمية التي تعوق الاستثمار في القطاع الخاص.

استنتاجات وتوصيات الباحث حول فاعلية الإصلاح الاقتصادي في سورية في ضوء المتغيرات الدولية:

1- إن عملية الإصلاح الاقتصادي والإداري في سورية هي عمليه داخليه وضرورة وطنيه يتطلبها الاقتصاد السوري لمعالجة المشاكل الاقتصادية في سورية ولمسايرة المتغيرات الدولية .

2- إن نجاح الإصلاح الاقتصادي في سورية يجب أن يسبقه إصلاحٌ إداريٌ، لأن الإصلاح الإداري هو مفتاح تطوير الاقتصاد السوري . فالمشكلة في سورية إدارية بالدرجة الأولى.

3- كون الخصخصة تحتاج إلى متطلبات وإمكانيات كبيرة، وذات مصاعب كبيرة، يجب علينا المحافظة على القطاع العام وإعادة هيكلته لأنه الأقل ضرراً للاقتصاد السوري، وقد تطرق الباحث إلى الضرورات الرئيسة للحفاظ على القطاع العام كسبيل لتطوير الاقتصاد السوري .

4- يجب الإسراع بعملية الإصلاح الاقتصادي من اجل تحقيق الملاءمة مع التغيرات الدولية بما يخدم العملية التنموية في القطر ((لأننا لسنا منعزلين ولا نعيش في جزيرة ونحن نتأثر بكل ما حولنا من متغيرات دولية)) .

5- إن اقتصاد السوق الاجتماعي لا ينمو ويزدهر إلا في ظل دولة قوية قادرة على تحقيق التنمية . إن تطبيق اقتصاد السوق الاجتماعي يحتاج إلى مناخ مناسب وصدور قوانين جديدة مثل قانون حماية المستهلك وقانون حماية المنتج الوطني من المنافسة الاقتصادية الدولية وذلك لكي يلائم الاقتصاد السوري المتغيرات الاقتصادية العالمية .

6- إن انضمام سورية إلى التكتلات الاقتصادية الدولية سيمكنها من النفاذ إلى الأسواق الخارجية والسماح للسلع السورية بالدخول إلى الأسواق العالمية وتخفيض الرسوم الجمركية على المواد الأولية .

7- إن إصلاح سياسة الأجور والرواتب شرط أساسي لنجاح الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد وإصلاح الأجور سيؤدي إلى تطوير الإنتاج ودفع عملية التنمية .

8- لابد من إعادة العمل في دعم السلع الأساسية بسبب العجز الناتج عن هذا الدعم .

9- إن القطاع العام يمتلك أفضلية وجوده في الواقع وهذه النتيجة مسألة نسبية ليست مطلقة وهي موضوع قابل للمناقشة بين الباحثين ، ويقدم المبررات للحفاظ على القطاع العام لأن إصلاح القطاع العام سيدعم القطاع الخاص .

10- إن التنمية الحقيقية في سورية وعلى مستوى الوطن العربي هي تنمية تقوم على استقلال الهوية وبناء القوى الذاتية بعيداً عن وصاية الآخرين وسيطرتهم وهي تحتاج إلى امتلاك آليات التقانة والعلم والمعلوماتية والإيمان بالقدرات الذاتية والاستفادة من تجارب الآخرين وتشجيع الإبداع وتفعيل الخبرات المحلية والإيمان بضرورة بناء بنهضة عليمة شاملة يتم من خلالها تحرير العقل العربي من الإحساس بالتبعية وضعف وتعزيز مناخات الثقة في النفس لتكريس قدرة الإنسان العربي .

11- لا بد من تعميم ثقافة الإصلاح الاقتصادي لخلق عنصر بشري مؤمن ومدافع عن العمليات الإصلاحية.

12- تركيز جهود الإصلاح الإداري على تقليص الفساد وتعزيز الإصلاح الاقتصادي بإصلاح إداري، مالي، نقدي ....

13- وضع خطة واضحة للانتقال التدريجي من الهيكلية القائمة الحالية إلى الهيكلية الجديدة.

14- تشكيل لجنة لإصلاح القطاع العام لدراسة واقع الشركات الخاسرة.

15- تشكيل فريق عمل لإعداد مشروع الإصلاح الاقتصادي ومتابعة تنفيذه، والتشديد على دور الدولة في تفعيل عملية الإصلاح الاقتصادي.

ولا بد أخيراً وقد يكون أولاً من التأكيد على أهمية كون الإصلاح الاقتــصادي في جوهره ليس بشعارات مرفوعة، أو أحلام مرغوبة، وما هو أيضاً بتنظير للمدينة الفاضلة، وإنما هو النتائج التي حصلنا عليها حقاً، وليس ما خططنا لأن نحصل عليه.

ولا داعي للقول: إن ما تم طرحه ليس كل ما ينبغي قوله، وإنما هو الدعائم الأساسية التي ينبغي أن تقوم عليها استراتيجية الإصلاح الاقتصادي في سورية. ولا جدال أن باب الحوار يظل مفتوحاً لوضع المزيد أو حذف الكثير. ولعلي أصبت في تحقيق الحد الأدنى.

ملحق الجداول

الجدول رقم (**1**)

تطور الناتج المحلي الإجمالي خلال فترة 2000_ 2005 بالأسعار الثابتة لعام 2000

القطاع	فعلي عام 2000			فعلي عام 2004			فعلي عام 2005			وسطي معدل النمو السنوي(2000/2005) % الوحدة مليار ل.س		
	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع	عام	خاص	مجموع
الزراعة والري	5	219	224	2	268	270	2	275	277	-13	4.7	4.4
الصناعة الاستخراجية	248	1	249	168	1	169	151	1	152	-9.4	4	-9.3
الصناعة التحولية	-33	47	14	-31	46	15	-33	50	17	0.2	1.2	4.1
الكهرباء والماء	10	0	10	19	0	19	20	0	20	14	0	14
البناء والتشييد	22	7	29	10	24	34	13	30	43	-10.6	34.7	8.3
التجارة	18	117	135	22	144	166	24	157	181	6.3	6.1	6.1
النقل والمواصلات	33	81	114	140	107	149	46	116	162	6.9	7.5	7.3
المال والتأمين والعقارات	19	13	32	21	14	35	21	15	36	2.6	2	2.3
الخدمات الجماعية والاجتماعية	76	21	97	117	30	147	127	32	159	10.7	7.8	10.1
المجموع	398	506	904	370	634	1004	371	676	1047	-1.4	5.9	3

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء المجموعة الإحصائيه للعام 2005

الجدول رقم (2)

نسب إنتاج القطاعات الاقتصادية في سورية

القطاع	عام 2000	عام 2005
الزراعة والغابات والأسماك	%21.6	%20.5
الصناعة الاستخراجية	%16.6	%9.1
الصناعة التحويلية	%20.7	%21.1
التجارة	%10.1	%11.6
النقل والمواصلات والتخزين	%11.1	% 12.9
الخدمات الجماعية والاجتماعية	%10	% 12
بقية القطاعات	%9.9	%12.8
مجموع	%100	%100

المصدر: المؤتمر القطري العاشر للحزب 2005، التقرير الاقتصادي،

نلاحظ من الجدول 221 أن تراجع مساهمة قطاع الزراعة والصناعة الاستخراجية في مجمل الناتج المحلي.

بداية تراجع مساهمة قطاع الزراعة وذلك يعود لموسم أمطار قليلة وموجة جفاف سائدة وبسبب استمرار الضخ الجائر وغير المنظم من المياه الجوفية وعدم التشجيع وتقديم التسهيلات الكافية على غرار ما حصل في عامي 2006 – 2007 من قروض مادية على سبيل المثال.

أما تراجع مساهمة قطاع الصناعات الاستخراجية وذلك يعود لتراجع إنتاج النفط الخام وزيادة الاستهلاك المحلي.

الجدول رقم (3)

مساهمة أهم القطاعات الاقتصادية في الناتج المحلي(2000–2005)

القطاع	عام 2000	عام 2005
الزراعة والغابات والأسماك	%24.8	%26.5
الصناعة الاستخراجية	%27.5	%14.5
الصناعة التحويلية	%1.5	%1.6
التجارة	%14.9	%17.3
النقل والمواصلات والتخزين	%12.6	%15.5
الخدمات الجماعية والاجتماعية	%12.9	%15.1
بقية القطاعات	%5.9	%9.5
مجموع	%100	%100

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية للعام 2005

الجدول رقم (4)

الفائض والعجز في الميزان التجاري بالا سعار الجارية والثابتة لعام 2000

السنوات	بالأسعار الجارية			بالأسعار الثابتة		
	الصادرات	المستوردات	العجز (–) الفائض (+)	الصادرات	المستوردات	العجز (–) الفائض(+)
2000	327	264	63	327	264	63
2001	359	297	62	369	291	78
2002	404	324	80	401	311	90
2003	346	315	31	308	298	10
2004	391	374	17	381	286	95
2005	391	444	53–	361	274	87
المجموع	2218	2018	200	2147	1724	423

المصدر: مقررات المؤتمر القطري العاشر – التقرير الاقتصادي 2005

الجدول رقم (5)

اعتمادات الموازنة العامة للدولة (2000–2007) الوحدة مليون ل .س

السنوات	الموازنة الجارية	الموازنة الاستثمارية	المجموع العام
2000	143400	132000	275400
2001	161000	161000	322000
2002	172389	184000	356389
2003	209000	211000	420000
2004	232500	217000	449500
2005	280000	180000	460000
المجموع	1198289	1085000	2283289

المصدر: المكتب المركزي للاحصاء المجموعة الإحصائيه للعام 2005

الجدول رقم (6)

الاعتمادات السنوية والإنفاق السنوي ونسب الإنفاق (2000–2005)

العام	الاعتمادات السنوية	الإنفاق السنوي	النسبة %
2001	161000	111768	69.4
2002	184000	137401	74.7
2003	211000	166140	78.7
2004	217000	163052	75.1
2005	180000	180000	100
المجموع	953000	758361	79.6

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية للعام 2005

الجدول رقم (7)

الإنفاق الاستثماري على مستوى القطاعات بالمقارنة مع استثمارات الخطة الخمسية التاسعة

القطاع	استثمار الفعلي خلال سنوات الخطة	الإنفاق الفعلي خلال سنوات الخطة	نسب الإنفاق الفعلي إلى الاستثمارات
الزراعة والغابات والأسماك	115000	113253	98.5
الصناعة الاستخراجية	85000	43078	50.7
الصناعة التحويلية	145000	45275	31.2
الكهرباء والماء	160000	148696	92.9
البناء والتشييد	6500	1777	27.3
التجارة	8000	9497	118.7
النقل والمواصلات والتخزين	142000	135271	95.3
المال والتأمين والعقارات	24355	13389	55
الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية والبطالة	182547	215926	118.3
رؤوس أموال واعتمادات احتياطية	—	32198	—
المجموع العام	868402	758360	87.3

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية للعام 2006

الجدول رقم (8)

مجمل المشاريع المشملة بقانون الاستثمار رقم 10 لغاية 2004

النشاط	عدد المشاريع / مشروع /	الكلفة الإجمالية / مليون ل.س /		عدد العمال / عامل /
		المجموع	منه قطع أجنبي	
المشاريع الصناعية	1296	501290	380953	102647
مشاريع النقل	2253	76521	62164	49996
المشاريع الزراعية	112	25702	15631	7073
مشاريع أخرى	20	2509	1618	1200
المجموع	3681	60622	460366	160916

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لعام 2004

الجدول رقم (9)

مجمل المشاريع المشملة بقانون الاستثمار رقم 10 خلال 2004

النشاط	عدد المشاريع / مشروع /	الكلفة الإجمالية / مليون ل.س /		عدد العمال / عامل /
		المجموع	من قطع أجنبي	
المشاريع الصناعية	228	177873	136183	28669
مشاريع النقل	432	15807	12602	9317
المشاريع الزراعية	30	9525	5569	2512
مشاريع أخرى	3	420	273	112
المجموع	759	203625	154627	40610 ألف

المصدر: المؤتمر القطري العاشر – التقرير الاقتصادي 2005

الجدول رقم (10)

المشاريع المنفذة (الصناعية –النقل) 2003–2004

زمرة المشاريع	العدد	إجمالي التكاليف/مليون ل.س/		عدد العمال / عامل /
		المجموع	منه قطع أجنبي	
آ- المشاريع الصناعية:				
المنفذ لغاية 2003	963	256699	154000	58098
المنفذ خلال 2004	35	21344	1831	3442
ب- المشاريع النقل:				
المنفذ لغاية 2003	1232	41092	38163	30558
المنفذ خلال 2004	64	1863	1512	984
إجمالي المشاريع المنفذة لغاية عام 2003	2195	297791	192163	88656
إجمالي المشاريع المنفذة خلال عام 2004	99	23207	3343	4426
المجموع العام	2294	344205	195506	93082

المصدر: المكتب المركزي للإحصاء المجموعة الإحصائية للعام 2004

المراجـــــع:

أولاً: باللغة العربية:

1: الكتب:

1. د. إبراهيم – موسى: السياسة الاقتصادية والدولة الحديثة – دار المنهل اللبناني – عام 1999.
2. د. الأبرش – محمد رياض، د. مرزوق – نبيل: 1999 الخصخصة آفاقها وأبعادها، ط1 دار الفكر – دمشق.
3. أرسطو طاليس: السياسة، ترجمه إلى العربية: أحمد لطفي السيد، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة 1947، ص: 67
4. إلياس رزق– الخارطة السياسية – دمشق 1996- مطابع دار البعث ص30–45.
5. بيتر ب. كينين: الاقتصاد الدولي، ترجمة إبراهيم يحيى الشهابي – وزارة الثقافة – 1999 – دراسات اقتصادية.
6. د. البيلاوي – حازم: 1998 – دور الدولة في الاقتصاد، ط1 دار الشروق – القاهرة.
7. أدا – جاك : عولمة الاقتصاد من التشكل إلى المشكلات – دمشق – ترجمه من الفرنسية الدكتور مطانيوس حبيب – دار طلاس – 1998.
8. د. الحج عارف – ديالا: الإصلاح الإداري الفكر والممارسة – دمشق – 2003 – دار الرضا للنشر ص120–150.
9. حزب البعث العربي الاشتراكي – القيادة القومية – مكتب الثقافة والإعداد الحزبي: اقتصاد السوق والتنمية – آب – 2003 – المطبعة القومية.
10. د.الحمش – منير: 1983 – تطور الاقتصاد السوري الحديث، ط1 دار الجليل، دمشق.
11. د.الحمش – منير: الاقتصاد السوري على مشارف القرن الحادي والعشرون، ط1، دار مشرق مغرب، 1997، دمشق ص45 – 65.

12. د.حنوش – زكي، حياني – إبراهيم: 1981 – محاضرات في تنظيم المشروعات الصناعية، مديرية الكتب والمطبوعات الجامعية، جامعة حلب.
13. د.الزعيم – عصام، د. مرزوق – نبيل، سلامة – محمود: 2001 – ورقة عمل حول إصلاح القطاع العام، مقدمة إلى رئاسة مجلس الوزراء.
14. د.درغام – دريد: الآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد الإداري – جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق 1999 ص52.
15. رضا – هاني، الدبلوماسية، دار المنهل اللبناني بيروت 1967 .
16. سانش، توماس : الاقتصاد السياسي للتخلف، ترجمة فالح عبد الجبار، الجزء الثاني، دار الفارابي بيروت 1987
17. سعيفان – سمير: قضايا الإصلاح الاقتصادي والمالي في سورية. دار الرضا – دمشق 2002.
18. السفر– محمد صالح: العرب والغرب والعولمة – جامعة قطر – الدوحة 1999 – مكتبة الفتح.
19. د.سكر نبيل: 1999 – الإصلاح الاقتصادي في سورية – دمشق – دار الرضا للنشر ص 11–15.
20. د.سليمان – عدنان:اقتصاد السوق الاجتماعي واتجاهات تطوره المستقبلية، دار الرضا دمشق حزيران 2005.
21. د.صبح – علي: الصراع الدولي في نصف قرن 1945 – 1995 – دار المنهل اللبناني – بيروت 1998
22. صديق محمد عفيفي – التخصيصية.. لماذا ؟ وكيف ؟ كتاب الأهرام الاقتصادي، العدد 60 شباط 1993 ص5.
23. طالاس مسلم: السبل والوسائل لتطوير القطاع العام في سورية – رسالة ماجستير 2003، جامعة حلب
24. د.القاضي – حسين: 2002 – الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين – ط1 دار الرضا – دمشق .

25. كتاب الثقافة القومية الاشتراكية – وزارة العليم العالي – الفصل السادس والسابع – المتغيرات الدولية، التطوير والتحديث في فكر الرئيس بشار الأسد، ص133 – 158، دمشق 2006.
26. كلينجارد – روبرت: ترجمة د. حجاج – علي حسين، السيطرة على الفساد – دار البشير للنشر والتوزيع – 1994 – ص10.
27. د.كنان علي 2000، الإصلاح الاقتصادي في سورية إلى أين، ط1، دار الرضا – دمشق.
28. محمد عبد الفتاح: الأخلاقيات في الإدارة العامة – عمان – مركز أحمد ياسين للنشر والتوزيع – 1995 ص108–110.
29. مركز الدراسات الاستراتيجية – دراسات عسكرية استراتيجية – مجلة ثقافية شهرية – تشرين الأول / 2006 – العدد 100 – دمشق.
30. مركز الدراسات الاستراتيجية – دمشق 2006: أمريكا وحدها في الطرف الآخر من العالم، الصفحة 155–160.
31. منلا محمد – رياض: 1993 – مشاركة العاملين في الإدارة في مؤسسات القطاع العام في سورية – رسالة ماجستير – جامعة حلب.
32. شحادة موسى –علاقات إسرائيل مع دول العالم –منظمة التحرير الفلسطينية مركز الأبحاث يروت ب ت.
33. د.عبيد الناصر ناصر: سياسات الإصلاح الاقتصادي وبرامج التثبيت والتكيف الهيكلي (حالة مصر العربية)، من منشورات اتحاد الكتاب العرب – دمشق 2001 – ص79–103.
34. ناغلز – جاك: 1993 – خريف القياصرة، كيف تتحول قوة عظمى إلى دولة من العالم الثالث؟ – ترجمة الدكتور عامر لطفي – ط1 – شعاع للنشر والعلوم – بيروت.
35. د.النجار سعيد، نحو استرتيجية قومية للإصلاح الاقتصادي . دار الشرق القاهرة 1991 .

36. هلاند – مارتن: الاتحاد الأوروبي والعالم الثالث – نقله إلى العربية صالح فرحان الصالح – دمشق – وزارة الثقافة – 2006.
37. د.هيلان رزق الله: مقدمات لعصر ينتهي – الفصل الثالث –دمشق 2001.
38. د.هيلان رزق : الثقافة والتنمية الاقتصادية في سورية والبلدان المخلفة، دار ميسلون، دمشق، 1980.

2– المجلات:

39. ادم – بتر أس، 1994 التخصيص في صناعة الاتصالات.مجلة الإصلاح الاقتصادي اليوم، عدد خاص باللغة العربية، حركة المشاريع الدولية الخاصة، غرفة التجارة الأمريكية.
40. د.باش آغا – محمد جميل: 1997 – سبل الارتقاء بمستوى أداء القطاع العام الصناعي في سورية، مجلة بحوث جامعة حلب – سلسلة العلوم الاقتصادية – العدد/20/.
41. تازي فيتو، النمو الاقتصادي والدور المتغير للحكومة، مجلة التمويل والتنمية 1999
42. الجبالي عبد الفتاح، مجلة السياسية الدولية. عدد 718 لعام 1994.
43. د.خضر – علي، 1998، نموذج مقترح لدراسة المشكلة الإدارية في المنشآت الصناعية مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية عدد /2/.
44. خالد محمد خالد –مجلة السياسية الدولية، عدد 116 إبريل 1994.
45. درغام – دريد: الآثار الاقتصادية لظاهرة الفساد الإداري، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، 1999.
46. د.السيد – علي عبد المنعم، 1996 – دور الدولة المتغير في التنمية الاقتصادية. مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد /5/.
47. سعيفان سمير ب ت، إصلاح القطاع العام يتوقف على القدرة على التنفيذ...، مناقشة لمستلزمات نجاح النظام الإداري الجديد كمقترح للقطاع العام – مجلة بحوث اقتصادية – العدد 10.

48. د شكري محمد عزيز، الأحلاف والتكتلات في السياسة الدولية، مجلة عالم المعرفة رقم 7 الكويت 1978

49. د.الصمد، رياض، العلاقات الدولية في القرن العشرين، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، بيروت، عام 2005.

50. د. عبد الفضيل –محمود:1999 – الفساد وتداعياته في الوكن العربي مجلة المستقبل العربي، العدد /5/.

51. د.عبد الرزاق فارس، 1990، الخيار بين القطاع العام والخاص :بعض القضايا المنهجية، مجلة المستقبل العربي العدد /3/.

52. د.العيسوي – إبراهيم، 1996 – نحو نظرة واقعية إلى التخطيط واقتصاد السوق، مجلة بحوث اقتصادية عربية، عدد/5/.

53. د.نايف علي عيد – العولمة والعرب، المستقبل العربي، العدد /221/. يوليو: 1997.

54. فيختاوم – هارفي، هينج جيفري، ستيفربول، ب ت، برامج الخصخصة في العالم، سلسلة دراسات عالمية، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، العدد /7/ – عام 2005.

55. د.فهمي محمود أماني:الوحدة الأوروبية بين متطلبات الاندماج وعوائق السيادة، مجلة السياسة الدولية عدد 116 عام 1994 أبريل.

56. د.قلعاوي غسان، 1995 – القطاع العام إلى أين...؟ خواطر حول تخصيص القطاع العام –دار المكتبي، دمشق.

57. كلينفارد - روبرت: 1994 - جعل الحكومات والأسواق تعمل بصورة أفضل - مجلة الإصلاح الاقتصادي اليوم - عدد خاص باللغة العربية - مركز المشاريع الدولية الخاصة - غرفة التجارة الأمريكية.

58. كلينفارد روبرت، ترجمة د.صباح علي حسين، السيطرة على الفساد، جمعية العلوم الاقتصادية السورية، دمشق1999.

59. د.الكفري عبد الله مصطفى، الغزو الثقافي والعولمة والاقتصاد، مجلة المناضل، العدد 632 تاريخ 2001/12/28.

60. مارتن هولاند – الاتحاد الأوروبي والعالم الثالث –نقله للعربية صالح الصالح، منشورات وزارة الثقافة دمشق 2006.
61. مركز الدراسات الاستراتيجية – دراسات عسكرية – استراتيجية مجلة ثقافية شهرية، تشرين أول 2006 –العدد 10 – دمشق.
62. مركز الدراسات الاستراتيجية –دمشق 2006 العدد 12، أمريكا وحدها في الطرف الآخر من العالم.
63. د.نيال عبد القادر، 1998 –الانفتاح الاقتصادي في سورية...لماذا؟؟إلى أين؟ مجلة دراسات عربية، العدد 6.
64. نيلليس جون، 999- هل حان الوقت لإعادة التفكير في الخصخصة في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة الانتقال، مجلة التحويل والتنمية، حزيران.
65. د.اليوسف يوسف خليفة، 1999 – ترشيد الدور التنموي للقطاع العام، دول مجلس التعاون الخليجي.مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت، عدد 3.

3– مصادر أخرى:

66. بعض المنطلقات النظرية التي أقرها المؤتمر القومي السادس 1963: حزب البعث العربي الاشتراكي – القيادة القومية – مكتب الدعاية والنشر – دمشق 1976.
67. تقرير البنك الدولي – المعرفة من أجل التنمية – 1998 – 1999.
68. تقرير عن التنمية في العالم 1997، الدولة في عالم متغير – البنك الدولي للإنشاء والتعمير – الترجمة العربية – القاهرة، مركز الأهرام للترجمة والنشر .
69. تقرير وزارة المالية إلى مجلس الشعب عن الموازنة العامة للدولة لعام 1998 – 1999.
70. توصيات اجتماع الجبهة الوطنية التقدمية 2000/12/23.
71. حزب البعث العربي الإشتراكي –القيادة القومية – مكتب الأمانة العامة – تعميم 1443 تاريخ 2007/7/18 .
72. جريدة الثورة – الأربعاء 23/أيار/2007 – العدد 13317.
73. جريدة الثورة – الثلاثاء 22/أيار/2007 – العدد 13316.

74. جريدة الثورة– 18 حزيران 2007 – العدد 13340
75. خطاب القسم الدستوري لرئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد 2000/7/17.
76. خطاب القسم الدستوري لرئيس الجمهورية الدكتور بشار الأسد 2007/7/17 .
77. سعيفان – سمير: 2000 – مقالات في الاقتصاد والإدارة – ط1 دار القرن 21 – دمشق.
78. سعيفان – سمير: ب ت – إصلاح القطاع العام يتوقف على القدرة على التنفيذ.. مناقشة لمستلزمات نجاح النظام الإداري الجديد المقترح للقطاع العام – خاص مفهوم www.mafhoum.com .
79. العمادي د.محمد 1967، التنمية الاقتصادية والتخطيط، دار الحياة، دمشق، ط2
80. غسان فتاحي، تأهيل القطاع العام الإنشائي من أجل تفعيل دوره في التنمية، محاضرة ألقيت في ندوة الثلاثاء الاقتصادي الثانية عشرة، 1999، مطبوعات جمعية العلوم الاقتصادية.
81. فؤاد د.السيد، التعددية الاقتصادية....اتجاهات المستقبل، محاضرة ألقيت في ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة عشرة، دمشق من 2/27/لغاية 2001/6/12، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية .
82. القاضي – د. حسين، 1995، تمويل القطاع العام الاقتصادي وعلاقته بموازنة الدولة، محاضرة، ندوة الثلاثاء الاقتصادي التاسعة، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية السورية.
83. المؤتمر القطري العاشر لحزب البعث العربي الاشتراكي: رؤية متجددة وفكر يتسع للجميع – حزيران 2005 – القيادة القطرية – تقارير المؤتمر الاقتصادية والسياسية والتنظيمية.
84. المجموعة الإحصائية الأوروبية Euro stat 1994 والمجموعة الإحصائية السورية 1997.
85. مقررات وتوصيات المؤتمر القطري التاسع لحزب البعث العربي الاشتراكي.
86. المكتب المركزي للإحصاء، نتائج بحث الاستقصاء الصناعي في القطاع الخاص لعام 1999، تموز 2001 الجدول د.

87. المكتب المركزي للإحصاء، نشرة الإنتاج والمبيعات في القطاع الصناعي العام عام 2000 ص1–62 وعام 2001 .
88. المكتب المركزي للإحصاء: المجموعة الإحصائية لعام 2005.
89. المكتب المركزي للإحصاء: نشرة الإنتاج والمبيعات في القطاع الصناعي العام لعام 2000.
90. المكتب المركزي للإحصاء: نشرة الإنتاج والمبيعات في القطاع الصناعي العام لعام 2001.
91. منهاج التثقيف الحزبي الجزء الثالث منشورات مكتب الإعداد الحزبي القطري.
92. ندوة الثلاثاء الاقتصادية الثالثة عشرة، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية السورية. 2001
93. ندوة الثلاثاء الاقتصادية الرابعة عشرة، منشورات جمعية العلوم الاقتصادية السورية. 2002
94. صندوق النقد العربي، الدول العربية : مؤشرات اقتصادية، 1990 – 2000 العدد 18 عام 2001.

ثانياً: باللغة الإنكليزية:

1. Bhatia H L 2000 - Public Finance - Vikas publishing House PVT LTD. twenty first ed, Delhi.

2. Dunner, joneph : " Dictionary of political science ", Vision press L.t.d London

3. Gaiden: Gerald – administrative Reform comes of Age .ny : Walter De Gruter.p. 10-1999

4. Giersch Herbert (ed) 1997 - privatization at the end of the century. Springer, verlag Berlin.

5. Macrae Stuart, Pitt Douglas, 1982 - public Administration. pitman publishing, Massachusette.

6. Mankiw N Gregory, 1979 - Macroeconomics, Third ed, Worth publisher. New york.